IRANIANAFFAIRS
العدد 17 - ربيع الآخر 1444 هـ - نوفمبر/ تشرين الثاني 2022م

حرّاس إيران

شؤون إيرانية

سقوط «عمامة» الملالي.. بداية النهاية

IranianAffairsMagazine - No.17 - Nov 2022

مصر 30 جنيه مصري- السعودية 20 ريالاً – الكويت 1,5 دينار – الإمارات 20 درهماً – مملكة البحرين 2 دينار – سلطنة عُمان 2 ريال – لبنان 5000 ليرة – الأردن 3 دينار – الجزائر 500 دينار – المغرب 50 درهمًا – تونس 10 دنانير – فلسطين 10 دولارات
Austria,France,Germany and Italy: EURO 10 – United Kingdom £5 – USA $10.

www.alkhalej.net

من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية

31 سنة مضت منذ تولي علي خامنئي منصب «مرشد الثورة الإيرانية» عام 1989، شهد العالم خلالها أحداثًا جسام غيّرت خارطة الكرة الأرضية، منها سقوط دول كبرى في حجم «الاتحاد السوفيتي» السابق، وانهيار حائط برلين بين الشرق والغرب، وحربا الخليج «الأولى والثانية»، وإعدام صدام حسين، وقيام ثورات وتنحي زعماء كبار في دول مجاورة، وتم استبدال أربعة رؤساء إيرانيين وستة رؤساء أمريكيين.. كل ذلك، ومازال خامنئي (81 سنة) جاثمًا على صدور الشعوب الإيرانية، وكأنه أمثولة سياسية على الحاكم المطلق مازالت باقية من خارج التاريخ!

اعتلى خامنئي عرش النظام الإيراني بلا أي مؤهلات سياسية ولا أي كاريزما شخصية، باعتباره القائد الثاني للثورة الإيرانية، وفقًا لما ينص عليه دستور نظام «ولاية الفقيه» الذي أقرته ثورة 1979، فهو الحاكم الفعلي للبلاد الذي يحق له عزل الرئيس بعد انتخابه، كما أنه المحرك الأول لخطوط السياسة الإيرانية، وفقًا للمادة الخامسة من الدستور الإيراني، إذ تصبح كل أحكامه بمجرد صدورها «واجبة الطاعة».

كان خامنئي دائمًا - ولا زال - «المرشد إلى الضلال»، حيث قاد بلاده إلى معاداة محيطها العربي الإسلامي، وأرسل عملاءه من الإرهابيين وأعضاء الخلايا الشيعية النائمة إلى جيرانه لكي يعيثوا في الأرض فسادًا، كما استهدف 4 عواصم عربية هي بغداد وصنعاء وبيروت ودمشق، أملًا في توسيع «الهلال الشيعي»، سعى إلى تصدير الثورة إلى من يسميهم «المستضعفين في الأرض»، وليس أكثر استضعافًا في الأرض من الشعوب الإيرانية التي يجثم شخص على صدرها كل تلك الأحقاب الطويلة، دون ما أي أمل في التغيير.

شؤون إيرانية

مجلة تصدر عن:
مركز الخليج للدراسات الإيرانية
لندن / القاهرة

www.alkhalej.net

العدد 17

السنة الثانية

ربيع الآخر 1444هـ - نوفمبر/ تشرين الثاني 2022م

رئيس المركز
شريف عبد الحميد
Sherif Abdelhamied
Center-in-Chief

مستشار التحرير
د. شادي العفيفي

مجلس التحرير
محمود رأفت
مروان محمود
أحمد النعماني

المراسلات:
البريد الإلكتروني (التحرير):
alkhalejnet@gmail.com

الاشتراكات:
السنة الواحدة (اثنا عشر عدداً) تشمل تكلفة البريد
داخل مصر:400 جنيه مصري – اتحاد بريد عربي: 100 دولارًا أمريكيًا –
أوروبا وأفريقيا: 120 دولارًا أمريكيًا – أمريكا وكندا: 130 دولارًا أمريكيًا –
باقي دول العالم: 150 دولار أمريكي.

الاشتراكات
باسم رئيس التحرير: sherif5566@gmail.com

هاتف: 201002686541+
واتس آب (المركز): 201015039040+
واتس آب (المجلة): 201145773008+

حرِّروا إيران

■ بينما تتواصل الاحتجاجات الشعبية العارمة ضد حكم الملالي في إيران، وتدخل شهرها الثالث، يقف المجتمع الدولي موقف المتفرج مما يحدث، على الرغم من مقتل 328 شخصًا على الأقل، بينهم 43 طفلًا و25 امرأة، فضلًا عن 5 آلاف مصاب، حتى لحظة كتابة هذه السطور، على أيدي قوات الأمن التابعة للنظام الإيراني خلال قمع التظاهرات في مختلف أنحاء البلاد.

وكان من الأجدر بمجلس الأمن الدولي، الذي قرر أن يعقد جلسة حول "حقوق الإنسان في إيران"، أن يبحث سبل تحريرها من عصابة الملالي الحاكمة في طهران، والتي تتحكم في رقاب البلاد والعباد منذ عام 1979، وتعيث في أرض إيران فسادًا وإفسادًا، وإرهابًا وقمعًا وتقتيلًا، كما لم يفعل أي نظام فاشستي في التاريخ.

وفيما تراجعت الإدارة الأمريكية عن تصريح الرئيس جو بايدن بشأن "تحرير إيران"، واعتبره المراقبون بمثابة "زلة لسان" جديدة للرجل الطاعن في السن، تتحكم المصالح وحدها في العلاقات الدولية، ما يؤكد عدم انتظار أي إجراء من خارج إيران، لتحرير الشعوب الإيرانية من تلك العصابة الدموية.

وفي ظل هذه المعطيات، تؤكد دروس السنوات الثلاثة والأربعين المنصرمة من عمر النظام، بما لا يدع للشك، أن إسقاط عصابة الملالي وتحرير إيران منها، في ظل نظام ديني شمولي، مؤسس على مفهوم خاص للدولة، لا يمكن أن يأتي من الخارج، ولا بالوسائل والأدوات الخشنة، واستخدام القوة الخشنة أو التلويح بها، ليست هي الحل الأمثل في الحالة الإيرانية، وأن تحفيز التغيير في إيران يقتضي دعم تحرّر الشعوب غير الفارسية في البلاد، من جهة، والحد من الانتهاكات الإيرانية المتكررة من جهة ثانية، وبخلاف ذلك، سيظل الحال على ما هو عليه!

إن من واجب الجميع الآن، تقديم كافة أوجه الدعم والمساندة للشعوب الإيرانية المضطهدة، التي عانت الأمرّين من حكم الملالي، حتى تستطيع استكمال مسيرتها، وتتويج ثورتها البطولية بإسقاط الملالي من سدة الحكم، إلى غير رجعة، والتأسيس لإيران جديدة لا وجود فيها لمن يسمون أنفسهم "آيات الله"، ممن فرضوا وصايتهم على دولة عريقة وضاربة بجذرها في الحضارة، فأعادوها إلى العصور الوسطى، غير أن الشعوب كانت لهم بالمرصاد، فتوالت الانتفاضات الشعبية الرافضة لحكم المرشد والمنادية بـ "الموت للديكتاتور". وسيعلم الملالي أي منقلب ينقلبون.■

«شؤون إيرانية»

الأخبار

6 الإندبندنت: مظاهرات إيران تحدث «تصدعات» في الطبقة الحاكمة

7 حرية الصحافة: قناة تلفزيونية تقول إن إيران هددت صحفيين مقيمين في بريطانيا

10 شلل تام يضرب سوق الصرف في إيران بعد تجاوز سعر الدولار 36 ألف تومان

الافتتاحية

12 الافتتاحية: سقوط «عمامة» الملالي.. بداية النهاية

الملف السياسي

14 موجة الاحتجاجات تجرف الصحافة الإيرانية

17 الانتفاضة الإيرانية.. «رهان التغيير» الحقيقي

20 سلطات المالي تُرهب المحتجين بـ«ألف تهمة»

تقارير

23 أطباء إيران يدفعون ثمن دعمهم للاحتجاجات

27 تحذيرات من «هجوم إيراني» ضد السعودية

47 موسم سقوط «اللوبي الإيراني» في أمريكا

53 كيف اخترقت شبكات «التشيع» المجتمع الجزائري؟

مراجعات كتب

50 «استهداف السُنة».. مخطط تركيع الشرق الأوسط

المرأة الإيرانية

56 المرأة الإيرانية.. من جنة الشاه إلى جحيم المالي

كاريكاتير

الإندبندنت: مظاهرات إيران تحدث «تصدعات» في الطبقة الحاكمة

■ نشرت صحيفة الإندبندنت تقريرًا يتحدث عن «التصدعات والانقسامات» التي تضرب النظام الإيراني على وقع الاحتجاجات المستمرة.

فقد ظهرت مطالبات بين المتشددين في النظام تؤكد على ضرورة الاعتراف بمطالب المحتجين و«الاستماع إلى الناس»، بحسب التقرير.

وقال كاتب التقرير بروزو دراغي إن الانقسامات تظهر داخل النخبة السياسية الحاكمة في إيران حول انتفاضة شعبية تشهدها البلاد منذ أكثر من سبعة أسابيع، وتمثل تحديًا نادرًا للسلطات الإيرانية.

لكنه يرى أن الانقسامات حتى الآن أقل كارثية من تلك التي ظهرت داخل الطبقات السياسية ورجال الدين المتحكمين في البلاد في أعقاب تدفق الاحتجاجات الشعبية الحاشدة عام 2009.

كما أنه لا يزال من غير الواضح ما إذا كان الاعتدال في نبرة النخبة الحاكمة يعكس تغيرًا في السياسة أم مجرد إشارات فارغة من جانب قيادة مرعوبة تهدف إلى تهدئة الأعصاب وإبطاء

حركة الاحتجاجات تحقق قدرًا من النجاح يومًا بعد يوم

وتيرة الاحتجاجات.

وغير رئيس مجلس النواب المتشدد محمد باقر قاليباف، من لهجته بعد مطالبته بسحق الاحتجاجات من قبل، وقال هذا الأسبوع: «آمل أن يعود الأمن إلى البلاد بشكل كامل قريبًا، حتى تبدأ التغييرات المشروعة والضرورية في إرساء نوع جديد من الحكم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ضمن أطر الجمهورية الإسلامية».

ويقول المحللون إن مثل هذه التحولات مهمة، وتُظهر أن حركة الاحتجاج تحقق قدرًا من النجاح في زرع الارتباك والذعر والخلاف داخل القيادات العليا في نظام يهيمن عليه المتشددون، بحسب التقرير، الذي تحدث عن مؤشرات على أن النظام بدأ في التعامل مع المحتجين كقوة اجتماعية شرعية.■

ديرشبيغل: ألمانيا ودول أوروبية تعتزم توسيع العقوبات على إيران مع دخول الاحتجاجات في البلاد أسبوعها الثامن

■ أفادت مجلة «دير شبيغل» -من دون أن تكشف عن مصادرها- بأن ألمانيا و8 دول أخرى أعضاء في الاتحاد الأوروبي تعتزم توسيع العقوبات المفروضة على إيران لتشمل الأفراد والمنظمات المرتبطة بما تصفه بممارسة العنف ضد المتظاهرين هناك.

وذكرت المجلة أنه قُدمت حزمة تضم 31 اقتراحًا في بروكسل تستهدف أفرادًا ومؤسسات تابعة لقطاع الأمن، وكذلك الشركات المسؤولة عما تصفه بالقمع في إيران.

وقالت المجلة إن الإجراءات تشمل تجميد الأصول وحظر السفر، مضيفة أن فرصة موافقة وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي على الحزمة في اجتماعهم المقبل في 14 نوفمبر/تشرين الثاني الجاري كبيرة. في حين لم تدل الحكومة الألمانية بأي تعليق حتى الآن.

وتوترت العلاقات بين إيران والغرب بشكل متزايد مع استمرار الاحتجاجات المناهضة للحكومة.

وبالتوازي مع ذلك، دعا زعيم الحزب الاشتراكي الديمقراطي في ألمانيا لارس كلينغبايل إلى فرض عقوبات «شديدة الوضوح» ضد إيران.

وقال كلينغبايل في مؤتمر للحزب في برلين «يجب تشديد العقوبات مرة أخرى على النظام الإيراني وضد كل من يتحمل المسؤولية هناك. يبدأ الأمر بأشياء مثل مسألة التأشيرات، بحيث يُحظر إصدار التأشيرات هناك، وصولا إلى تجميد الأموال وفرض عقوبات سياسية حقيقية»، مضيفا أن من المقرر البت في طلب مماثل من القيادة التنفيذية للحزب.

وتشهد إيران احتجاجات اندلعت بعد وفاة مهسا أميني (22 عاما) بعد 3 أيام على اعتقالها من قبل شرطة الأخلاق التي اتهمتها بانتهاك قواعد اللباس الصارمة للنساء في البلاد.■

حرية الصحافة:

قناة تلفزيونية تقول إن إيران هددت صحفيين مقيمين في بريطانيا

■ أكد مصدر في سلطات إنفاذ القانون في المملكة المتحدة أن تحذيرًا بشأن وجود خطر على الحياة وجه رسميًا إلى اثنين من الصحفيين الإيرانيين البريطانيين، يعملان لدى قناة «إيران اينترنشنال» الناطقة باللغة الفارسية ومقرها المملكة المتحدة.

وقالت شركة «فولانت ميديا»، المجموعة المالكة للقناة، إن شرطة العاصمة البريطانية أبلغت الاثنين بزيادة تهديدات جدية من جانب قوات الأمن الإيرانية.

ونددت الشركة بـ «تصعيد الحملة التي ترعاها الدولة لترويع الصحفيين الإيرانيين العاملين في الخارج».

ولم تعلق السلطات الإيرانية على تلك الأنباء.

بيد أنهم (المسؤولون الإيرانيون) أعلنوا فرض عقوبات على قناتي «إيران اينترنشنال» و«بي بي سي نيوز فارسي» الشهر الماضي واتهموهما بـ «التحريض على الشغب» و«دعم الإرهاب» بسبب تغطيتهما للاحتجاجات المناهضة للحكومة التي اجتاحت البلاد خلال الشهرين الماضيين.

والقناتان اللتان يقع مقرهما في المملكة المتحدة ممنوعتان بالفعل في إيران، بيد أن هيئة مراقبة حرية الصحافة تقول إنهما من بين المصادر الرئيسية للأخبار والمعلومات في دولة تتعرض فيها وسائل الإعلام المستقلة فضلًا عن الصحفيين لاضطهاد مستمر.

وقالت «فولانت ميديا» في بيان إنها «شعرت بصدمة وقلق عميق» من التهديدات التي تلقاها الصحفيان، وهي تهديدات نسبتها إلى الحرس الثوري الإيراني، وهو سلاح عسكري قوي له علاقة وثيقة بالمرشد الأعلى آية الله علي خامنئي.

وأضافت: «أخطرت شرطة العاصمة الآن رسميًا كلا الصحفيين بأن هذه التهديدات تمثل خطرًا وشيكًا وذا مصداقية وكبيرًا على حياتهما وحياة أسرتيهما. كما أبلغت شرطة العاصمة أعضاء آخرين من موظفينا مباشرة بتهديدات منفصلة».

وقالت الشركة: «تأتي تهديدات القتل هذه لمواطنين بريطانيين على الأراضي البريطانية بعد عدة أسابيع من تحذيرات من الحرس الثوري الإيراني والحكومة الإيرانية بشأن عمل وسائل إعلامية حرة وغير خاضعة للرقابة باللغة الفارسية تعمل في لندن».

وحذرت فولانت ميديا من أنه «لا يمكن السماح للحرس الثوري الإيراني بتصدير حملته الإعلامية الخبيثة إلى المملكة المتحدة»، ودعت الحكومة البريطانية إلى «دعمنا في إدانة هذه التهديدات المروعة والاستمرار في تسليط الضوء على أهمية حرية الإعلام».

وقالت شرطة العاصمة في بيان لبي بي سي: «نحن لا نعلق على قضايا الحماية الأمنية فيما يتعلق بأفراد بعينهم».

وقال دانييل ساندفورد، مراسل بي بي سي للشؤون الداخلية، إن مصدرا في جهات إنفاذ القانون في المملكة المتحدة لم يعلق على ما تداولته صحيفة «الديلي تلغراف» البريطانية بأن «فريق مراقبة إيرانيا معاديا» رُصد خارج منازل ومكاتب الصحفيين.

وفي العام الماضي، أعرب خبراء من الأمم المتحدة عن «قلقهم البالغ إزاء استمرار ما ورد بشأن مضايقات وترهيب موظفي بي بي سي نيوز فارسي وأفراد أسرهم، والذي يبدو أنه يهدف إلى منعهم من مواصلة أنشطتهم الصحفية».

وحدد الخبراء نمط المضايقات التي عانى منها صحفيو بي بي سي خلال العقد الماضي، بما في ذلك «الهجمات الممنهجة، بما في ذلك المضايقات، وتجميد الأصول، والتهديدات الخطيرة، وحملات التشهير التي تنفذها السلطات ضد صحفيي بي بي سي نيوز فارسي».

كما أعرب خبراء الأمم المتحدة عن قلقهم بشأن مراقبة صحفيي بي بي سي ومضايقة مصادرهم في إيران، واستجواب أفراد من أسر الصحفيين، والضغط على الصحفيين «لترك وظائفهم»، وجميعها قد تؤثر سلبا على الصحفيين، ولها «تأثير مروع» على الصحافة.

وكان رد إيران على خبراء الأمم المتحدة بأن صحفيي بي بي سي يهدفون إلى «قلب نظام الجمهورية الإسلامية»، وهو ادعاء شددت بي بي سي على خطأه.

كما أعلن مدعون أمريكيون العام الماضي أن أربعة من مسؤولي المخابرات الإيرانية وجهت لهم تهمة تدبير اختطاف صحفي مقيم في نيويورك ينتقد إيران، ولم تذكر لائحة الاتهام اسم الشخص، بيد أن الكاتبة والناشطة الإيرانية الأمريكية، مسيح علي نجاد، قالت إنها كانت المقصودة.

ووصفت الحكومة الإيرانية الاتهامات بأنها «سخيفة ولا أساس لها من الصحة».■

فرض عقوبات إيرانية على قناة «إيران اينترنشنال» بتهمة «التحريض على الشغب» و«دعم الإرهاب»

تجدد الاحتجاجات في الجامعات الإيرانية ومناطق من الشمال الغربي ذي الأغلبية الكردية

فرانس24/أ ف ب

■ تجددت الاحتجاجات في الجامعات الإيرانية وفي شمال غربي البلاد ذي الأغلبية الكردية. وتتطوّر يومًا بعد يوم لتصبح أكبر تحدٍّ للنظام في إيران منذ ثورة 1979.

وقد اندلعت هذه الاحتجاجات في منتصف سبتمبر/أيلول إثر وفاة مهسا أميني بعد اعتقالها بتهمة انتهاك قواعد اللباس الصارمة للنساء.

وتختلف هذه المظاهرات عن تلك التي شهدتها البلاد في العام 2019، فقد طالت الاحتجاجات الأخيرة جميع أنحاء البلاد، وجميع الطبقات الاجتماعية والجامعات والشوارع وحتى المدارس. كما أنها لم تظهر أي بوادر للتراجع رغم ارتفاع عدد القتلى الذي وصل إلى 200، وفقا لإحدى المنظمات الحقوقية.

وأوضحت منظمة «هنكاو» الحقوقية التي تتخذ من النرويج مقرًا، إن القوات الأمنية أطلقت النار الأحد على محتجّين في بلدة مريوان في محافظة كردستان، ما أدى إلى إصابة 35 شخصا. دون التمكن من التحقّق فورا من الحصيلة.

وكانت اندلعت هذه الاحتجاجات بعد وفاة الطالبة نسرين قادري في طهران. وهي كردية تنحدر من مريوان لقيت حتفها بعدما ضربتها الشرطة على رأسها، وفق ما أفادت منظمة «هنكاو».

من جهتها، لم تعلّق السلطات الإيرانية بعد على سبب الوفاة. ولكن أشارت «هنكاو» إلى أن الشابة دُفنت عند الفجر من دون مراسم جنازة، وذلك بسبب إصرار السلطات التي تخشى أن يشعل الحدث موجة احتجاجات جديدة.

وأضافت «هنكاو» أن السلطات أرسلت تعزيزات إلى المنطقة وترددت أصوات إطلاق النار في أنحاء المدينة مع حلول الليل.

وانتشرت عبر شبكات التواصل الاجتماعي صور تظهر محتجّين قاموا بإلقاء الحجارة على مبنى الإدارة الرسمية وأنزلوا علم الجمهورية الإيرانية وأحرقوه. كما نظّم السكان بينهم نساء بدون حجاب، مسيرة في الشوارع.

المطالبة بـ«تغييرات جوهرية»

وأصبحت المناطق التي يقطنها الأكراد بمثابة مركز للاحتجاجات منذ وفاة مهسا أميني. إلى جانب الجامعات التي ظهرت كمراكز احتجاج رئيسية.

وقالت منظمة حقوق الإنسان في إيران التي تتخذ من النرويج مقرا، إن طلّابا في جامعة شريف في طهران نظّموا اعتصامات الأحد دعما لزملائهم المعتقلين. وفي الوقت ذاته أزال طلّاب في جامعة بابل شمال إيران الحواجز الفاصلة بين الجنسين التي نصبت في المقهى وفق القانون، حسبما أضافت المنظمة.

كما شهدت الاحتجاجات تكتيكات عديدة ومختلفة، حيث أشار المراقبون إلى نزعة جديدة نسبيا تتمثل في إزالة الشباب للعمائم من على رؤوس رجال الدين في الشوارع.

وأفادت منظمة حقوق الإنسان في إيران إن 186 شخصا على الأقل لقوا حتفهم في حملة قمع الاحتجاجات إثر وفاة مهسا أميني، إذ ارتفع العدد بعشرة أشخاص منذ الأربعاء الماضي.

وأضافت المنظمة أن 118 شخصا آخرين قتلوا في احتجاجات منفصلة منذ 30 سبتمبر/أيلول في سيستان بلوشستان، وهي مقاطعة تقطنها أغلبية سنية جنوب شرق البلاد، الأمر الذي يعتبر تحديا آخر للنظام.

وأكد مدير منظمة حقوق الإنسان في إيران محمود أميري مقدم: «الإيرانيون يواصلون النزول إلى الشوارع وهم مصمّمون أكثر من أي وقت مضى على إحداث تغييرات جوهرية». وأضاف أن «الرد من الجمهورية الإسلامية هو المزيد من العنف».

متظاهر يغلق طريقًا سريعًا في مدينة كرج -إيران-.

حملة قمع شرسة

وقد اندلعت الاحتجاجات بعد الغضب الذي أثارته قواعد اللباس الصارمة التي اعتُقلت أميني على أساسها. ولكنها تحولت إلى حركة واسعة النطاق ضد النظام الذي يحكم إيران منذ سقوط الشاه.

هذا ومن جهتهم، يشعر السنة في سيستان بلوشستان منذ فترة طويلة بالتمييز ضدهم الذي تمارسه القيادة الشيعية في البلاد. وقد أدت التقارير عن اغتصاب فتاة في هذه المحافظة خلال احتجازها لدى الشرطة، إلى اندلاع احتجاجات أخرى. كما شهدت حملة القمع توقيف ناشطين وصحافيين وفنانين بارزين، مثل مغني الراب المعروف توماج صالحي.

وهناك أيضا قلق متزايد بشأن حالة الكاتب في صحيفة «وول ستريت جورنال» والناشط في مجال حرية التعبير حسين روناغي، الذي تم إيقافه في أيلول/سبتمبر الماضي. وبحسب عائلته يخوض حاليا إضرابا عن الطعام في سجن إوين.

وكتب شقيقه حسن عبر «تويتر» أن والده أحمد يرقد الآن في العناية المركزة بعد إصابته بنوبة قلبية أثناء تنفيذه وقفة احتجاجية خارج سجن إوين.

هذا، وحذرت منظمة حقوق الإنسان في إيران من أن «العشرات» من المتظاهرين الموقوفين تم اتهامهم بارتكاب جرائم مفترضة يمكن أن تصل عقوبتها إلى الإعدام.■

«سي إن إن» عن مسؤولين أمريكيين:

إيران سعت لاتفاق مع روسيا لإعادة بناء برنامجها النووي

جانب من منشأة بوشهر النووية جنوب غربي إيران

■ نقلت قناة «سي إن إن» (CNN) الأمريكية عن مسؤولين أمريكيين أن طهران سعت لنيل مساعدة روسيا لإعادة بناء برنامجها النووي، في حال فشل مفاوضات إحياء الاتفاق النووي الإيراني للعام 2015، وهي المفاوضات التي توقفت منذ أشهر.

وأضافت القناة الأمريكية أن المعلومات المتوفرة تفيد بأن طهران طلبت مساعدة موسكو للحصول على مواد نووية إضافية وتصنيع وقود نووي، وهو ما سيتيح حسب مصادر «سي إن إن» تقليص المدة التي ستحتاجها إيران لصنع سلاح نووي.

وأشارت «سي إن إن» إلى أنه ليس من الواضح ما إذا كان الكرملين قد وافق على مساعدة إيران في مساعيها، وذلك في ظل رفض روسيا حصول إيران على السلاح النووي.

علاقات متنامية

وذكرت المتحدثة باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي أدريان واتسون -في تصريح لقناة «سي إن إن"- أن إدارة الرئيس جو بايدن تعمل مع شركائها «لكشف العلاقات المتنامية بين إيران وروسيا».

وأضافت واتسون أن واشنطن «ستكون حازمة في مواجهة أي تعاون يتعارض مع أهدافنا بعدم الانتشار النووي».

وعما إذا كانت العلاقات المتنامية بين موسكو وطهران قد أثرت في المفاوضات الرامية لإحياء الاتفاق النووي بين إيران والقوى العالمية، قال مسؤول بارز في إدارة بايدن لقناة «سي إن إن» إن «الصفقات الجانبية بين روسيا وإيران قوضت بشكل أساسي هيكل الاتفاق النووي لعام 2015».

وأضاف المسؤول الأمريكي أن هذه الصفقات الجانبية بين الطرفين تقلق من فرص العودة لتطبيق الاتفاق النووي، والذي يفرض قيودًا على البرنامج النووي لطهران مقابل رفع العقوبات الدولية عنها.

توقف المفاوضات

وتأتي هذه التصريحات في وقت توقفت فيها المفاوضات والاتصالات غير المباشرة بين إيران والولايات المتحدة الرامية لتفعيل الاتفاق، الذي انسحبت منه إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب عام 2018.

وفي أغسطس/آب الماضي، عرض الاتحاد الأوروبي على الطرفين مسودة اتفاق يتم تنفيذه على مراحل، لكن الردود المتبادلة على المسودة لم تفض إلى اتفاق، وقال مسؤولون أوروبيون وأمريكيون إن المفاوضات وصلت إلى طريق مسدودة.

وقد انتقدت واشنطن والاتحاد الأوروبي مطالبة إيران بإغلاق تحقيقات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن أنشطة نووية سرية مفترضة، كشرط لإحياء الاتفاق النووي.■

شلل تام يضرب سوق الصرف في إيران بعد تجاوز سعر الدولار 36 ألف تومان

■ عانت أسواق الصرف في إيران شللًا تامًا في تعاملاتها، بعد تجاوز سعر صرف الدولار في السوق المفتوحة للعملة في العاصمة طهران أكثر من 36 ألف تومان، إذ أفادت تقارير بوقف بيع وشراء الدولار.

وبحسب تقرير موقع «بُن بست» الاقتصادي الإيراني في مجال العملات وأسعار الذهب، فإن سعر كل دولار أمريكي للبيع تم تداوله بحوالي 36 ألفًا و110 تومان.

وبدأ الانهيار الأخير في قيمة العملة الإيرانية، حيث انخفضت بنحو 10%، مقارنة بالدولار الأمريكي خلال الأسبوع الماضي.

وأفادت وسائل الإعلام الإيرانية، بناءً على تقاريرها الميدانية، عن إحجام الناس عن شراء وبيع العملات حتى مع «شح» الدولار.

ووفقا لموقع «تجارت نيوز» فقد أصبحت الدولارات نادرة في سوق فردوسي بطهران، وكان رد التجار الوحيد للناس العاديين هو أنه ليس لدينا دولارات نبيعها أو أن عليهم الانتظار عدة ساعات حتى يتمكنوا من العثور على الدولار من خلال الوسطاء الآخرين».

الريال الإيراني والدولار

وأظهرت مقاطع الفيديو المنشورة على مواقع التواصل الاجتماعي إلى تردد المشترين والبائعين للعملة في سوق طهران، بما في ذلك سوق «سبزة ميدان» في هذه المدينة.

وتشهد إيران منذ حوالي شهرين احتجاجات إثر وفاة الشابة مهسا أميني في 16 سبتمبر/ أيلول بعد أن أوقفتها شرطة الأخلاق التي اتهمتها بانتهاك قواعد اللباس الصارمة التي تفرضها طهران على النساء.

وتعدّ هذه التظاهرات، التي تصفها السلطات بأنها أعمال شغب، غير مسبوقة في إيران من حيث حجمها وطبيعتها منذ الثورة في العام 1979.■

بعد تصريح «سنحرر إيران قريبًا».. رئيسي يرد على بايدن:

لن نكون بقرتك الحلوب

(CNN)

■ ردّ الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي على نظيره الأمريكي جو بايدن بعد إعلان دعم حركة الاحتجاج في البلاد ووعده بـ"تحرير إيران"، وذلك خلال خطاب متلفز الجمعة.

وقال رئيسي: «قبل ساعات قليلة، تم إعلامي بأن رئيس أمريكا قال غافلًا: «سنحرر إيران قريبًا جدًا»، لقد تحررنا قبل 43 عامًا ولن تكون إيران يومًا بقرتك الحلوب»، حسب قوله.

وأضاف الرئيس الإيراني: «تسعى أمريكا لتدمير وحدتنا الوطنية وتماسكنا، يريد الأمريكيون تكرار ما حدث في ليبيا وسوريا ودول أخرى، في بلدنا»، حسب قوله.

وكان بايدن قد قال خلال كلمة له في حملة انتخابية في كاليفورنيا، قبل الانتخابات النصفية: «لا تقلقوا، سنحرر إيران قريبًا جدًا، سيحررون أنفسهم قريبًا جدًا».

وقد ساندت إدارة بايدن علنًا المظاهرات التي تشهدها إيران لكنها تجنبت أي إشارات إلى تدخلها بتوجيه حركة الاحتجاجات.■

الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي يرد على نظيره الأمريكي جو بايدن

بروفايل

الوزير «نظام الملك».. وأثر مدارسه العلمية على الإحياء السني في العالم الإسلامي

محمود رأفت

يعد الوزير «نظام الملك» الطوسي السلجوقي أحد أكثر من برعوا في السياسة والاقتصاد والأدب والإدارة والثقافة والحكمة والرؤية الاستراتيجية، وقل أن نجد له نظير.

قدم هذا الوزير للدولة العباسية وللدولة السلجوقية خدمات سجلها التاريخ بحروف من نوربعدما قاد نهضة علمية ثقافية فقهيه في العالم الإسلامي، توجت بالمدارس النظامية التي دشنها في إيران والعراق وأفغانستانالتي كان لها أكبر الأثر في نشر شتى العلوم ومواجهة الدعوات الباطنية الهدامة كدعوات القرامطة والحشاشين الذين ارتكبوا جرائم هزت العالم الإسلامي استهدفوا خلالها الحجاج والديار المقدسة.

لو سارت الأمة اليوم على نهجه لتم القضاء تماما على التشيع الصفوي الذي دمر اليوم العراق وسوريا واليمن ولبنان.

نشأته

وُلد أبو علي الحسن بن علي بن إسحاق الطوسي في عام 408هـ/1017م، بإحدى قرى ولاية طوس بخراسان، وكان والده يعمل في مدينة طوس زمن سيطرة الدولة الغزنوية عليها.

حفظ القرآن الكريم، واتقن العربية بجانب الفارسية، وأتقن الحديث واللغة والنحو، ودرس الفقه على المذهب الشافعي، ووصل لدرجة علمية تتيح له إملاء الحديث على طلبة العلم في مدينة الري.

تدرج نظام الملك في دواوين الدولة الغزنوية في أفغانستان وتراكمت خبراته العملية، وقال عنه الإمام شمس الذهبي الدين في هذه المرحلة: «فصار كاتبا نجيبا إليه المنتهى في الحساب، وبرع في الإنشاء، وكان ذكيا لبيبا كامل السؤدد».

بعدها انتقل في العمل داخل الدولة السلجوقية في إيران والعراق، حتى أصبح وزيرا للسلطان السلجوقي محمد آلب أرسلان ومن بعده ابنه ملك شاه، واستغل منصبه لنشر العلوم بشكل نظامي لأول مرة في العالم الإسلامي.

المدارس النظامية

استطاع نظام الملك السلجوقي تحقيق حلمه في بناء مدارس تدرس علوم الدين جنبا إلى جنب مع العلوم الأخرى كالطب والهندسة والمنطق والصيدلة والفلك والسياسة، بل وصل الأمر لتدشين معامل تجارب للأدوية وإجراء تجارب سريرية على المرضى.

الوزير «نظام الملك»

بنيت تلك المدارس النظامية السنية في أصفهان وبغدادوالموصل ومور ونيسابور وطبرستان، وبلخ والبصرة، وفي هرات، وأتى لها الطلاب من سائر الأمصار الإسلامية حتى من الشام والأندلس، ورفدت الدولة العباسية والدولة السلجوقية التابعة لها بالموظفين القادرين على إدارة مؤسسات الدولة.

استعانت المدارس النظامية بحجة الإسلام أبو حامد الغزالي و"أبو إسحاق الشيرازي» وإمام الحرمين الجويني، وشيخ الشافعية أبو نصر بن الصباغ، والدبوسي والنيسابوري، وابن الجوزي وغيرهم، وفرت المدارس النظامية رواتب المعلمين، وكان يتعلم بها الطلبة مجانا.

أهداف المدارس النظامية

الهدف الرئيسي من تلك المدارس كان مواجهة آثار الأفكار التي روجها البويهيون والفاطميون والحشاشون والقرامطة في العالم الإسلامي.

لكن أهداف الوزير نظام الملك العلمية كانت واضحة،عندما دعا عالم الرياضيات والشاعر عمر الخيام لتدريس مواد علمية، كما أنشأ له مرصدا فلكيا، نتج عنه اختراع الخياملتقويم السلجوقي أو الجلالي الذي عمل به ابتداء من عام 472هـ/1079م

استشهاد نظام الملك في العاشر من رمضان

عمل الوزير نظام الملك طوال حياته على استقبال المظالم من الرعية، وهو ما استغله أحد الباطنية الذي تنكر في هيئة درويش صوفيوتقدمه منه ليناوله طلبا فضربه بخنجر في قلبه، وسرعان ما قتل قاتله، وذلك ليلة الجمعة سنة 458 هـ بقرب نهاوند، وكان آخر قوله في الدنيا: «لا تقتلوا قاتلي ، قد عفوت ، لا إله إلا الله».

سياست نامة

نظام الملك دون تجربته السياسيةوخلاصة تجاربه الحياتية في كتابه «سير الملوك» أو «سياست نامة»، وهو الكتاب الذي استفاد منه الزنكيون والأيوبيون والمماليك وسلاجقة الروم وفارس والشام والعثمانيون الذين ساروا كذلك نهج نظام الملك ونظامه التعليمي الذي كفل التشجيع على إقامة المدارس وإيقاف الأوقاف عليها.

كتاب «سياسات نامه» تناول فنون الإدارة والآداب السلطانية والسياسات الأخلاقية، وآليات التعامل مع الشعب والبلدان الصديقة، وإستراتيجياتها وأهدافها الكبرى، وأهمية الاتصالات عبر الحمام الزاجلوالأفراد، وحتمية وجود فرق استطلاع واستخبارات.

شهادة الذهبي وابن الأثير

قال عنه شمس الدين الذهبي في سير أعلام النبلاء، كان عاقلا ، سائسا ، خبيرا ، سعيدا ، متدينا ، محتشما ، عامر مجلسه بالقراء والفقهاء، وكان فيه خير وتقوى، وميل إلى الصالحين ، وخضوع لموعظتهم، يعجبه من يبين له عيوب نفسه ، فينكسر ويبكي».

أما ابن الأثيرفقال عنه في الكامل في التاريخ: «كان عالم دين، عادلا، حليما، كثير الصفح عن المذنبين، طويل الصمت، كان مجلسه عامرا بالقراء، والفقهاء، وأئمة المسلمين، وأهل الخير والصلاح، كان من حفظة القرآن، واشتغل بمذهب الشافعي، وكان لا يجلس إلا على وضوء».

وأضاف: «ما توضا إلا تنفل، وإذا سمع المؤذن أمسك عن كل ما هو فيه وتجنبه فإذا فرغ لا يبدا بشيء قبل الصلاة، وكان إذا غفل المؤذن ودخل الوقت أمره بالأذان، وهذا قمة حال المنقطعين للعبادة في حفظ الأوقات، ولزوم الصلوات، وكانت له صلة بالله عظيمة، وكان يواظب على صيام الإثنين والخميس».

الغضب الشعبي يهدد عرش «آيات الله»

سقوط «عمامة» الملالي.. بداية النهاية

شريف عبد الحميد

■ مرحلة «الغليان الثوري» التي تمر بها إيران حاليًا تشبه إلى حد بعيد الفترة السابقة على اندلاع ثورة 1979

■ كان مصرع الشابة الكردية مهسا أميني في 16 سبتمبر/أيلول الماضي، أثناء اعتقالها بتهمة عدم ارتدائها الحجاب بطريقة صحيحة، هو «القطرة» التي تسببت بفيضان الغضب الشعبي العارم في أنحاء إيران ضد الملالي الحاكم، وربما تتسبب في سقوط «عمامة» الملالي.

غير أن الانتفاضة الشعبية العارمة التي تشهدها إيران منذ نحو شهرين، لم تكن وليدة شرارة مقتل مهسا أميني فحسب، بل هي تعبير عن حالة من الإحباط طالت جيل الشباب الراهن، جراء تنامي مظاهر الفساد في أوساط النخبة السياسية الإيرانية، وتفشي الفقر والبطالة في البلاد، مع ارتفاع الأسعار، والافتقار إلى الحرية الاجتماعية والسياسية. وكلها أمور جعلتهم يشعرون باليأس من استمرار الأوضاع على ما هي عليه، وحتمية إسقاط النظام، لكي تعود إيران كما كانت من قبل، للإيرانيين.

ويبدو أن الاحتجاجات الحالية هي «بداية النهاية» للنظام، وأنها إيذان بسقوط حكم الملالي إلى غير رجعة، فهناك موجة غير مسبوقة من الغضب، ومظاهرات دامية، وحملات مقاطعة، وامتناع عن العمل، وإضرابات عمالية تتم خارج الإطار الرسمي للنقابات العمالية، أنهكت قوات الأمن، وانتشرت في أكثر من 100 مدينة.

لقد تحمّل النظام احتجاجات كبيرة من قبل، حدثت أشهرها في 2009 و2017 و2019. لكن هذه المظاهرات مختلفة، حيث تجسد الغضب داخل نفوس السيدات الإيرانيات والشباب الإيراني، تجاه نظام يسعى لخنق حقهم في الحياة بكرامة وحرية وإنسانية.

ولم يواجه حكم الملالي ثورة شعبية بهذا الحجم من الانتشار والتماسك، فالمتظاهرون ينتمون لفئات مختلفة اقتصاديًا واجتماعيًا، وهم من عرقيات مختلفة، إنهم يريدون شيئًا أكبر من الإصلاح السياسي والاقتصادي، يريدون الحرية وتغيير النظام.

أزمة النظام الكبرى

على خلفية هذه الاحتجاجات المتواصلة، يواجه النظام الإيراني أزمة كبرى، تتمثل في سلسلة من التحديات، منها الإحباط المتزايد على نطاق واسع بسبب القيود الاجتماعية، والحنق الناجم عن الانهيار الاقتصادي وسوء الإدارة، والغضب العارم على المرشد علي خامنئي والمؤسسة الدينية التي لا تلتفت إلى المطالب الشعبية، حتى تحولت هذه التحديات الآن إلى أزمة تتعلق بشرعية بقاء النظام، من عدمه.

ويبذل نظام الملالي، من أجل ضمان بقائه واستمراره وتجاوز هذه التهديدات المحدقة به، أقصى وأقسى ما في وسعه من تدابير قمعية، فقد قام الملالي بتوظيف جميع إمكانيات البلاد من أجل ذلك، ومنح الأولوية للجوانب الأمنية، وحرص على أن يكون هناك جدار من الخوف والرهبة من خلال عمليات الإعدامات والتعذيب، بل وحتى القتل في السجون جرّاء التعذيب الوحشي.

كما استخدم النظام الإيراني أساليبه الدعائية لصرف الانتباه عن الاحتجاجات، وإلقاء اللوم على «التدخل الأجنبي»، ولكنه لم يعد قادرًا على احتواء الغضب الشعبي هذه المرة، كما فعل طوال تاريخه الممتد 43 عامًا، فلا يوجد لدى هذا النظام الكثير لتقديمه، ومن الصعب تصور أي شيء سوى الإحباط المتزايد للمواطنين الإيرانيين العاديين، الذي أوصلتهم سياسات الملالي إلى حافة الجوع، وإلى آخر حدود الغضب.

لقد فقد النظام الإيراني مشروعيته، القائمة على ركيزتيّن هما الطائفية الشيعية والعنصرية الفارسية. وذلك بفعل ازدياد الوعي عند مختلف شرائح المجتمع الإيراني، بسبب انتشار وسائل التواصل الاجتماعي. ولا شك أن ما تشهده الاحتجاجات من هتافات ضد قادة النظام، دليل واضح على تراجع مشروعيته، إلى درجة توحي بانهيار حتمي.

وهناك الكثير من أوجه الشبه بين نظامي إيران و«الاتحاد السوفيتي» السابق، قبل انهياره ببضع سنين، فلكل من النظاميّن أيديولوجية تسعى إلى تجاوز حدودها، وكلاهما جاء بثورة شعبية، وبوعود لتحقيق العدالة. غير أن الإثنين، وبعد مرور عقود من عمرهما أثبتا إخفاقهما في تحقيق ما وعدا به، فدخلا منحدرًا من فقدان المشروعية والاستياء الشعبي البالغ والاحتجاجات المتواصلة على الفساد والفقر المتزايد وغياب حرية الرأي. وبسبب اجتماع كل هذه المقدمات المتشابهة، ليس من المستبعد أن تكون النهايات متشابهة أيضًا.

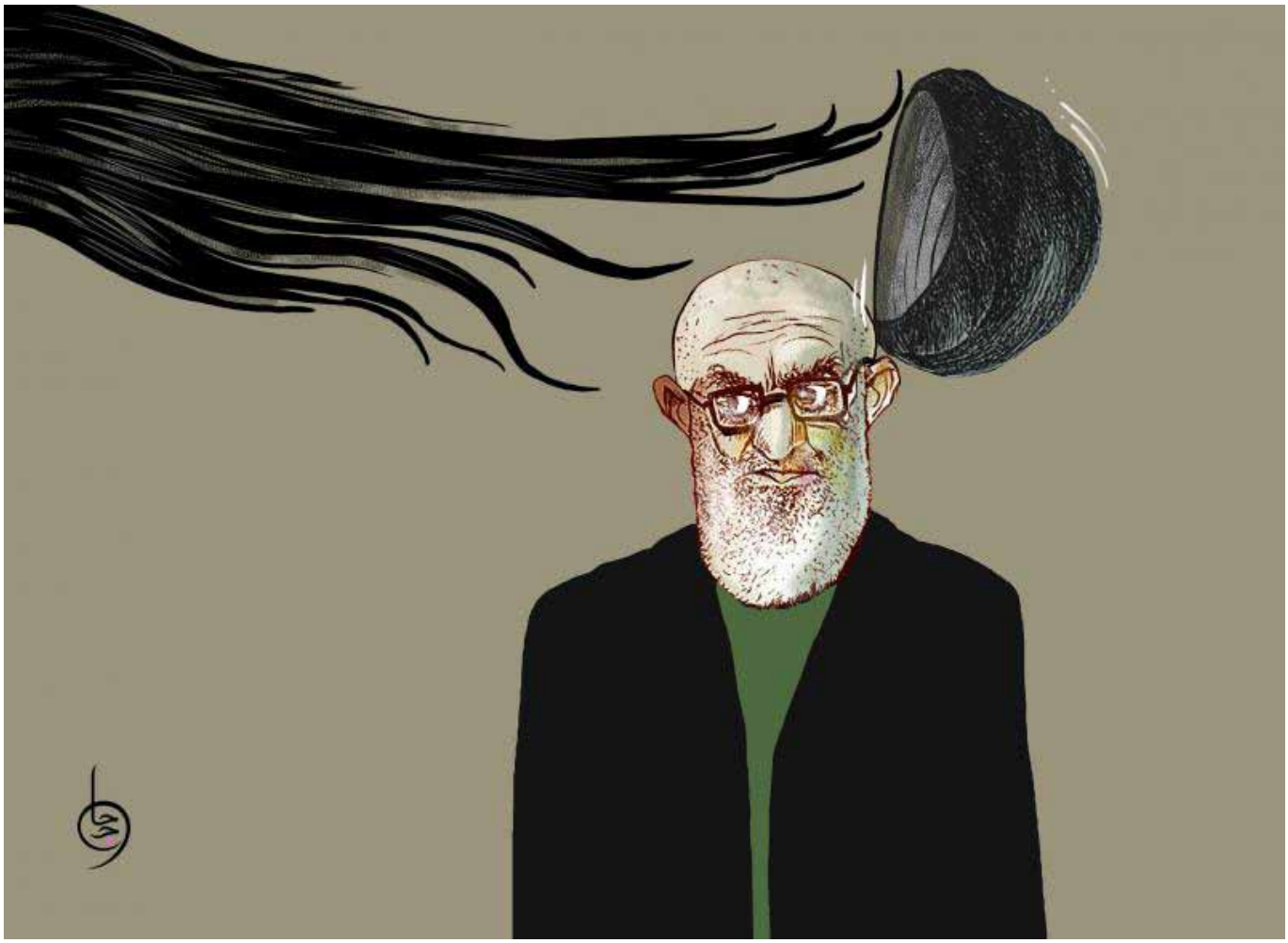

ويؤكد المحللون، أن تحول الاحتجاجات الراهنة إلى ثورة شاملة ضد الملالي، تهز كيان النظام السياسي، لايزال مرهونًا بعدة عوامل، أهمها مدى تماسك المؤسسات التابعة للنظام، وإمكانية انضمام تيار من داخل هذه المؤسسات إلى الرأي العام الرافض لاستمرار «آيات الله» المزعومين في سدة الحكم.

وثمة عوامل أخرى، منها المدى الزمني لاستمرار الاحتجاجات بالزخم نفسه، وعدم تحوّلها لاشتباكات أهلية بين مؤيد ومعارض للنظام، ومدى إمكانية انتهاز الجماعات الانفصالية في المناطق الطرفية، مثل إقليمي كردستان وبلوشستان انشغال المؤسسات الأمنية بفض الاحتجاجات، لشن هجمات ضد النظام وإرباكه وتقويض قدرته على احتواء الفوضى، بالإضافة إلى مدى تدخل العامل الخارجي لدعم الاحتجاجات والضغط على النظام الإيراني لإحداث التغيير المطلوب.

الموت للديكتاتور

بينما لا تزال الرواية الرسمية للنظام، تتمسك بأن ما تشهده البلاد هو «أعمال شغب ومؤامرة» يدعمها أعداء إيران، ومن بينهم الولايات المتحدة و(إسرائيل)، وساعد على تنفيذها «الخونة» من الإيرانيين في الداخل والخارج، تبقى قدرة المتظاهرين على «الصمود»، أمام أدوات القمع الإيرانية هي رهان التغيير.

وحتى إذا استطاعت أجهزة النظام القمعية، وعلى رأسها قوات «الباسيج»، إنهاء المظاهرات الحالية بصورة أو بأخرى، فلن تكون هذه الانتفاضة الشعبية هي الأخيرة من نوعها على المدى المنظور، ما لم يُقدم النظام على تنفيذ إصلاحات حقيقية من شأنها تحسين الأوضاع الاقتصادية، خاصة أن مرحلة «الغليان الشعبي» التي تمر بها إيران حاليًا تشبه إلى حد بعيد الفترة السابقة على ثورة 1979، التي سبقتها عدة موجات من الاحتجاجات وسلسلة من التظاهرات، انتهت أخيرًا باندلاع الثورة التي أسقطت نظام الشاه محمد رضا بهلوي.

ويردّد قادة النظام باستمرار بأنهم يجب أن لا يرتكبوا الخطأ الذي ارتكبه الشاه مع المتظاهرين عام 1979، حينما كان ليّنًا معهم. وهذه الاستراتيجية واضحة في كل سلوك خامنئي وخطابه في السنوات الأخيرة. ويعتقد قادة النظام بصورة راسخة بأنهم إذا أرخوا الحبل مع المتظاهرين، فسيكون سقوطهم قويًا. غير أن الحسابات الاستراتيجية تغيّرت هذه المرة، وبتنا نرى تخبطًا من قبل مسؤولي النظام تجاه التعاطي مع المتظاهرين، الذين يضحون بأنفسهم تعبيرًا عن رغبتهم في الخلاص من هذا النظام الثيوقراطي.

وتتداول أوساط الطبقة الحاكمة في داخل إيران، تحذيرات من تزعزع النظام، بسبب الغضب الشعبي المتنامي، حيث يحذر النافذون من نهاية مأساوية للنظام تشبه نهاية الشاه نفسه، في ظل تعاظم الاحتجاجات الداخلية، ووصولها مرحلة متقدمة كسرت فيها حاجز الخوف بالتظاهر العلني، والتطاول الصريح على رمز النظام الأول، أي المرشد علي خامنئي، بل والمطالبة بإسقاطه، من خلال ترديد هتاف «الموت للديكتاتور».

ولا جدال أن ما تشهده إيران في الوقت الراهن، من انتظار شعبي لحدوث التحول والتغيير في البلاد، هو ظاهرة منقطعة النظير في العالم المعاصر، فغالبية الشعوب الإيرانية تتساءل عن موعد هذا التغيير، وعما ستؤول إليه الأمور في المستقبل. وإن غدًا لناظره قريب.■

بين الدعوة لـ «الحوار».. والتحريض على إطلاق الرصاص الحي

موجة الاحتجاجات تجرف الصحافة الإيرانية

أنصار النظام يدعون لـ«مواجهة حاسمة» مع المحتجين

■ انقسمت الصحف الإيرانية، الصادرة مؤخرًا، في تغطيتها للاحتجاجات الشعبية المستمرة منذ منتصف سبتمبر/أيلول الماضي، حتى الآن، ما بين صحف «الإصلاحيين» التي تبنت دعوات إلى الحوار والتفاوض مع المحتجين، وصحف المتشددين التي عمدت إلى تشويه الاحتجاجات باعتبارها «مدفوعة من الخارج»، خصوصًا من الولايات المتحدة و(إسرائيل) وبعض الدول المجاورة، ووصفت

إسراء حبيب

المتظاهرين بـ «مثيري الشغب» الذين يجب القضاء عليهم بكل السبل، بما في ذلك الرصاص الحي!

ويرى المراقبون وخبراء الشأن الإيراني أن استمرار هذه الاحتجاجات على مدار نحو 50 يومًا متصلة، حتى لحظة كتابة هذه السطور، جعل بعض الصحف الصادرة في الداخل، أكثر جرأة على طرح موضوع «الحوار» مع المتظاهرين والاستماع إلى مطالبهم، حيث باتت هذه الصحف تؤكد أن ما أظهرته الشعارات والهتافات التي يرددها المحتجون في شوارع إيران أصبحت أكثر من مطالب تقليدية، مثل حل «شرطة الأخلاق»، أو إلغاء الحجاب الإجباري، وهو ما يستلزم الجلوس مع المتظاهرين والاستماع إلى مطالبهم الملحة، والتي أصبحت تفرض نفسها بقوة على الداخل الإيراني.

طالبت بعض الصحف بالاستماع لمطالب المتظاهرين والتخفيف من حدة التعامل الأمني

■ صحيفة «اعتماد»: فقدان الاحتجاجات لقيادة معروفة يجعل من الصعب على النظام السيطرة عليها

وبينما دعت صحف إصلاحية مثل «اعتماد» و«مردم سالاري»، إلى ضرورة الاستماع إلى مطالب الناس، ومحاولة خلق مساحة من التفاهم والقواسم المشتركة بين النظام والمتظاهرين، فإن صحف التيار المتشدد مثل «كيهان» تتهم المتظاهرين بـ «إثارة الشغب» و«الانفصالية» و«الإرهاب»، مدعية أن هذا المثلث ينبع من مصدر واحد ويسعى لتحقيق غاية واحدة، وهو إسقاط الجمهورية الإسلامية الإيرانية!

احتجاجات بلا قادة

رصدت صحيفة «اعتماد» الإصلاحية في أحد تقاريرها المنشورة مطلع نوفمبر/تشرين الثاني، ظاهرة فريدة من ظواهر الاحتجاجات الإيرانية الحالية، وهي فقدانها لقيادة معروفة الهوية، على عكس «الثورة الخضراء» في 2009 التي كان لها قيادات معلومة للشارع الإيراني، أمكن فرض الإقامة الجبرية عليهم، مشيرة إلى أن هذه الظاهرة تحولت الآن إلى «أزمة حقيقية» للنظام، في ظل ما شهدته إيران من أحداث خطيرة خلال الآونة الأخيرة، خاصة بعد تصاعد الأمور إلى درجة غير مسبوقة.

واعتبرت الصحيفة، أن الاحتجاجات الراهنة تستفيد من هذه الخصوصية، وهي فقدانها لقيادة، ما يجعل من الصعب على النظام السيطرة عليها. وكلما سقط أحد المتظاهرين أو ألقي القبض عليه، يتحول فجأة إلى رمز من رموز الاحتجاجات، وهو ما يعقد الموجة الحالية من المظاهرات في إيران.

ورأت «اعتماد» أن أفضل طريقة للتعامل مع مثل هذه الاحتجاجات هو أن تعتمد على «الإقناع الجمعي»، و«الإصلاحات الجذرية والمستدامة»، مؤكدة أن اللجوء إلى الأساليب الأمنية وقمع المحتجين لن يؤدي إلى نتائج مطلوبة، إذ إن قمعها في مكان ما يتبعه ظهورها في مكان آخر، وهكذا.

من جانبها، نشرت صحيفة «شرق» الإصلاحية منشورًا لنائب الرئيس الإيراني السابق، إسحاق جهانجيري، تداولته مواقع التواصل الاجتماعي على نطاق واسع في إيران مؤخرًا، حول جهود حكومة حسن روحاني السابقة لتقنين التظاهر والاحتجاج، مؤكدًا أن الحكومة السابقة عملت في هذا الإطار، وقدمت لائحة للاعتراف بحق التظاهر، وذلك قبل حدوث الاحتجاجات عام 2019، لكن بعض التيارات والأفراد عرقل هذه المحاولات، وأفشل مساعي تقنين حق التظاهر في إيران.

وقال «جهانجيري» في المنشور الذي أوردت الصحيفة، إن المادة 59 من الدستور الإيراني تنص على ضرورة أن يخضع كل شيء لاستفتاء الشعب والاستماع إلى رأي الناس، مؤكدًا أن ما تمر به إيران الآن وضع «صعب»، وإذا لم تتم رؤية «السلطة» التي يحتاجها الناس والاستماع إلى صوتهم فإنهم سينفذون هذه «السلطة» بالطريقة التي يختارونها هم، وهذا قد يترتب عليه ضرر بالنسبة للجميع.

وانتقدت صحيفة «آرمان ملي» الإصلاحية، إصرار النظام على الاستمرار في نفس السياسات الخاطئة، حيث نشرت الصحيفة مقالًا للخبير الاقتصادي بهمن آرمان، انتقد فيه إصرار التيار الحاكم في إيران على المُضيّ قُدمًا في تنفيذ رؤيته، واللجوء إلى نفس السياسات الخاطئة التي سلكها في السابق، والتي ثبت عدم فاعليتها أكثر من مرة، مشددًا على ضرورة قبول هذه الفكرة التي تنص على أن «هواجس الجيل الجديد في إيران، باتت مختلفة عن هواجس وحاجات الإيرانيين في العقود الماضية».

وأضاف «آرمان»، أن المشاكل الاقتصادية والسياسات الخاطئة هي السبب في اندلاع الاحتجاجات الأخيرة، ومع ذلك فإن بعض أنصار النظام يحاولون تجاهل هذه الحقائق التي باتت معروفة، ويفسرون الأحداث بالطريقة التي يرغبون فيها، وذلك دون اكتراث بالحقائق الواضحة على أرض الواقع.

من جهة ثانية، قال البرلماني الإصلاحي مسعود بزشكيان، في تصريحات نشرتها صحيفة «آرمان امروز» الإصلاحية، إن الخطوة الأولى لإصلاح الأوضاع الحالية في إيران هي أن يتم الاعتراف بالأخطاء والتقصير من جانب السلطة الإيرانية، مضيفًا: «كلنا مُقصرون فيما يحدث في البلاد، فبدلًا من أن نحلل الواقع ونبحث عن حلول ونتقبل أخطاءنا، نستمر في تحميل العدو

الاحتجاجات المستمرة في إيران منذ نحو شهرين

■ رئيس تحرير «كيهان» يطالب بإنهاء الرحمة والتعامل بجدية وحسم مع مثيري الشغب والمجرمين!

الخارجي كل مشاكلنا وتقصيرنا، لكن الأمور لا تُعالج بهذه الطريقة الساذجة».

وذكر النائب الإصلاحي، أنه «يجب قبول الحقائق، وينبغي علينا أن نجلس مع الحريصين على البلد، وأن نستمع إلى آرائهم ووجهات نظرهم حتى وإن كانت لا تتماشى مع رؤية النظام في البلاد».

وأضاف أن «المشكلة الرئيسية التي أفشلت كل حوار وطني، هي أننا نتعامل مع المختلفين معنا سياسيًا من منطق السلطة والحكم، إذ لا نألوا جهدًا في إقصاء مُخالفينا في الرأي، ونعتقد أن وجودهم في الساحة يهدد سلطتنا وموقعنا السياسي».

«مشاغبون» ينشرون الفوضى

في المقابل، انتقد حسين شريعتمداري، رئيس تحرير صحيفة «كيهان» الموالية للنظام، ما سمّاه «التسامح» الذي تتّبعه الحكومة في التعامل مع المحتجين، مطالبًا بإنهاء الرحمة، والتعامل بجدية وحسم مع مثيري الشغب والمجرمين!

وفي افتتاحية الصحيفة، أشار «شريعتمداري» إلى أنّ «إلقاء نظرة على بعض أحداث هذه الأيام، والحوادث والجرائم الوحشية ضد الناس والشرطة، تؤذي قلب كل شخص حر. والأكثر إيلامًا هو التهدئة غير المبررة في سلوك الجيش وقوات إنفاذ القانون في مواجهة هذه الأعمال.

وأكد شريعتمداري أن «المشاغبين ينشرون الفوضى في البلاد منذ ما يقارب الشهرين،

■ التيارات المتشددة أفشلت محاولات حكومة «روحاني» السعي إلى تقنين حق التظاهر والاحتجاج

ويهينون الأماكن الإسلامية المقدسة علانية، ويهاجمون الحسينيات ويحرقون المصحف، كما يخلعون الحجاب عن رؤوس المحجبات، ويضرمون النار في سيارات الإسعاف التي تنقل المرضى ويقتلون عناصر الباسيج، وتساءل: «كيف يمكن تبرير التسامح في مواجهة كل هذه الأعمال الهمجية؟».

كما سعت الصحف الموالية للنظام إلى التأثير على موجة الاحتجاجات الحالية في إيران، مشيرة إلى «الانعكاسات السلبية» للاحتجاجات على الاقتصاد الإيراني المتأزم أصلًا، ففي تقرير لها حول الموضوع أشارت صحيفة «جام جم» إلى القطاعات الاقتصادية المتضررة من استمرار المظاهرات الشعبية.

وقالت الصحيفة، إن مبيعات قطاع الملابس، على سبيل المثال، تراجعت في الفترة الأخيرة بنسبة 90%، فيما تراجعت نسبة مبيعات الخبز 25%، والأثاث المنزلي 20%، وقطاع الذهب والمجوهرات 15%، والهواتف 15%، وأن هذه الخسائر في القطاع الاقتصادي أدت إلى حرمان نسبة كبيرة من المواطنين لوظائفهم وأعمالهم، وهو ما يصعّد وتيرة الأزمة الاقتصادية في البلاد.

وتساءلت صحيفة «آسيا» الاقتصادية حول موضوع الدولار، وكتبت في المانشيت الرئيسي: «ماذا يحدث بالنسبة لسعر الدولار». وذكرت الصحيفة أن هناك عدة أسباب تقف وراء أزمة الدولار، لكن أزمة الاحتجاجات الشعبية المستمرة، هي العامل الرئيسي وراء الارتفاع الكبير لسعر الدولار مقابل التومان الإيراني، موضحة أن «عدم اتضاح مستقبل الاحتجاجات وتداعياتها، يجعل الكثيرين يتوقعون استمرار صعود سعر الدولار في إيران».■

■ المصادر:

1- صحف إيران: النظام يعجز عن السيطرة على المظاهرات والتيار الحاكم مستمر في «السياسات الخاطئة»، موقع إيران إنترناشيونال، 1 سبتمبر/أيلول 2022.

2- من الصحافة الإيرانية: كيف تتأثر السياسة الخارجية من الأحداث الداخلية في إيران؟ موقع ميدل إيست نيوز، 2 سبتمبر/أيلول 2022.

3- مانشيت إيران: العنف في الشارع.. متبادل بين الأمن والمحتجين أم من طرف واحد؟ موقع جادة إيران، 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

الأخطر منذ ثورة 1979 حتى الآن

الانتفاضة الإيرانية.. «رهان التغيير» الحقيقي

تعد الانتفاضة الحالية أطول حركة احتجاج مستمرة في إيران منذ ثورة 1979

مروان محمود

■ تبدو الاحتجاجات الإيرانية الراهنة، المندلعة منذ منتصف سبتمبر/أيلول الماضي حتى الآن، بشكل متواصل، هي أكبر تهديد لجمهورية الملالي منذ نشأتها قبل 43 عامًا، خصوصًا أن القمع الأمني الذي أدى إلى مقتل 304 أشخاص من المحتجين حتى لحظة كتاب هذه السطور، لم يعد تجدي نفعًا في احتواء الانتفاضة الشعبية الراهنة.

ففي أحدث إحصائية، أعلن محمود أميري مقدم، مدير منظمة حقوق الإنسان الإيرانية، أن عدد ضحايا الاحتجاجات في البلاد تجاوز 304 أشخاص. وقال مقدم عبر حسابه على «تويتر» إن الضحايا بينهم 41 قاصرًا و24 امرأة منذ بداية الاحتجاجات حتى الآن.

■ عدد ضحايا الاحتجاجات المندلعة منذ سبتمبر/ أيلول الماضي تجاوز 304.. من بينهم 41 قاصرًا و24 امرأة

ولم تكن الانتفاضة التي تشهدها إيران وليدة شرارة مقتل مهسا أميني فحسب، بل هي تعبير عن حالة من الإحباط طالت جيل الشباب الإيراني، جراء الفساد الممنهج في أوساط النخبة السياسية الإيرانية، وتفشي الفقر والبطالة في البلاد، مع ارتفاع الأسعار، ووصول نسبة التضخم لأكثر من 50%، فضلًا عن الافتقار إلى الحرية الاجتماعية والسياسية، وكلها أمور جعلت جموع الإيرانيين يشعرون باليأس.

أكبر تهديد للملالي

المتابع للاحتجاجات الشعبية الإيرانية على مدار الأسابيع الماضية، يجد أن لها مدخلًا

الانتفاضة الشعبية للإيرانيين ضد النظام

أساسيًا تختلف به عن كل الحركات الاحتجاجية الضخمة التي شهدتها إيران منذ ثورة 1979 حتى الآن، وهذا هو المدخل الأيديولوجي الذي يُقصَد به رفض الحجاب المفروض من ثورة الملالي على كل المقيمات في إيران، كتعبير عن «الخصوصية الثقافية» للثورة الإيرانية.

أمّا كل الاحتجاجات الضخمة من هذا النوع سواء في عام 1999 في عهد محمد خاتمي، أو في عام 2009 في ظل حكم محمود أحمدي نجاد، أو في بعض المظاهرات الكبيرة التي تمت في عهد حسن روحاني، في كل هذه الاحتجاجات كان المدخل لتحرك الشارع، إما سياسيًا برفض القيود المفروضة على حرية الرأي والتعبير، ورفض التلاعب في نتائج الانتخابات الرئاسية لإنجاح مرشح النظام، وإما أن المدخل كان اقتصاديًا برفض رفع سعر الوقود أو نقص المياه، أو تردي الظروف المعيشية بشكل عام.

هذا المظهر أو المدخل الأيديولوجي للاحتجاجات الراهنة، يزعج النظام الإيراني أكثر من المدخلين السياسي والاقتصادي، لأنه في مواجهة المدخل السياسي يمكن للنظام القول إنه يأخذ بطقوس الديمقراطية من انتخابات دورية وتداول للسلطة إلى دور فعال للبرلمان في الرقابة والمساءلة، وفي مواجهة المدخل الاقتصادي يمكن للنظام القول إن إيران تواجه العقوبات الاقتصادية منذ أكثر من أربعين عامًا.

أما في مواجهة المدخل الأيديولوجي الذي هو درّة النظام الإيراني، والذي يتمايز به ليس فقط عن نظام الشاه السابق لكن أيضًا عما يسمّيه نظم الاستكبار العالمي، فماذا يمكن أن يقال؟ إن حرق الحجاب معناه «حرق الأساس الأيديولوجي للجمهورية الإيرانية»، وهذه انتكاسة كبيرة لنظام الملالي.

وأكد تقرير لصحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية، نُشر مؤخرًا، أن الاحتجاجات الحالية في إيران تأتي في وقت محوري وحرج بالنسبة للبلاد، موضحة أن هناك اعتقادًا بين المراقبين أن هذه الجولة من التظاهرات، قد تكون أكثر

> ■ الرواية الرسمية لنظام الملالي تتمسك بأن ما تشهده البلاد هو أعمال شغب و«مؤامرة» من أعداء إيران!

أهمية من أي من سابقاتها في السنوات الأخيرة.

ومن جانبها، اعتبرت صحيفة «صنداي تايمز» البريطانية، أن الاحتجاجات الراهنة هي أكبر تهديد للجمهورية (الإسلامية) منذ نشأتها منذ 43 عامًا، قائلة إن «هذه الانتفاضة قد تكون نشبت بسبب انتهاكات لحقوق المرأة، لكنها نتاج عقود من القمع».

وذكرت الصحيفة البريطانية، في تقرير حديث لها، أن النظام الإيراني لم يواجه «تظاهرات بهذا الحجم من الانتشار والتماسك من قبل، فالمتظاهرون ينتمون لفئات مختلفة اقتصاديًا واجتماعيًا، وهم من عرقيات مختلفة، إنهم يريدون شيئًا أكبر من الإصلاح السياسي والاقتصادي، إنهم يريدون الحرية وتغيير النظام».

ونقلت عن إيرانيين خرجوا في التظاهرات الدائرة في البلاد، قولهم «إنهم ضُربوا وأطلق عليهم قنابل الغاز المسيل للدموع ومنهم من كُسرت ذراعه، ومع هذا فهم يرفضون الصمت، ويشددون على أنهم لم يروا في حياتهم هذا الحجم من الغضب والكره للحكومة ولقادتها الدينيين».

رسالة شديدة اللهجة

يرى المراقبون أنه على عكس الاحتجاجات السابقة التي شهدتها إيران، كالمظاهرات ضد تزوير الانتخابات عام 2009، والخروج على سوء الإدارة الاقتصادية عام 2017، والاحتجاج

■ الانتفاضة تعبير عن إحباط الشباب الإيراني جراء الفساد الممنهج في أوساط النخبة السياسية

■ «صنداي تايمز»: الاحتجاجات الراهنة هي أكبر تهديد لجمهورية الملالي منذ نشأتها قبل 43 عامًا

تصاعد المطالب برحيل المرشد الأعلى علي خامنئي

ضد ارتفاع أسعار الوقود 2019، يرجح كثيرون أن تُحدث المظاهرات الحالية تغيّرًا في شكل الداخل الإيراني، لا سيما أن من بين أهم ما يميزها عن سابقاتها، تصدّر النساء وطلاب الجامعات المشهد، وكذلك تجاوزها الانقسامات العرقية بين الإيرانيين.

وأكد بحث أكاديمي أجراه الدكتور خليل الله سردارنيا، أستاذ العلوم السياسية بجامعة شيراز، أن استمرار السياسات المتبعة من قبل النظام، سيؤدي إلى تكرار الاحتجاجات التي تحتاج إلى شرارة واحدة فقط، لتجعل المحتجين ذوي الرؤى والأهداف المتعددة والمتنوعة، ينزلون إلى الشوارع.

ووفق البحث، فإن حدوث هذه الاحتجاجات يشير إلى وجود مشاكل مستعصية على الحل، مثل الفقر وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين مختلف طبقات المجتمع، وإهمال الكثير من الناس، ووجود فساد إداري واقتصادي على مستوى واسع، بالإضافة إلى عدم ثقة الناس وأصحاب المهن في الأحزاب والمؤسسات الحكومية الرسمية.

وتتمثل أهم نتائج هذا البحث، في أن الاحتجاجات كانت في الأساس عفوية، ومباشرة في الشارع، وبدون قائد، ومبتكرة في تكتيكاتها، وغير واثقة في النقابات والمنظمات المدنية، ومستمرة ومتسلسلة ولها صلات أفقية مع احتجاجات مماثلة.

ويوضح تحليل محتوى مطالب وشعارات المتظاهرين والخبراء، أن المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتحفيزية والبيئية والقانونية، كان لها تأثير في الاحتجاجات، لكن العامل الاقتصادي والمعيشي لعب الدور الأكبر.

والاحتجاجات الحالية توجه رسالة شديدة اللهجة إلى النظام الحاكم في إيران، مفادها أنه سوف يغامر في حالة ما إذا أصر على اتباع السياسات الحالية في الداخل والخارج. ويعني ذلك في المقام الأول، أن إصرار النظام على إنكار أن هناك أسبابا داخلية أدت إلى اندلاع الاحتجاجات الحالية، بالتوازي مع استمراره في استنزاف الموارد الإيرانية في دعم الحلفاء من المليشيات المسلحة في الخارج، كل ذلك سوف يكون كفيلا بتفجر الوضع في الداخل، بشكل قد لا يستطيع النظام احتواءه في نهاية المطاف.

وفيما لا تزال الرواية الرسمية لنظام الملالي، تتمسك بأن ما تشهده البلاد هو «أعمال شغب ومؤامرة من أعداء إيران، بينهم الولايات المتحدة و(إسرائيل)»، ساعد على تنفيذها «الخونة» من الإيرانيين في الداخل والخارج، تبقى قدرة المتظاهرين على الصمود، أمام أدوات القمع الإيرانية هي «رهان التغيير» الحقيقي.

غير أن تحول الاحتجاجات إلى ثورة عامة تهز كيان النظام السياسي مرهونة بعدة عوامل، أهمها تماسك المؤسسات نفسها وإمكانية انضمام تيار من داخلها لموقف الرأي العام، والمدى الزمني لاستمرار الاحتجاجات بالزخم نفسه، وعدم تحوّلها لاشتباكات أهلية بين مؤيد ومعارض للنظام، ومدى إمكانية انتهاز الجماعات الانفصالية في المناطق الطرفية، مثل إقليم كردستان وبلوشستان، بالإضافة إلى مدى تدخل العامل الخارجي لدعم الاحتجاجات والضغط على النظام الإيراني، لإحداث التغيير المطلوب.■

■ المصادر:

1- بين العنف والصمود... أي مصير ينتظر احتجاجات إيران؟ موقع إندبندنت عربية، 9 أكتوبر/تشرين الأول 2022.

2- الجديد في الاحتجاجات الإيرانية، موقع الشروق، 9 أكتوبر/ تشرين الأول 2022.

3- إيران تهدد المحتجين بمحاكمات.. وعدد القتلى يرتفع إلى 304، موقع العربية نت، 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

اعتقالات جماعية لـ 15 ألف شخص

سلطات الملالي تُرهب المحتجين بـ«ألف تهمة»

صورة مأخوذة من مقطع فيديو يظهر مئات المتظاهرين في سقز مسقط رأس مهسا أميني في إقليم كردستان غرب إيران

يوسف شرف الدين

■ اعتقلت سلطات نظام الملالي 14 ألفًا و823 شخصًا، بتهمة المشاركة في الاحتجاجات الشعبية المندلعة منذ منتصف سبتمبر/أيلول الماضي، حتى الآن. وتم تنفيذ هذه الاعتقالات الجماعية التي لم تشهد لها البلاد مثيلًا، في 136 مدينة و135 جامعة شهدت احتجاجات عارمة ضد النظام.

وذكرت السلطة القضائية أن ما يسمى «محاكم الثورة» ستتعامل بحزم مع من يتسبب في اضطرابات، أو يرتكب جرائم خلال موجة الاحتجاجات المناهضة للحكومة التي تجتاح البلاد، فيما وجهت أكثر من «ألف تهمة» على خلفية التظاهرات المستمرة.

وقال مسعود ستايشي، المتحدث باسم السلطة القضائية الإيرانية، «الآن يطالب أبناء الشعب، حتى المحتجين الذين لا يدعمون الشغب بتعامل السلطة القضائية والأجهزة الأمنية مع القلة التي تسبب اضطرابات على نحو راسخ ورادع وقانوني»، كاشفًا عن توجيه أكثر من «ألف تهمة» مرتبطة بالأحداث التي تشهدها البلاد في الآونة الأخيرة.

ونقلت وكالة «تسنيم» شبه الرسمية للأنباء، عن كبير القضاة في إقليم طهران، إنه ستتم محاكمة حوالي ألف شخص، «قاموا بأعمال تخريبية في الأحداث الأخيرة، بما في ذلك الاعتداء على حراس الأمن أو قتلهم، وإضرام النار في الممتلكات العامة»، في محكمة ثورية.

وفي مقطع مصور، نُشر على مواقع التواصل الاجتماعي، قالت امرأة إن حكمًا بالإعدام صدر على ابنها (22 عامًا) منذ يومين في محاكمة أولية، ملتمسة المساعدة. وقال حساب «1500 تصوير» الذي يحظى بعدد كبير من المتابعين على «تويتر»، والذي نشر المقطع، إن الشاب مثل

■ السلطة القضائية تتهم 1000 معتقل بـ «الإفساد في الأرض» و«الحرابة».. والعقوبة تصل للإعدام

اعتصام لطالبات في جامعة الزهراء وسط طهران

أمام «محكمة مثيري الشغب» في طهران.

وفي التسجيل المصور؛ قالت والدة الشاب محمد قبادلو إن السلطات استجوبته دون حضور محام. وقالت الأم؛ التي لم تذكر اسمها: «ابني مريض. والمحكمة لا تسمح حتى لمحاميه بدخول قاعة المحاكمة. لقد استجوبوه دون حضور محام، وفي الجلسة الأولى حكموا عليه بالإعدام، ويريدون تنفيذ هذا الإعدام في أقرب وقت ممكن».

من جهة ثانية، اتهمت السلطة القضائية الصحفيتّين إلهه محمدي ونيلوفر حامدي، المعتقلتيّن منذ أكثر من شهر على خلفية الاحتجاجات، بـ «الدعاية ضد الجمهورية الإيرانية».

وقال المتحدث باسم السلطة القضائية خلال مؤتمر صحافي، إن حامدي ومحمدي، هما قيد التوقيف الاحتياطي للدعاية ضد النظام والتآمر للعمل ضد الأمن القومي».

واعتُقلت المصوّرة الصحفية حامدي، التي تعمل لصالح صحيفة «شرق»، في 20 سبتمبر/ أيلول الماضي، بعد زيارتها المستشفى حيث كانت ترقد الفتاة الكردية مهسا أميني في غيبوبة، والتي أطلقت وفاتها موجة الاحتجاجات.

كما تم توقيف محمدي، المحررة بصحيفة «هم ميهن»، في 29 من الشهر ذاته، بعدما قامت بتغطية مراسم تشييع «أميني» في مسقط رأسها مدينة سقز في محافظة كردستان بغرب إيران، والتي شهدت تحركات احتجاجية كبيرة.

وانتقد صحفيون إيرانيون توقيف السلطات عددًا من زملائهم على خلفية الاحتجاجات. وأشارت صحيفة «سازند» إلى أن «أكثر من 20 صحفيًا لا يزالون موقوفين، في غير مدينة إيرانية أبرزها طهران.

■ النائب المتشدد حسين جلالي خلال جلسة البرلمان: حفظ النظام أولى من الحفاظ على روح المهدي المنتظر!

اتهامات بالجملة

جاء ذلك، فيما حث 277 نائبًا متشددا في البرلمان الإيراني، السلطة القضائية على التعامل بحزم مع المحتجين. وقال هؤلاء في بيان: «نطالب القضاء بالتعامل بحزم مع مرتكبي هذه الجرائم، ومع كل من يساعدون في الجرائم ويحرضون مثيري الشغب».

وقال النائب المتشدد حسين جلالي، خلال جلسة البرلمان، إن «حفظ النظام أولى من الحفاظ على روح المهدي المنتظر». ووجه النائب انتقادات إلى علي شمخاني، أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومي، متهمًا إياه بتجاهل الاعتبارات الأمنية بسبب علاقاته مع الرئيس الإصلاحي الأسبق محمد خاتمي. وقال: «يجب ألا تقدّم صداقتك مع خاتمي على أصل الجمهورية الإسلامية».

وبدأت السلطة القضائية، مؤخرًا، محاكمة خمسة معتقلين في طهران، يواجهون تُهمًا قد تصل عقوبتها إلى الإعدام، على خلفية الاحتجاجات التي لم تتوقف منذ نحو شهرين ضد حكم الملالي.

وكشف موقع «ميزان أونلاين» التابع للقضاء في إيران، أن جلسة الاستماع الأولى لعدد من المتهمين في أعمال الشغب الأخيرة عُقدت بالمحكمة الثورية في طهران، برئاسة القاضي المعروف بتشدده أبو القاسم صلوتي.

وكان من بين المتهمين، محمد قبادلو الذي يحاكم بتهمة «الإفساد في الأرض» بسبب «مهاجمته أفراد الشرطة بسيارة، مما أدى لوفاة عنصر وإصابة خمسة آخرين». ووجهت لسعيد شيرازي تهمة مماثلة لـ «تحريضه الشعب على ارتكاب جرائم».

كما واجه كلًا من المعتقلين، سامان صيدي ومحمد بروغني ومحسن رضا زادة، تهمة «الحرابة»، وهي أيضًا قد تصل عقوبتها إلى الإعدام شنقًا، الأمر الذي أثار انتقادات دولية عديدة.

وصدرت لائحة اتهام بحق 315 شخصًا آخرين، وشملت اللائحة تُهمًا عدة، من بينها «التواطؤ ضد أمن البلاد» و«الدعاية ضد النظام» و«الإخلال بالنظام العام».

وفي السياق، صدرت لوائح اتهام بحق «أربعة من مثيري الشغب بتهمة المحاربة». والمعتقلون

الأمور خرجت عن سيطرة النظام.. حملة قمع عنيفة في إيران

الأربعة متهمون «بحمل سلاح لترهيب المجتمع والناس، وجرح عناصر من قوات الأمن، وإضرام النيران في الممتلكات العامة وتدميرها بنية الإخلال بأمن البلاد، ومواجهة النظام المقدس للجمهورية الإيرانية».

وحسب صحيفة «همشهري»، صدرت 25 لائحة اتهام في محافظة كرمان، و89 في سمنان، و118 في زنجان، و105 في الأحواز، و55 في قزوين، و110 في كردستان، و201 في ألبرز. وبحسب رئيس السلطة القضائية في محافظة سيستان وبلوشستان، فقد صدرت هناك أيضًا 45 لائحة اتهام.

ومن الغريب، أن مواقع إلكترونية وصحفًا تابعة للنظام، أكدت أن القضاة تلقوا «تعليمات» بعدم التساهل في الأحكام التي يصدرونها بحق من يظهر أنهم «العناصر الأساسيون للشغب».

مواجهة القمع الدموي

تعليقًا على ذلك، قالت أنياس كلامار، الأمين العام لمنظمة العفو الدولية «أمنيستي»، إن ما يحدث في إيران «احتجاجات ملهمة وشجاعة ضد القمع والاستبداد المستمر منذ عقود»، معربة عن قلقها البالغ من «تصاعد حدة التعاطي الأمني واتساع دائرة التوقيف والاعتقالات الجماعية».

وأضافت كالامار، في تصريحات صحفية،

■ القضاة تلقوا «تعليمات» بعدم التساهل في الأحكام التي يصدرونها بحق من يظهر أنهم «مثيرون للشغب»

أن «شجاعة المحتجين الذين يواجهون ردًا فتاكًا متصاعدًا من جانب قوات الأمن الإيرانية، تكشف عن وجه استبداد السلطات القائمة، عبر انتهاجها عمليات قتل غير مشروعة وتنفيذ حملات جماعية من الاعتقال والتوقيف، فضلًا عن التضييق على النشطاء والمحتجين، وهو ما يستدعي إجراءات جادة من قبل المجتمع الدولي لمواجهة القمع الدموي للمحتجين».

وانتقدت كالامار، تردي الأوضاع الحقوقية وحقوق الإنسان في إيران، من إخضاع آلاف المعتقلين للاستجواب، والملاحقة القضائية غير العادلة، والاحتجاز التعسفي لمجرد ممارستهم حقوقهم الإنسانية، فضلًا عن انتشار ظاهرة الإفلات من العقاب على نطاق واسع في البلاد، وناشدت في الوقت ذاته «بضرورة ضغط المجتمع الدولي على السلطات الإيرانية واتخاذ إجراءات جادة لوقف حملته القمعية».

وأضافت: «في الحالة الإيرانية نعرف أن المواطنين يواجهون حملة قمع واستبداد مستمرة منذ عقود، لذلك على المجتمع الدولي أن يدرك خطر التخلي عن حماية حقوق الشعب الإيراني أمام وحشية النظام».■

■ المصادر:

1- إيران: توجيه اتهامات لأكثر من ألف شخص على خلفية الاحتجاجات، موقع الشرق الأوسط، 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

2- إيران.. محاكمات علنية لترهيب المتظاهرين، موقع البلاد، 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

3- إيران تعدّ محاكمات «علنية» للمحتجين... وتحذيرات من إعدامات وشيكة، موقع الشرق الأوسط، 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

4- إيران تُعدم اثنيّن في سيستان ورياضيوها يرفضون ترديد النشيد الوطني، موقع إندبندنت عربية، 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

رفضًا لوجود قوات الأمن في المستشفيات

أطباء إيران يدفعون ثمن دعمهم للاحتجاجات

الأطباء باتوا حاليًا هدفًا لحملة قمع مكثفة من قبل السلطات الإيرانية

سحر عزوز

■ انضم الأطباء في إيران إلى الاحتجاجات المناهضة للنظام رفضًا لوجود قوات الأمن في المستشفيات واعتقال وترهيب زملائهم خلال شهرين من الاضطرابات في جميع أنحاء البلاد، لكنهم باتوا يدفعون ثمنًا غاليًا نظير هذه المشاركة.

تقول صحيفة «واشنطن بوست» إن مئات الأطباء تجمعوا خارج المجلس الطبي الإيراني في طهران في 26 أكتوبر/تشرين الأول الماضي للتعبير عن غضبهم من ممارسات قوات الأمن داخل المستشفيات تجاه المحتجين، وهتف البعض منهم «الموت للديكتاتور» في إشارة للمرشد الأعلى في البلاد علي خامنئي.

وقال شهود عيان للصحيفة إن قوات الأمن، ومعظمهم كانوا يرتدون ملابس مدنية، تمركزا حول المبنى فيما وقفت شاحنات صغيرة في مكان قريب لنقل المحتجزين.

■ واشنطن بوست: عناصر الشرطة كانوا يطلقون النار من بنادقهم من دون توقف فيما هرع الأطباء للهرب

بعد ذلك، وبدون سابق إنذار، بدأ عناصر من شرطة مكافحة الشغب يستقلون دراجات نارية في إطلاق الكريات المعدنية على الأطباء المحتجين.

ونقلت الصحيفة عن أحد الأطباء الذين كانوا حاضرين في الاحتجاج القول إن «عناصر الشرطة كانوا يطلقون النار من بنادقهم من دون توقف، فيما هرع الأطباء للهرب».

ويقول طبيب آخر: «لقد استخدموا البنادق التي تطلق الكريات المعدنية والهراوات والغاز المسيل للدموع دون أي قيود»، مضيفا أنهم «ضربوا طبيب أسنان شابة وطبيب عجوز يبلغ من العمر 70 عاما على رأسيهما وأسقطاهما أرضا».

ووفقا للصحيفة فقد كان الأطباء الإيرانيون

أطباء إيرانيون في لندن يشاركون في مسيرة 29 أكتوبر / تشرين الأول لدعم الأطباء الذين يخاطرون بحياتهم لعلاج المتظاهرين في إيران

من بين أول من شكك في الرواية الرسمية المتعلقة بحادثة وفاة الشابة مهسا أميني بعد أيام من اعتقالها من قبل «شرطة الأخلاق» في منتصف سبتمبر/أيلول.

وتضيف أن الأطباء باتوا حاليًا هدفًا لحملة قمع مكثفة من قبل السلطات، التي تلاحق العاملين في المجال الطبي لتقديمهم الرعاية للمتظاهرين المصابين.

الصحيفة أشارت إلى أن نائب رئيس المجلس الطبي في طهران تعرض للدفع أثناء محاولته مساعدة طبيبة خلال أحداث الـ26 أكتوبر، وأن رئيس المجلس تعرض للكمات في وجهه خلال الحادثة.

استقال كلاهما في اليوم نفسه وسط أنباء عن اعتقال أطباء، فيما نشر آخرون صورا على وسائل التواصل الاجتماعي تظهر تعرضهم لكدمات وجروح بالغة في اليوم ذاته.

يقول هادي غائمي مدير مركز حقوق الإنسان في إيران، وهو مجموعة للدفاع عن حقوق الإنسان مقرها نيويورك، إن «نشاط رجال الأمن داخل المؤسسات الطبية هو ما جعل المجتمع الطبي يثور، وباتوا اليوم هم أنفسهم هدفا للسلطات».

منذ الأيام الأولى للاحتجاجات، تمركزت قوات الأمن داخل المستشفيات للتعرف على المتظاهرين واعتقالهم، وضغطت على الطواقم الطبية للإبلاغ عنهم.

ومع تزايد حالات الاعتقال، بدأ العديد من المتظاهرين في تجنب المستشفيات، مما دفع الأطباء المتعاطفين معهم إلى تقديم الرعاية داخل المنازل مما يعرضهم لمخاطر كبيرة، وفقا للصحيفة.

ويشير أطباء ونشطاء إلى أن عددا قليلًا من المستشفيات تقدم حاليًا الرعاية للأشخاص من دون طلب الرقم الوطني للمريض، من أجل ضمان عدم تعقب المصابين من المحتجين من قبل قوات الأمن.

ولفتت الصحيفة إلى أن بعض المتظاهرين لجأوا إلى الأطباء البيطريين لتجنب اكتشافهم واعتقالهم. وأفاد أطباء ونشطاء بأن قوات أمنية بملابس مدنية تهاجم الصيدليات أيضًا.

وأضافت أنه في حال جاء شخص ما لشراء ضمادة شاش معقمة لصديق أو قريب مصاب، فقد يتم اعتقاله من قبل السلطات على الفور أو غالبًا ما يراقبونه من أجل اعتقاله مع الشخص الذي يحتاج للرعاية الطبية.

ونتيجة لذلك، اضطر المحتجون لإنشاء شبكة غير رسمية على الإنترنت حيث يمكن للمتظاهرين التعرف على إصاباتهم والتواصل مع معالج يقوم بعد ذلك بربطهم بطبيب في منطقتهم.

وقال طبيب مشارك في هذه الجهود للصحيفة إنه يتم استخدام اتصالات مشفرة لتقليل فرصة اختراق عملاء الأمن للشبكة.

وأضاف الطبيب، الذي تحدث شريطة عدم الكشف عن هويته، أن هذه الشبكة توزع أيضًا الأدوية على الرغم من أن الحصول عليها من الصيدليات المحلية أصبح صعبا، مبينا أنه تجري مناقشة خطط للحصول على المستلزمات الطبية من خارج إيران لتفادي قمع السلطات.

ويؤكد أطباء ونشطاء أن القوات الحكومية تحاول التخفي خلال الاحتجاجات عن طريق استخدام سيارات الإسعاف لنقل أفراد الأمن واعتقال المتظاهرين.

وتشكل الاحتجاجات التي اندلعت بعد مقتل الشابة الكردية مهسا أميني أحد أكبر التحديات التي يواجهها حكام إيران منذ ثورة 1979.

وسرعان ما تحولت الاحتجاجات إلى انتفاضة شعبية شارك فيها أشخاص من مختلف مناحي الحياة، سواء كانوا طلابا في المدارس والجامعات أو أطباء ومحامين وعمالًا ورياضيين.■

على الرغم من العقوبات الأمريكية

«بينانس» ساعدت إيران على تداول 8 مليارات دولار

منصة binance

■ أظهرت بيانات نظم للعملات المشفرة أن شركة بينانس، عملاق العملات المشفرة، عالجت معاملات إيرانية بقيمة ثمانية مليارات دولار منذ 2018 على الرغم من العقوبات الأمريكية التي تهدف لعزل إيران عن النظام المالي العالمي.

وأظهرت مراجعة لبيانات شركة (تشين أناليسيز) الأمريكية الرائدة في تحليل نظم العملات المشفرة أن كل المبالغ تقريبًا، أو حوالي 7.8 مليار دولار، قد تدفقت بين بينانس ونوبيتكس، وهي أكبر شركة إيرانية لصرف العملات المشفرة. وتقدم نوبيتكس على موقعها الإلكتروني نصائح حول كيفية تفادي العقوبات.

وثلاثة أرباع الأموال الإيرانية التي مرت من خلال بينانس كانت باستخدام عملة

إسراء حبيب

مشفرة غير مشهورة نسبيا تسمى (ترون) تتيح للمتعاملين إخفاء هوياتهم. في منشور بإحدى المدونات العام الماضي، شجعت نوبيتكس العملاء على استخدام ترون، وهي عملة من الفئة المتوسطة، للتداول دون الكشف عن هوياتهم لتفادي «تعريض الأصول للخطر نتيجة العقوبات».

ولم يُكشف من قبل عن حجم تدفقات العملات المشفرة الإيرانية عبر بينانس ولا عن حقيقة أنها لا تزال مستمرة.

ويأتي الكشف الجديد في الوقت الذي تتابع فيه وزارة العدل الأمريكية تحقيقًا في مخالفات محتملة لقواعد غسل الأموال من جانب بينانس التي تهيمن على قطاع العملات المشفرة البالغة قيمته تريليون دولار ولديها أكثر من 120 مليون مستخدم. وقال محامون وخبراء في العقوبات التجارية إن تلك المعاملات تجعل الشركة عرضة لأن تكون مخالفة للحظر الأميركي على التعامل التجاري مع إيران.

كانت رويترز قد كشفت في يوليو/تموز عن أن بينانس استمرت في خدمة عملاء في إيران وأن الشركة على دراية بالإقبال على خدماتها في الجمهورية الإسلامية. وكان ذلك أحد التحقيقات التي أجرتها رويترز بشأن سجل بينانس من المشاكل المتعلقة بالامتثال للقواعد المنظمة للقطاع المالي.

حظر المستخدمين الإيرانيين

وقالت بينانس في منشور بمدونتها على الإنترنت في نفس يوم نشر ذلك التحقيق إنها تمتثل لقواعد العقوبات الدولية على إيران

وتحجب عن منصتها أي مستخدم مقره هناك.

وقال مؤسس الشركة الملياردير تشانغ بينغ تشاو في تغريدة على تويتر «بينانس حظرت المستخدمين الإيرانيين بعد العقوبات. سبعة منهم أغفلهم الحظر أو وجدوا وسيلة لتفاديه وتم حظرهم لاحقا على أي حال».

ولم ترد بينانس على أسئلة تفصيلية بشأن المعاملات الجديدة التي كشفت عنها رويترز. وقال المتحدث باسم الشركة باتريك هيلمان في بيان «بينانس .كوم ليست شركة أميركية على خلاف المنصات الأخرى المتعرضة لنفس تلك الكيانات الواقعة تحت العقوبات الأميركية. لكننا أخذنا خطوات استباقية للحد من تعرضنا للسوق الإيرانية» بالعمل مع شركاء في الصناعة وباستخدام أدوات داخلية.

وترفض بينانس الكشف عن تفاصيل بشأن مكان منصتها بينانس .كوم أو الكيان الذي يقف وراءها.

ماذا عن «نوبيتكس»؟

ولم ترد نوبيتكس على أسئلة وجهتها لها رويترز لإعداد هذا التقرير وكذلك لم ترد شبكة ترون، ومقرها الجزر العذراء البريطانية، ولا مؤسسها جاستين صن.

كانت بينانس قد أعلنت في أغسطس/آب 2021 أن عملاءها لن يتمكنوا من فتح حسابات واستخدام خدماتها بدون إثبات هوياتهم. لكنها منذ ذلك الحين عالجت معاملات بنحو 1.05 مليار دولار مباشرة من نوبيتكس وشركات إيرانية أخرى، وذلك وفقا لبيانات تشين أناليسيز التي تشمل حتى شهر نوفمبر/تشرين الثاني من العام الحالي. وعالجت بينانس منذ تغريدة تشاو في يوليو صفقات إيرانية بحوالي 80 مليون دولار.

■ ثلاثة أرباع الأموال الإيرانية التي مرت من خلال بينانس كانت باستخدام عملة مشفرة غير مشهورة تسمى (ترون) تتيح للمتعاملين إخفاء هوياتهم

وقال هيلمان في البيان إن الشركة تلزم جميع المستخدمين باثبات هوياتهم، مضيفا أن جميع المستخدمين «والمقيمين في إيران ممنوعون من فتح حسابات أو الاحتفاظ بها. نقوم بتحديث إجراءاتنا وتقنياتنا بصفة مستمرة كلما علمنا بمخاطر جديدة وثغرات محتملة. نتيجة لهذه الجهود، والتي تضمنت مراقبة حية للتعاملات بالتنسيق مع شركات خارجية، فقد شهد بينانس للكيانات المرتبطة بإيران انخفاضا مطّردا بين يونيو/حزيران ونوفمبر/تشرين الثاني 2022».

وأظهرت البيانات التي اطلعت عليها رويترز أن عملات مشفرة قيمتها حوالي 2.95 مليار دولار قد انتقلت مباشرة بين شركات إيرانية وشركة بينانس منذ 2018.

كما تم تحويل عملات مشفرة بخمسة مليارات أخرى بين شركات إيرانية وبينانس من خلال وسطاء وفقا للبيانات. وتقول الجهات التنظيمية إن هذه التدفقات «غير المباشرة» يفترض أن تشكل إنذارا لشركات صرف العملات المشفرة- يشير إلى احتمال أن تكون عمليات لغسل أموال أو تفادي العقوبات. وعادة ما يلجأ مستخدمو العملات المشفرة الذين لا يريدون ترك أي أثر وراءهم إلى أساليب متطورة لخلق سلاسل معقدة من التحويلات.

عقوبات جنائية

وتنصح نوبيتكس عملاءها البالغ عددهم أربعة ملايين عبر موقعها الإلكتروني بتجنب «التحويل المباشر» للعملات الرقمية بين المنصات الإيرانية والخارجية «للحفاظ على الأمن».

وبالإضافة إلى عملة ترون كانت بقية المعاملات الإيرانية بعملات مشفرة رئيسية مثل بتكوين وإيثر وتيثر وإكس.آر.بي وعملة أصغر تسمى ليتكوين.

ويركز التحقيق الذي تجريه وزارة العدل الأميركية على ما إذا كانت بينانس قد انتهكت قوانين مكافحة غسل الأموال الأميركية. وقالت ثلاثة مصادر على معرفة بالتحقيقات إن الوزارة تتحرى أيضا في إطار القضية المستمرة منذ 2018 عن احتمال انتهاك بينانس لعقوبات جنائية متعلقة بإيران. وفي أواخر عام 2020 طلبت الوزارة من بينانس سجلاتها المتعلقة ببرنامج الامتثال بما في ذلك أي مستندات متعلقة بتحويل الأموال بالعملات المشفرة لحساب أشخاص أو كيانات في دول من بينها إيران.

وأحجمت وزارة العدل الأمريكية عن التعليق.■

شركة للعملات المشفرة تساعد إيران في تداول 8 مليارات دولار رغم العقوبات

بدعوى دعم المملكة للاحتجاجات في إيران

تحذيرات من «هجوم إيراني» ضد السعودية

القائد العام للحرس الثوري الإيراني اللواء حسين سلامي

يوسف شرف الدين

■ وسط تداول أنباء عن «هجوم إيراني وشيك» ضد منشآت الطاقة في السعودية، أطلقت القيادة الوسطى التابعة للجيش الأمريكي مؤخرًا مقاتلات متمركزة في منطقة الخليج باتجاه إيران، كجزء من حالة التأهب الشاملة للقوات الأمريكية والسعودية، تحسبًا لوقوع مثل هذا الهجوم المحتمل.

وجاء إطلاق المقاتلات، على خلفية صدور تقارير استخباراتية تحذر من هجمات صاروخية باليستية إيرانية وشيكة، وأخرى بواسطة طائرات مسيرة على أهداف في السعودية.

وبعد وقت قصير من انتشار هذه الأنباء، نشرت قناة موالية لـ «الحرس الثوري» الإيراني على تطبيق «تليجرام» لقطات تحاكي هجومًا إيرانيًا بالمسيّرات على مناطق عدة في المملكة.

وأظهرت المحاكاة أسطولًا من الطائرات

■ قناة موالية لـ«الحرس الثوري» تنشر لقطات تُحاكي هجومًا إيرانيًا بالمسيّرات على منشآت شركة «أرامكو»

الإيرانية دون طيار، يقترب من منشأة نفطية تابعة لشركة «أرامكو» الحكومية السعودية، حيث تسمع صفارات الإنذار مع موسيقى خلفية تنذر بالسوء، بينما تستعد المسيرات لاستهداف المنشأة وتظهر جاهزيتها للقصف.

«رسالة تحذير» إيرانية

على الرغم من محاولات التقريب بين الرياض وطهران، من خلال مفاوضات جدية يقودها العراق منذ أبريل/نيسان 2021 حتى وقت قريب، فإن المعلومات الاستخباراتية التي نُشرت بشأن هجوم إيراني وشيك على السعودية، أعادت هذه المفاوضات إلى نقطة الصفر.

وأمام التحذيرات الأمريكية من أي هجوم إيراني طرحت تساؤلات حول جدية تلك التهديدات وحقيقتها، وما إن كان الإيرانيون

التحذيرات من أن الهجوم قد يستهدف أيضًا قوات أمريكية بالسعودية

قد ينفذون تلك الهجمات عبر حليفهم في اليمن ميليشيات «الحوثي» الإرهابية، بعد أن رفضت الجماعة في مطلع أكتوبر/تشرين الأول الماضي تجديد الهدنة التي تسعى لها الأمم المتحدة.

وصعَّدت إيران خلال الأيام الأخيرة من تهديداتها العلنية للسعودية، بدعوى أنها تمول منافذ إعلامية داعمة للاحتجاجات التي تشهدها البلاد منذ نحو ستة أسابيع، وهددت طهران بشكل غير مباشر بتنفيذ هجمات ضد المملكة.

وجاء هذا التهديد الجديد، عبر وكالة «تسنيم للأنباء» الإيرانية شبه الرسمية، والتي قالت إن إيران نقلت «رسالة تحذير» رسمية إلى المملكة عبر القنوات الدبلوماسية، بخصوص قناة إخبارية فضائية مقرها لندن»، تقول طهران إن الرياض تمولها.

ونقلت وكالة «تسنيم» عن خبير سياسي إيراني رفيع المستوى قوله، إن إيران أرسلت الرسالة لأنها تعرف أن القناة الإخبارية الفضائية «إيران إنترناشيونال» تمولها السعودية، التي نفت ذلك، مشيرة إلى أن القناة يملكها أفراد سعوديون، لكن الرياض لا تمولها بأي شكل من الأشكال.

وشبّه ناصر كنعاني المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، تغطية القناة للاحتجاجات الأخيرة بـ«غرفة حرب»، معتبرًا أنها «غرفة عمليات ضد دولة جمهورية إيران الإسلامية».

ومن جانبه، قال الخبير الإيراني سعد الله زرعي، إن «السعوديين نفوا علاقتهم بالقناة، لكننا نعلم تماما الارتباط السعودي بها. ونعلم

■ الحكومة السعودية تنفي تمويل قناة «إيران إنترناشيونال» الداعمة للاحتجاجات الشعبية في الداخل الإيراني

أن المملكة هي مصدر التمويل للإجراءات المناهضة لإيران، وأنها ممولة من قبل الرياض».

وقال الخبير، إن إيران لم تقبل الرد السعودي، محذرًا من أنه «إذا كانت إيران إنترناشيونال لا علاقة لها بهم، فلن يكون لنا أي علاقة بالعديد من الحوادث المحتملة».

وكانت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية ذكرت في تقرير لها، مؤخرًا، نقلًا عن مصادر سعودية وأمريكية، أن المملكة شاركت معلومات استخباراتية مع الولايات المتحدة تحذر من «هجوم إيراني» ضد السعودية، سعيًا من طهران إلى تشتيت الانتباه عن الاحتجاجات الشعبية داخل إيران، وأن القوات الأمريكية وقوات أخرى في المنطقة رفعت حالة التأهب إلى الدرجة القصوى.

وأشار تقرير «وول ستريت جورنال» إلى أنه مع انتشار الاضطرابات، ألقى مسؤولون إيرانيون باللوم على أعداء إيران في التحريض على الاضطرابات. ورأى أن مثل هذه الادعاءات «غير المدعومة» تكتيك مألوف للنظام، الذي ألقى باللوم على خصوم إيران خلال الاحتجاجات المحلية السابقة ضد النظام.

وبعدها، صرح مصدر أمريكي مسؤول بأن الولايات المتحدة والسعودية، تبادلتا معلومات استخباراتية تشير إلى أن إيران ربما تخطط لهجوم وشيك على البنية التحتية للطاقة في الشرق الأوسط، وخاصة في السعودية.

تهديدات بـ «الانتقام»

من جهته، قال اللواء حسن سلامي، قائد «الحرس الثوري»، في تصريح على هامش مسيرات «اليوم الوطني لمقارعة الاستكبار العالمي»، إن المشاركين في المسيرات يطالبون بالانتقام فقط. إن الأعداء ونحن نعلم جيدًا أن هذا الانتقام سوف يتم، وأن الأعداء وضعوا قواتهم في حالة تأهب ويخشون من تحرك الجمهورية الإسلامية ضدهم، وبالتالي فهم الآن في موقف دفاعي خوفًا من تحرك إيران ضدهم».

وتابع سلامي قائلًا: «يعرف الأعداء أننا سنرد بالتأكيد على نتيجة أفعالهم التدخلية والمؤذية، لكننا الآن لا نستطيع أن نقول أين وكيف سنقوم بهذا التحرك. بالطبع، هذه أمور

إيران هددت السعودية من قبل

تبقى لنا، لكن لاحقًا في يوم الحادثة سينتبه الأعداء. من يسلب الهدوء من شعبنا لن ينعم بالراحة أبدًا».

وتعليقًا على هذه التهديدات، قال متحدث باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي، إن الولايات المتحدة قلقة من تهديدات إيران للسعودية، وإنها لن تتردد في الرد إذا لزم الأمر. وأضاف المتحدث «نحن قلقون من التهديدات، ونظل على اتصال مستمر مع السعوديين من خلال القنوات العسكرية والمخابرات، لن نتردد في التحرك دفاعًا عن مصالحنا وشركائنا في المنطقة».

في المقابل، استبعد المحلل العسكري إسماعيل أيوب، وقوع أي هجوم وشيك من إيران على السعودية، مشيرًا إلى أن ذلك ليس واردًا وقوعه حاليًا.

واعتبر أيوب، أن «الأجواء الموجودة في الخليج ليست أجواء حرب أو هجمات، ولا سيما أن الأمريكيين منشغلون في أوكرانيا والعمل على تقليم أظافر روسيا»، مشيرًا إلى وجود «رضا كبير من التصرفات الإيرانية في سوريا والعراق ولبنان واليمن من قبل الدول العظمى، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية».

وخلص المحلل العسكري إلى أنه «لو كان هناك وقوف فعلي ضدها لما تجرأت إيران على الدخول لهذه البلدان، وأن تعيث فيها فسادًا، وأن تهدد الآخرين بهجمات من هذه البلدان، كما حدث سابقًا مع السعودية حين استخدمت ميليشياتها في اليمن لمهاجمة المنشآت النفطية في المملكة».

ويرى المراقبون، أن إيران ستواجه عواقب وخيمة في حال أقدمت على هجوم من هذا

■ حسين سلامي يتوعد: «أعداء إيران» يعرفون أننا سنرد بالتأكيد على نتيجة أفعالهم التدخلية والمؤذية

القبيل، مؤكدين أن النظام الإيراني سيكون بذلك أطلق «رصاصة الرحمة» الأخيرة على نفسه، وأنه إذا صحت المعلومات الاستخباراتية عن هجوم إيراني باتجاه منشآت الطاقة، فإن ردود الفعل لن تقتصر على المملكة العربية السعودية فقط، بل ستكون هناك ردود فعل فورية من الغرب، لا سيما في ظل أزمة الطاقة التي يعيشها العالم اليوم.■

■ المصادر:

1- بعد تقارير عن «هجوم وشيك محتمل» ضد السعودية.. سلامي: الأعداء وضعوا قواتهم في حالة تأهب وسننتقم، موقع سي إن إن بالعربية، 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

2- واشنطن تبدي قلقها من «تهديدات إيرانية» للسعودية، موقع دويتشه فيله، 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

3- ما مدى جدية تنفيذ هجوم إيراني «وشيك» على السعودية؟ موقع الخليج أونلاين، 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

4- «حوادث محتملة».. إيران تهدد السعودية من جديد، موقع الحرة، 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

الباحث اليمني محمد الولص بحيبح لـ «شؤون إيرانية»:

ميليشيا «الحوثي» الإرهابية تحكم بالحديد والنار

رئيسا مركزي الخليج للدراسات الإيرانية والبحر الأحمر للدراسات السياسية والأمنية

أجرى الحوار:
شريف عبد الحميد

أكد الباحث اليمني محمد الولص بحيبح، رئيس مركز البحر الأحمر للدراسات السياسية والأمنية، أن «المشروع الحوثي» المدعوم إيرانيًا يعرّض الأمن القومي للدول العربية وهويتها القومية لمخاطر كبيرة، ويفرض واقعًا جديدًا على الجغرافيا السياسية في منطقة الشرق الأوسط برمتها، ذلك لأن «مشروع الحوثيين» مبني على هوية غير وطنية، أساسها طائفي في المقام الأول.

وأضاف بحيبح، في حوار لـ «شؤون إيرانية»، أن انتفاضات اليمنيين المستمرة تؤكد أنه ليس للميليشيات أي حاضنة شعبية، وإنما هي تحكم في مناطق سيطرتها بالحديد والنار، موضحًا أن هناك أكثر من 30 ألف شخص بينهم مئات النساء والأطفال، معتقلون حاليًا في سجون الحوثيين، الواقعة في 14 محافظة تسيطر عليها الجماعة الانقلابية.

وأشار بحيبح، إلى أن إيران قدّمت للميليشيات الإرهابية الكثير من التقنيات العسكرية المتطورة، بما في ذلك مجالات المُسيّرات والصواريخ والألغام، ضمن مشروع أطلقت عليه «الردع الفعّال»، وأنه لولا الدعم التقني والتدريب الذي يقدمه خبراء «الحرس الثوري» للجماعة، ما استطاع الحوثيون توجيه صاروخ واحد باتجاه الشقيقة الكبرى السعودية، أو الإمارات.. وإلى نص الحوار:

الباحث محمد الولص بحيح رئيس مركز البحر الأحمر للدراسات السياسية والأمنية

● منذ نحو 8 سنوات احتل «الحوثيون» صنعاء.. فما هي تداعيات الانقلاب الجيوسياسية على المنطقة برمتها؟

- هناك تداعيات جيوسياسية كثيرة للانقلاب، فثمة مخاطر كبيرة على الجغرافيا السياسية اليمنية، حيث يعرض المشروع الحوثي الوحدة السياسية اليمنية لمخاطر كبيرة، لأن «مشروع الحوثيين» مبني على هوية غير وطنية أساسها طائفي. هذا على المستوى في الداخل اليمني.

وينطبق الحال على المستوى القومي، لأن الدولة الوطنية العربية في الخليج والجزيرة العربية، هي ذات هوية قومية تحت مظلة الجامعة العربية وميثاقها، والمشروع الحوثي الطائفي المدعوم إيرانيًا يعرض الدول العربية وهويتها القومية لمخاطر كبيرة، وربما يهدف إلى تموضع المذهب والطائفة، ويفرض واقعًا جديدًا على الجغرافيا السياسية، وهذا ما يسعى له «الحوثيون» بدعم إيراني، ودعم للأسف من المجتمع الدولي من خلف الكواليس.

● تؤمن جماعة «الحوثي» بحقها الحصري في الحكم باعتباره حقًا إلهيًا.. كيف ترون مثل هذه الادعاءات؟

- حقيقة هذا ما يؤمن به «الحوثي»، وهي أيديولوجيته الأساسية أنه يحكم نيابة عن الله في الأرض، ولكن الكثير من أبناء المجتمع اليمني رفض تلك الخرافات والأفكار الضالة والغير سوية، اليمنيون انتفضوا جيشًا وشعبًا

■ «مشروع الحوثيين» المدعوم إيرانيًا يعرّض الدول العربية لمخاطر كبيرة.. ويفرض واقعًا جديدًا على الجغرافيا السياسية

ضد هذه الفكرة التي كانت موجودة وممثلة بحكم الإمام الكهنوتي البائد، وكان هناك نضال طويل توج بقيام ثورة 26 سبتمبر، والتي كان من ضمن أهدافها تحديث اليمن وإزالة الفوارق الطبقية وفرض المواطنة المتساوية، وكانت هذه الثورة شعبية يمنية جاءت نتيجة الحكم الإمامي البغيض، الذي كان يقود اليمن بعقلية التخلف والجهل والفقر والمرض.

«تفخيخ» اليمن

● ارتفعت وتيرة الانتهاكات لحقوق الإنسان اليمني منذ الانقلاب «الحوثي».. فما هي أخطر هذه الانتهاكات في تقديركم؟

- ارتكبت جماعة الحوثي منذ اجتياحها صنعاء أكبر معدل انتهاكات، وتفردت بتسجيل أعلى معدل جرائم، منها تهجير ملايين من اليمنيين من مناطقهم، ونهب أموالهم وأراضيهم وتجاراتهم وهي من أكبر الانتهاكات في حق اليمنيين، فضلًا عن تعريض عشرات الآلاف من المواطنين للقتل، وتفجير منازل الناس، كذلك «تفخيخ اليمن» بأكثر من مليوني لغم يعتبر من أكبر الانتهاكات والجرائم التي ارتكبتها ميليشيا الحوثي، ولدينا كتاب أصدره المركز في سبتمبر/أيلول من العام الحالي باللغتين العربية والإنجليزية، تطرق إلى معظم الجرائم التي ارتكبتها ميليشيا الحوثي، ونحن في طريقنا لإصدار الجزء الثاني للكتاب عن جرائم إيران والحوثي في اليمن.

● لم يقف سكان صنعاء البواسل مكتوفي الأيدي أمام الاحتلال «الحوثي».. فما أبرز الحركات السياسية المعارضة للجماعة في مناطق سيطرتها؟

- الحقيقة أن الشعب اليمني يعيش في انتفاضات واحتجاجات يومية على الرغم من العنف وبطش الميليشيات، وهناك عدة انتفاضات أسطورية حصلت في محافظة ذمار وعتمة

المهندس أسامة القصيبي، المدير العام لمشروع "مسام" لنزع الألغام

■ «تفخيخ اليمن» بأكثر من مليونيّ لغم يُعد من أكبر الانتهاكات والجرائم التي ارتكبتها جماعة الحوثي

ومناطق حجور في محافظة حجه، وفي بني حشيش وأرحب في نهاية شهر أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وكذلك انتفاضة قبائل همدان في محافظة الجوف في بداية شهر نوفمبر/تشرين الثاني، وهذا يؤكد أنه لا يوجد للميليشيات حاضنة شعبية، وإنما هي تحكم بالحديد والنار والعنف والقتل.

● تمتلئ سجون الميليشيات بأحرار اليمن منذ وقوع الانقلاب.. فهل هناك إحصائيات موثوقة بأعداد المعتقلين؟

- نعم توجد بعض الإحصائيات حسب معلومات موثقة، تؤكد أنه يوجد أكثر من 30 ألف شخص معتقل بينهم مئات النساء والأطفال معتقلين في سجون الحوثيين، الواقعة في 14 محافظة تسيطر عليها الميليشيات في شمال اليمن.

ولم تتعرض اليمن طيلة تاريخها الحديث لممارسات البطش والتنكيل والتعذيب والاعتقال، مثلما فعلت الميليشيات الحوثية في مناطق سيطرتها، التي تحولت إلى سجن كبير.

● لماذا نجح «الحوثيون» في تجنيد آلاف الأطفال على جبهات القتال.. وما هو تأثير ذلك على مستقبل اليمن؟

- لقد أصدر «مركز البحر الأحمر» دراسة خاصة في هذا الموضوع، وتبين أن هناك دعمًا لا محدود وإشرافًا من «الحرس الثوري» الإيراني لأدلجة النشء والشباب عبر المعسكرات الصيفية، وشمل ذلك الفتيات.

وهذا السلوك يمثل خطرًا كبيرًا على مستقبل اليمن، ويعني تفريخ جماعات إرهابية مشابهة لـ «القاعدة وداعش». وسوف يتجاوز هذا الحقن الأيديولوجي الخطير الجغرافيا اليمنية.

● ما هي أوجه الدعم العسكري واللوجستي الذي تقدمه إيران لجماعة «الحوثي» الانقلابية؟

- إيران، قبل الدعم العسكري، تتحمل مسؤولية زراعة ورعاية هذه النبتة الشيطانية ورعايتها أيديولوجيًا، وتتحمل طهران كل الجرائم التي ارتكبتها الجماعة الحوثية.

كما قدمت إيران للجماعة الحوثية تقنيات عسكرية متطورة في مجال المسيرات والصواريخ والألغام، ضمن مشروع أطلقت عليه «الردع الفعال»، ويهدف هذا الدعم إلى تهديد منابع الطاقة وتهديد الملاحة البحرية.

وزوّد نظام الملالي الميليشيات بالخبراء من «الحرس الثوري» في كل المجالات، تدريب وتأهيل عسكري، وخبراء تقنيات وتحديث للمنظومة العسكرية الحوثية، وتقدم إيران الوقود والدعم الإعلامي عبر إعلامها الرسمي، وعلى لسان توابعها الذنبية مثل جماعة حسن نصر الله و«الحشد الشعبي» في العراق.

● يرى البعض أن جماعة «أنصار الله» ما هي إلا فصيل من فصائل «الحرس الثوري» الإيراني.. إلى أي مدى تتفقون مع هذا الطرح؟

- نعم هذا هو الواقع، والتوصيف الصحيح، وليس لدى الجماعة أي قرار، فهم يستلمون توجيهاتهم من طهران.

● هل تتفقون مع الطرح القائل بأن «الحركة الحوثية» لم تكن منذ بدايتها سوى خنجر في خاصرة الخليج العربي؟

- نتفق مع هذا الطرح 100%، ولدينا معلومات دقيقة عن الدور الوظيفي لهذه الجماعة، وهو تهديد الخليج والسعودية، وتعمل هذه العصابة الحوثية منذ تأسيسها وفق مخطط بعيد المدى رسمته وتنفذه إيران، والهدف الاستراتيجي هو الجزيرة العربية، لكن خاب وخسر كل من يفكر في ذلك.

● أطلق المتمردون مئات الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة المُفخخة على المدن والمنشآت الاقتصادية السعودية.. كيف ترون هذه الجرائم؟

- هذا العمل يندرج ضمن الدور الوظيفي للجماعة، وهو دور مشبوه وغادر، فقد أصبحت هذه الجماعة تهدد أمن المنطقة وتنفذ السياسة الإجرامية والإرهابية الإيرانية، ونحن نعرف لولا إيران وخبرائها ما استطاع الحوثي توجيه صاروخ واحد باتجاه الشقيقة الكبرى السعودية

والإمارات العربية المتحدة.

● ما هو حجم الفاتورة الاقتصادية التي دفعها اليمنيون من أقواتهم اليومية جراء الحرب المستمرة منذ 8 سنوات؟

- الفاتورة كبيرة جدًا في كل المستويات، تخيل تدمير بلد اقتصاديًا وهدم مؤسساته وتخريبه، لكن تظل الأرقام قزمية أمام خيانة الحوثي وغدره، اليمن أصبح شبه مدمر من حيث الاقتصاد وبنية الدولة التحتية والعلاقات الخارجية وتدمير مؤسسات الدولة وأرشيفها وكوادرها، إلى آخر هذه الجرائم.

● حال الدعم الاقتصادي السعودي المقدم منذ عام 2014 دون انهيار الاقتصاد اليمني.. فما هي أوجه هذا الدعم؟

- نعم هذه حقيقة واقعة، وتقدم المملكة كثيرًا من الدعم العسكري والسياسي والاقتصادي وفي كل المجالات، وهذا الدعم هو المرتكز الأساسي لصمود الشعب اليمني. وبغض النظر عن الأرقام، يمثل هذا الدعم المصير المشترك واللُحمة القومية لشعوب الجزيرة العربية في وجه الخطر.

● كيف تقيّمون أعمال «مبادرة مسام» السعودية لوقف القتل في اليمن عن طريق نزع الألغام؟

- لا يمكن أن نتخيل حال الأرض التي فخخها الحوثي شبرًا شبرًا، حيث شهدت اليمن أكبر عملية زراعة ألغام منذ الحرب العالمية الثانية، وهي المعركة الكبيرة التي يقودها المشروع السعودي «مسام» الذي استطاع مكافحة مشروع التفخيخ الإيراني، وهزيمته وعودة الحياة بشكل طبيعي، بالتعاون مع البرنامج الوطني اليمني للتعامل مع الألغام.

ونثمن عاليًا دعم المملكة العربية السعودية لدعم مشروع «مسام» في مهامه الإنسانية، والذي نزع خلال أربع سنوات مضت أكثر من 369000 ألف لغم وعبوة ناسفة.

● ماذا عن أوجه التهديد الذي تشكّله ألغام «الحوثيين» البحرية على أمن الملاحة الدولية في البحر الأحمر؟

- ألغام «الحوثيين» البحرية تشكل تهديدًا واضحًا ومستمرًا للملاحة الدولية، ولطريق إمداد العالم بالطاقة الذي يمر عبر البحر الأحمر، وذلك في ظل تهديدات الحوثي بتفخيخ البحر الأحمر، مع العلم بأن ميليشيات الحوثي تسيطر على أكثر من 400 كيلو من شواطئ اليمن، في الحديدة على ساحل البحر الأحمر.

■ المشروع السعودي «مسام» لنزع الألغام استطاع مكافحة مشروع التفخيخ الإيراني.. وعودة الحياة بشكل طبيعي

الباحث محمد بحيبح

■ هناك أكثر من 30 ألف مواطن يمني بينهم مئات النساء والأطفال معتقلون حاليًا في سجون الحوثيين

● يمثل حصار «تعز» وارتكاب مجازر ضد سكانها جريمة حرب مكتملة الأركان.. فما هو سر صمت المجتمع الدولي عن هذه الجريمة؟

- للأسف، المجتمع الدولي يتعامل بمعايير مزدوجة فيما يتعلق بجماعات العنف والإرهاب، ولا شك أن إيقاف جرائم الحوثي يبدأ من تصنيفها كمنظمة إرهابية وفقًا لسلوكها.

● ولماذا لم يتم تصنيف «الحوثيين» جماعة إرهابية على الرغم مما ارتكبته من جرائم في حق اليمنيين؟

- هذا نتيجة المعايير المزدوجة لدى المجتمع الدولي، فقد شاهدنا أن إدارة دونالد ترامب صنفتها جماعة إرهابية، وعند وصول جو بايدن وإدارته قاموا بشطب جماعة الحوثي كجماعة إرهابية، وهذا خطأ كبير ارتكبته الإدارة الأمريكية الحالية.

● هل صحيح أن جماعة «الحوثي» نجحت في تضليل المجتمع الدولي؟

- في ظل وجود الفضاء المفتوح من الصعب عليها فعل ذلك، لكن الحقيقة المُرة أن المجتمع الدولي يتعامل بمعايير مزدوجة وصلت إلى حد الدلال، ولم نشاهد أي جدية من المجتمع الدولي في دعم فرص السلام وتنفيذ الهدنة، فلم يضغط المجتمع الدولي على الحوثي حتى لفتح طريق بمسافة 3 أمتار في تعز، بينما المجتمع الدولي قادر بإشارة إصبع أن يجعل من الحوثي ينفذ أي شيء.

● رفض «الحوثيون» تمديد الهدنة الأممية.. فما سبب هذا الرفض وتداعياته على مستقبل البلاد في المدى المنظور؟

- جماعة الحوثي جماعة عنف مسلحة مدججة بأيديولوجيا خرافية، وهي بعيدة عن فكرة الوطن والسلام والتعايش، وسيظل خطرها قائمًا مثل الجماعات الإرهابية الأخرى، واعتقد أنه من الصعب أن تمضي ميليشيا الحوثي في تنفيذ مشروع سلام حقيقي وجاد.

وذلك، رغم ما قدمته السعودية ومجلس القيادة الرئاسي من خطوات جادة لعملية السلام في اليمن، والسماح بفتح مطار صنعاء، وكذلك السماح بدخول بواخر إلى ميناء الحديدة، وتسهيلات كثيرة. ولكن لم يقدم الحوثي أي نوايا جادة أمام هذه التسهيلات لخطة سلام شاملة، ونحن نتمنى إيجاد سلام حقيقي في اليمن، ولازلنا ندعو من أجل تحقيق السلام، ولكن الحوثي بعيد كل البعد عن السلام.

الحوثيون زرعوا 2.3 مليون لغم «بلا خرائط»

الألغام.. «القاتل العشوائي» يفتك بمستقبل اليمن

نزع لغم حوثي

سحر عزوز

■ ارتكبت ميليشيا «الحوثي» الانقلابية منذ استيلائها على العاصمة صنعاء، عشرات من الجرائم في حق الإنسان اليمني، غير أن جريمة زرع 2.300 مليون لغم «بلا خرائط» في المناطق الواقعة تحت سيطرتها، ستظل الأكثر الجريمة خطورة على مستقبل هذه البلاد المنكوبة بهذه الجماعة الانقلابية، التي نشرت أذرع هذا «القاتل العشوائي» في ربوع اليمن.

وكشف تقرير للأمم المتحدة، صدر مؤخرا، أن الألغام والمتفجرات التي زرعها «الحوثيون» تسببت في مقتل وإصابة 343 مدنيا، وقعوا ضحايا لها خلال فترة الهدنة في اليمن، التي امتدت نحو ستة أشهر. وتسببت الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، وفق البيان الأخير لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية باليمن، في مقتل وإصابة 343 مدنيا، خلال الفترة بين أبريل وسبتمبر 2022، بواقع 95 قتيلا و248 جريحا.

وأكد البيان الأممي، أن الألغام والمتفجرات التي زرعها الحوثيون لا تزال تشكل الخطر الأكبر الذي يواجه المدنيين، ويُلحق بهم خسائر فادحة، لا سيما النساء والأطفال، الذين لا يتحركون بحذر كاف وسط الألغام المزروعة عشوائيا في بعض المناطق السكنية.

وعلى الرغم من استمرار الهدنة ستة أشهر، فإن الألغام والمتفجرات الحوثية أسقطت 120 مدنيا في محافظة الحديدة، التي يؤكد خبراء مشروع «مسام» السعودي لنزع الألغام أنها أكثر المحافظات المزروعة بالمتفجرات الحوثية، فيما سُجل سقوط 20

■ الحكومة اليمنية: التقديرات تشير إلى أن الميليشيات الحوثية زرعت مليونين و300 ألف لغم

تفكيك لغم

مدنيا في المحافظة، نصفهم من الأطفال خلال الأسبوع الأخير من الهدنة.

وفاقمت الفيضانات الأخيرة من وقع الأزمة، بعد أن جرفت كميات كبيرة من الألغام والمتفجرات إلى وسط المزارع والطرقات والتجمعات السكنية، وفق تأكيد تقارير الأمم المتحدة.

وأوضحت السلطات اليمنية أن الحوثيين يتعمدون زرع الألغام والمتفجرات بشكل مموه يصعب على المدنيين تمييزها، مشيرة إلى أن المشروع السعودي لنزع الألغام في اليمن «مسام» واجه أنواعا جديدة من الألغام والمتفجرات شديدة الخطورة، الأمر الذي تطلب التعامل معها بطريقة مختلفة عن الألغام العادية.

من جانبه، قال وكيل وزارة حقوق الإنسان في الحكومة الشرعية اليمنية، نبيل عبد الحفيظ، في تصريحات مؤخرا، إن التقديرات

■ الأمم المتحدة: متفجرات الحوثيين هي «الخطر الأكبر» الذي يواجه المدنيين ويُلحق بهم خسائر فادحة

تشير إلى أن الميليشيات الحوثية زرعت مليونين و300 ألف لغم، وأن نحو مليون و800 ألف لغم لا تزال مزروعة في مختلف المناطق التي دخلتها الميليشيات، في حين تم نزع أكثر من 500 ألف لغم حتى الآن.

متفجرات «إيرانية المنشأ»

كشف تقرير حديث صادر عن «مركز بحوث مراقبة التسلح» البريطاني، عن أن ميليشيا الحوثيين تمتلك ماكينات تصنيع متفجرات محلية، ذات مكونات إيرانية المنشأ، لها قدرات عالية على إنتاج العبوات الناسفة والألغام.

وقام خبراء المركز البريطاني بجولات ومهمات عدة إلى اليمن، بغرض توثيق مواد متفجرة تم ضبطها في مناطق مختلفة من الأراضي اليمنية. ووثق الخبراء في البعثة الميدانية الثامنة، مواد متفجرة تم العثور

فرق الألغام تستعد لتدمير مجموعة من الألغام

عليها خلال تقدم قوات الشرعية و«التحالف» على طول الساحل اليمني الغربي.

وتبيّن لخبراء المركز أن المكونات الإلكترونية المستخدمة في الألغام محلية التصنيع هي إيرانية خالصة، تشمل أجهزة تحكم إلكتروني، وأجهزة استشعار، وإرسال واستقبال، وجرى تصنيع هذه الإلكترونيات في طهران عام 2008، غير أن الحوثيين أزالوا علامات و«كتابات بالفارسية» من مكونات العبوات، في محاولة لإخفاء مصدرها الحقيقي، حال ضبطها بمعرفة خبراء نزع الألغام التابعين لمشروع «مسام» السعودي.

وذكرت مؤسسة أبحاث التسلح في الصراعات (كار) ومقرها بريطانيا، أن الحوثيين صنعوا معظم الألغام الأرضية محليا، كما أنهم صادروا ألغاما مضادة للدبابات وأدخلوا تعديلات عليها لتنفجر بمجرد تعرضها لقوة ضغط لا تتجاوز 10 كيلوجرامات فقط، بدلا من 100 كيلوجرام.

كما أن ألغاما أخرى من طرازات قديمة، مثل «بي بي2-□ (PPM-2) و«تي إم57-» (TM-57) التي صُنعت في ألمانيا الشرقية والاتحاد السوفيتي، أوائل الثمانينيات، وُجدت بشكل كبير في مناطق سيطرة الجماعة، مما يشير إلى أنهم حصلوا عليها من مخازن الجيش اليمني، حين سيطروا على صنعاء.

■ الميليشيات تمتلك ماكينات حديثة لتصنيع متفجرات محلية ذات مكونات «إيرانية المنشأ»

وتعد محافظة تعز في صدارة المدن اليمنية المتضررة من ألغام الحوثيين، وحسب إحصائيات حقوقية، فقد قتل قرابة 700 مدني بألغام الانقلابيين في هذه المحافظة.

كما تنتشر ألغام الحوثيين أيضا في المحافظات اليمنية الجنوبية والشرقية، بما فيها «عدن وأبين ومأرب ولحج» منذ بداية انقلابهم على الحكومة الشرعية، وهو الأمر الذي تنظر إليه دول التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن بعين الاهتمام البالغ، حيث تعمل قوات دعم الشرعية على مساعدة الجيش الوطني لتطهير المواقع التي استهدفها الحوثيون بزراعة الألغام المضادة للأفراد، وتأمين الطرق التي عمدوا إلى الانتقام من المستفيدين منها عبر زرعها بعشرات الألغام المضادة للأفراد.

كابوس يؤرق اليمنيين

تمكن الجيش الوطني اليمني، من انتزاع 300 ألف لغم زرعتها ميليشيات الحوثي الانقلابية في المناطق المحررة، إذ نجحت الفرق الهندسية التابعة للجيش الوطني في تفكيك عدد كبير من الألغام على جبهات محافظة مأرب شرقي صنعاء، حيث انتزعت

طفل من محافظة الحديدة يتلقى الرعاية في تعز بعد أن فقد ساقه جراء لغم

الفرق من هناك 40 ألف لغم، فضلا عن 16 ألف لغم من جزيرة ميون في باب المندب.

وأعلنت قوات الشرعية اليمنية، في نهاية يناير الماضي، عن أن فرق الجيش الوطني الهندسية أزالت نحو 5800 لغم في المناطق المحررة من ميليشيات الحوثي على جبهات الساحل الغربي.

ولا تزال مخلفات الحوثيين من الألغام غير المتفجرة، تشكل كابوسا يؤرق حياة اليمنيين ويهددها، خصوصا في الساحل التهامي، الممتد من الخوخة وصولاً إلى ميدي، تلك المناطق المحررة من سيطرة القوات الموالية للحكومة الشرعية.

ويؤكد مراسل صحفي هولندي، أنك إذا تجولت في المناطق المحررة في شمال غربي اليمن، سوف ترعبك التحذيرات والأسلاك الموضوعة على المساحات الكبيرة والطريق الإجباري الذي عليك أن تسلكه، حتى لا تكون ضحية من ضحايا الألغام، سواء كنت ماشيا على الأقدام أو على متن مركبة.

وعلى السهول والمزارع والطرقات والقرى، التي نزح سكانها بفعل المواجهات بين الحوثيين وقوات الحكومة الشرعية، تتناثر مركبات للمواطنين وبقايا مواش نفقت بفعل الألغام التي زرعتها الجماعة هناك. فالأمر أشبه بالتجول في «حقل موت» محقق.

■ السير في المناطق المحررة من سيطرة الميليشيا أشبه بالتجول فوق «حقل موت» محقق

عشرات الأسر ضاقت بها حياة النزوح، واضطر كثيرون إلى العودة إلى منازلهم، ومع عودة السكان فقد المئات منهم أطرافهم جراء انفجار ألغام وعبوات من مخلفات الحوثيين.

وكان أوائل الضحايا في الأساس من رعاة الغنم، الذين يأخذون قطعانهم لترعى في هذه المناطق، والأطفال الذين اعتادوا التنقل واللعب في الحقول والمزارع.

وستظل حقول الألغام التي زرعها مرتزقة «الحوثي» أخطر تهديد من نوعه لحياة الإنسان اليمني في الحاضر والمستقبل، حيث إن بقاء ومليون و800 ألف لغم في باطن الأرض، منتشرة بشكل عشوائي، سوف يتسبب في حصد مزيد من أرواح المدنيين الأبرياء، وفي أضرار بشرية ومادية ونفسية جسيمة، قد تستمر أعوما طويلة.■

■ المصادر:

1- الأمم المتحدة: 343 مدنياً ضحايا الألغام في اليمن خلال 5 أشهر، موقع العربية، 3 نوفمبر 2022.

2- ألغام الحوثيين أشباح تطارد اليمنيين، موقع إندبندنت عربية، 14 ديسمبر 2020.

3- العودة إلى الموت.. الألغام تحرم اليمنيين فرحة الهدنة، موقع الجزيرة نت، 14 يونيو 2022.

4- الألغام الفردية.. شبح يتربص بحياة اليمنيين وينتزع منهم أطرافهم، موقع دويتشه فيله، 7 سبتمبر 2022.

نزع 370 ألف لغم من الأراضي اليمنية

مشروع «مسام».. حياة بلا ألغام

المهندس أسامة القصيبي، مدير عام مشروع مسام

سحر عزوز

■ انطلق مشروع «مسام» السعودي لتطهير اليمن من الألغام، في منتصف يونيو/حزيران عام 2018، تحت مظلة «مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية»، بخبرات سعودية وخبراء عالميين وكوادر يمنية دُربت على إزالة الألغام، بمختلف أشكالها وصورها التي زرعتها الميليشيا بشكل عشوائي في الأراضي اليمنية.

وتم إطلاق المشروع من قبل المملكة العربية السعودية، وبتمويل ودعم كامل من قبل الحكومة السعودية، وهدفه الأول إنساني، وهو تطهير الأراضي اليمنية من الألغام الأرضية التي زرعتها ميليشيات «الحوثي» الإرهابية، وتطوير وتدريب فرق مشروع مسام، وللتمكين من القيام بالواجبات الأساسية بكل ما يحتاج المشروع من الإمكانيات والخبرات المحلية والعالمية.

■ المشروع السعودي انطلق في يونيو/ حزيران 2018 تحت مظلة «مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية»

ووفق أحدث الإحصائيات، تمكنت الفرق الهندسية التابعة لـ «مسام»، منذ بدء المشروع حتى الآن، من نزع حوالي 370 ألف لغم وذخيرة غير منفجرة وعبوة ناسفة، زرعتها ميليشيات «الحوثي» الإرهابية في عدد كبير من المحافظات اليمنية، كما تمكنت الفرق الهندسية التابعة للمشروع من تطهير 38،487،863 مترًا مربعًا من الأراضي في اليمن، كانت مفخخة بالألغام والذخائر غير المنفجرة.

وجميع تلك الألغام والعبوات الناسفة والقذائف، تم نزعها من قبل فرق مشروع «مسام» الهندسية منذ انطلاق المشروع عام 2018، في 11 منطقة يمنية، وهي: صنعاء، الجوف، شبوة، مأرب، الحديدة، تعز، عدن، البيضاء، صعدة، الضالع، ولحج.

مسام ينتزع 370 ألف لغم من الأراضي اليمنية

حقول الموت

يعمل مشروع «مسام» في المناطق المحررة، ولم تتوقف الفرق الهندسية المتخصصة التابعة له يومًا عن العمل، كما أن المشروع يعمل ويجتهد بغض النظر عن الظروف القائمة في اليمن، ما دام لدى فرق المشروع القدرة على العمل بسلام، على الرغم من العراقيل التي واجهها المشروع هي من طبيعة الأرض والبعد الجغرافي والوضع الأمني العام، ولكن فرق المشروع تمكنت من تجاوز هذه العقبات بنجاح كبير.

وتتعامل فرق «مسام» مع نوعين من الألغام الأرضية المتعارف عليها، والألغام المحلية التي تعمل الميليشيات «الحوثية» على صناعتها محليًا، بأحجام وأشكال وأهداف مختلفة وتمثل 85٪ من إجمالي الألغام المنزوعة، كما تتعامل فرق المشروع مع العبوات الناسفة التي تم تطويرها وتمويهها من قبل الميليشيا الإرهابية، على شكل أحجار وخرسانات حديدية وغيرها من الأشكال المألوفة والخادعة، التي يطلق عليها الخبراء اسم «حقول الموت».

ووصل الأمر إلى حد أن الميليشيا حوّلت «علب الفول» إلى متفجرات، بحيث تضع فيها قطعًا حديدية وكمية من البارود، وحشوة

■ ميليشيا «الحوثي» تتعمد تمويه العبوات الناسفة على شكل صخور أو جذوع نخل وتضعها في مزارع المواطنين

متفجرة متصلة بكبسولة كهربائية، تنفجر بمجرد اقتراب أي شخص منها، بالإضافة إلى تمويه العبوات الناسفة على شكل صخور مفخخة، أو جذوع نخل متفجرة، ووضعها في مزارع المواطنين، لإيقاع أكبر ضرر ممكن بهم.

وتمكن الخبراء من نزع كميات هائلة من الألغام المموهة والخطيرة شديدة الانفجار، ومن ضمن الأشكال الخطيرة التي تستخدمها الميليشيات الإرهابية في الآونة الأخيرة الألغام القفازة أو ما يعرف بـ «الألغام الانشطارية»، وهي من الألغام المرتدة المضادة للأفراد، والهدف منها هو إيقاع أكبر قدر ممكن من الضحايا والمصابين.

ومنذ بداية المشروع عام 2018 تسببت عمليات إزالة الألغام في وفاة 30 من العاملين في «مسام»، من بينهم 5 خبراء أجانب، فيما أصيب 52 آخرون أثناء أدائهم واجبهم في نزع الألغام.

حرب ألغام

يقول المهندس أسامة القصيبي، مدير عام المشروع، إن فكرة «مسام» جاءت لمساعدة الشعب اليمني للتغلب على المآسي الناجمة عن انتشار الألغام والعبوات الناسفة، في العديد من المحافظات اليمنية، وتمكينه من العيش بسلام، وتجنيب المواطنين خطر الموت أو الإصابة جراء هذه الألغام العشوائية.

ويضيف القصيبي، أن مشروع «مسام» يعني حياة بلا ألغام، وهذه الجملة تُلخص الهدف السامي للمشروع بتطهير الأراضي اليمنية

مشروع مسام يعمل تحت مظلة «مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية

من الألغام، فهو في المقام الأول مشروع إنساني يهدف لنزع وتدمير الألغام والذخائر غير المنفجرة، والتي أودت بحياة الكثير من المدنيين العزل والأطفال والنساء والشيوخ في اليمن.

ويتابع مدير المشروع: «نحن اليوم لا نواجه عمليات نزع الألغام بالمعنى التقليدي، وإنما نواجه حرب ألغام وعبوات ناسفة نتعامل معها بتقنيات حديثة، وبتدريب مستمر للفرق للتعامل مع الألغام المموهة والجديدة والمتطورة باستمرار، والمزروعة عشوائيا على مساحات واسعة وبأعداد تصل إلى مئات الآلاف، وفقا للمعايير الدولية المتعلقة بنزع الألغام، فمثلا الألغام التي زرعت في العام الماضي اختلفت اليوم، وأصبحت أحدث وأكثر تطورًا وتعقيدًا عن مثيلاتها في الأعوام الماضية».

ويرى المراقبون أن ما يميز مشروع «مسام»، هو أن أهدافه وأعماله لا تتوقف عند نزع الألغام فقط، وإنما تشمل الاهتمام بعملية التدريب والتأهيل للكادر المحلي ليقوم بدوره في هذا الاتجاه. وهذا ما يجعل المشروع ناجحًا بكل المقاييس كونه يعد ويؤهل الكوادر الوطنية التي أصبح عدد كبير منها مشاركا اليوم في تطهير الأراضي اليمنية من الألغام الحوثية.

ولذلك، حقق «مسام» سمعة كبيرة في الأوساط الدولية والإقليمية، وذلك بروح الفريق الذي تعاهد على ميثاق إنساني خالص، تلبية لنداء الإنسانية في اليمن بعطاء وسخاء لا حدود له، للحد من استفحال الكارثة، بسبب الألغام التي سببت كثيرا من حالات القتل والدمار والإصابات والإعاقات الدائمة والتشوهات، التي تلازم من تعرض لها طيلة حياتهم.

ما حققه مشروع «مسام»، نجح على جميع المستويات، وبشكل احترافي، حيث ساعد المشروع الأهالي الذين استطاع جزء منهم العودة إلى قراهم التي كانت «مفخخة» بالألغام، كما تمكن الأطفال من الرجوع إلى المدارس بعد تخليصها من الموت المطمور في أرجائها.

هذه النتائج الإيجابية، جعلت المشروع يواجه عدة تهديدات، فأصبح كل من هو تابع لـ «مسام» مستهدفًا، وعلى رأسهم مدير عام المشروع نفسه، الذي أعلن عن تلقيه تهديدات بصفة يومية أو شبه يومية، كان آخرها تهديد موجه له شخصيًا، إلى جانب التوعد باستهداف تحركات الخبراء الأجانب، والقيام بعمليات انتحارية داخل مقر المشروع.

وحسب المصادر الأمنية، فإن هذه التهديدات صدرت من أكثر من جهة، منها «الحوثيون» وتنظيمي «القاعدة وداعش»، وهو ما يجعل الأمر مبهمًا بخصوص أغراض هذه الجهات في إعاقة عمل المشروع، الذي يحاول القائمون عليه تأمين سلامة العاملين به.

ورغم ذلك، يعمل المشروع على قدم وساق، بأكبر وقت وجهد ممكن، لحرصه على التخلص من الألغام المزروعة في كافة المناطق، وإتلافها ومسح الأراضي من بقايا الحرب المتفجرة، بالإضافة إلى حماية الأرواح من خطرها، ومساعدة الضحايا ممن تعرضوا لهذه الآفة القاتلة، لكي يعود اليمنيون آمنين لممارسة حياتهم الطبيعية.■

■ المصادر:

1- مدير «مسام»: كرست حياتي لنزع الألغام في دول العالم، موقع العربية نت، 19 أكتوبر/تشرين الأول 2022.

2- فريق «مسام».. ملائكة بين حقول الشياطين الحوثية، موقع 24، 23 مايو/أيار 2019.

3- مشروع مسام، جهود كبيرة لتطهير الأراضي اليمنية، موقع عدن الغد، 15 مارس/آذار 2022.

4- «المصري اليوم» تحاور المهندس أسامة القصيبي مدير عام مشروع مسام لنزع الألغام في اليمن، موقع المصري اليوم، 22 أكتوبر/تشرين الأول 2022.

احتجاجات الخط الثالث تهدد مشروعية نظام ولاية الفقيه

■ تبنى «الخميني» رؤيته السياسية حول «ولاية الفقيه» حتى أقام نظام الجمهورية (الإسلامية) في إيران عام 1979م، والذي يعد نموذجًا للأولجارشية Oligarchy الذي كرس فيه السلطات السياسية والولاية الدينية للفقهاء

أ.د. سعيد الصباغ

■ مما لا شك فيه أن كثرة الاحتجاجات الشعبية ضد ممارسات النظام الإيراني وسياساته، والتي تجددت مرة أخرى على خلفية مقتل الفتاة الكردية «مهسا أميني»، في 14 سبتمبر/أيلول 2022م، تكشف لنا مدى الافتراق الأيديولوجي والتباعد السياسي بين المجتمع والنظام ومدى تقلص القاعدة الجماهيرية المؤيدة له، حتى بات الحفاظ على شرعية بقائه ومشروعية استمراره شاغله الأول وهمه الرئيس. خاصة أن هذه الاحتجاجات المتكررة تأتي في وقت حرج تمثل فيه الأزمات الداخلية تحديًا خطيرًا للنظام. وهنا تبدو التساؤلات منطقية: لماذا تتجدد الاحتجاجات في إيران؟ وكيف أصبح النظام الإيراني عاجزًا عن معالجة الأسباب التي تدفع المجتمع إلى دائرة الغضب للحد الذي يفاقم من أزمته داخليًا ويزيد من حرجه خارجيًا؟ وما هي خصائص هذه القاعدة الغاضبة ومطالبها التي تفرضها على الساحة السياسية، حتى باتت تؤرق النظام الذي يعاني اليوم أزمة بنيوية تهدد بقاءه؟

أزمة النظام البنيوية

من المعروف أن نظام الجمهورية (الإسلامية) في إيران يقوم على تفسير راديكالي معتزلي لمسألة الحاكمية في ظل غيبة الإمام الثاني عشر، والذي استخرجه آية الله الخميني من بطون كتب التراث وفتاوى قدامى الفقهاء من أمثال «الحسن بن يوسف» الملقب بالعلامة «الحلّي» (ت1325م) و«شمس الدين محمد بن مكي العاملي» (ت1384م) والعلامة «أحمد النراقي» (ت1829م) الذين كانوا يرون أن للفقيه ولاية عامة على الناس تشمل الحكم والولاية السياسية. وأن لهذا الفقيه الحق في ممارسة السلطة الزمنية علاوة على القضاء والإفتاء.

وانطلاقًا من هذا تبنى آية الله «الخميني» تفسيره الأصولي ورؤيته السياسية حول ولاية الفقيه، خلال الدروس التي كان يلقيها في منفاه بالحوزة العلمية بالنجف تحت عنوان «الحكومة الإسلامية» حتى أقام نظام الجمهورية (الإسلامية) في إيران عام 1979م، والذي يعد نموذجًا للأولجارشية Oligarchy الذي كرس فيه السلطات السياسية والولاية الدينية للفقهاء دون غيرهم من الفئات والقوى الاجتماعية الأخرى، بحكم القواعد الفقهية والمبادئ الدستورية. ومن ثم، تحول الفقهاء من فئة اجتماعية كانت تعيش على الهامش السياسي، بحكم القواعد الفقهية أيضًا، إلى قوة سياسية تنفرد بكل السلطات وتتمتع بجميع الصلاحيات.

وقد استدعى بناء القاعدة الشعبية لنظام الجمهورية (الإسلامية)، قيام الفقهاء بتعزيز تحالفاتهم مع بعض القوى الاجتماعية الفاعلة، لا سيما «البازرار» حيث الوفرة المالية والقوة الاقتصادية التي ترتبط بالقاعدة الاجتماعية الأعرض عبر شبكة التوزيع التقليدية الواسعة، وأن يخضعوا المؤسسة العسكرية التقليدية والأجهزة الأمنية لسلطة الولي الفقيه، بالتوازي مع تأسيس الحرس الثوري بوصفه جيشًا عقيديًا منوط بالدفاع عن جمهورية النظام وإسلامية الدولة. إلى جانب إخضاع «الجامعات» حيث الحراك الطلابي المؤثر، والسيطرة على النقابات والاتحادات الفئوية الخاصة بالأطباء والمهندسين والأكاديميين والمعلمين والنقابات العمالية

وقد أفضى انفراد الفقهاء بالسلطة، على مر العقود الأربعة الماضية، إلى إصابة النظام بأزمة بنيوية حادة، تمثلت شواهدها في:

ضعف سلطات الدولة الثلاث وازدواج مؤسساتها، وعدم قدرتها على ترتيب الأولويات بين الوفاء بأعباء التمدد خارجيًا، بين ضرورات التنمية الداخلية.

تفاقم الأزمة الاقتصادية، للدرجة التي عمقت التفكك الاجتماعي وفضت التحالف الذي كان قائما بين الفقهاء والقواعد الجماهيرية بالجامعات والنقابات الفئوية والعمالية وأرباب المهن البسيطة، التي أخذت تعبر عن عدم رضاها بالاحتجاجات والإضرابات المتكررة.

عجز الدولة عن حل معضلة الأقليات العرقية بالأقاليم الديموغرافية الرخوة في الأهواز وأذربيجان وبلوشستان وكردستان، وبالتالي تفاقم التوتر بين المركز وأبناء هذه القوميات.

عدم قدرة النظام على منح مزيد من الحريات الاجتماعية على نحو يشبع رغبة الأجيال الجديدة في بناء مجتمع حداثي تنعم فيه بعدالة التوزيع والمساواة والحق في حياة كريمة، وتتمتع فيه المرأة بالحرية في ممارسة دورها بالمجتمع دون قيد أو تعسف.

عدم رغبة النظام في إصلاح الحياة الحزبية، على الرغم من أن التيارات والأحزاب السياسية فقدت مصداقيتها، ومن ثم فشلها في الاحتفاظ بالقاعدة الجماهير الملتفة حول النظام؛ خاصة أنها حولت ممارساتها إلى مجرد وسيلة لتحقيق المكاسب الفردية والتكسب السياسي والاجتماعي على حساب المصلحة العامة للدولة.

عدم رغبة النظام في فض تحالفه مع الحرس الثوري والأجهزة الأمنية، أو وضع حد لهيمنتها على مؤسسات الدولة المختلفة.

انفراد التيار الأصولي المتشدد بجميع سلطات الدولة، الأمر الذي أدى أن تعيش إيران انسدادًا سياسيًا، ازداد تعقيدًا، بفوز الأصولي المتشدد

«إبراهيم رئيسي» برئاسة السلطة التنفيذية، 18 يونيو/حزيران 2021م، وبتولي أصولي آخر «محسني ازه اى» رئاسة السلطة القضائية، بعد أن سبق أن هيمن أيضًا على السلطة التشريعية.

وفي هذا الإطار، برزت إحداثيات سياسية جديدة تجسد الخلل الذي أصبا توزيع الأثقال الحزبية الحقيقة، بعد أن استأثر بها المؤيدون لولاية الفقيه المطلقة وقادة الحرس الثوري والمنتفعون من النظام. الأمر الذي أفضى إلى زيادة الفراغ الحزبي الذي بدأت تتحرك فيه قوى الخط الثالث بين اليمين الأصولي المحافظ واليسار الديني المعتدل، وأخذت تعبر عن المجتمع بكل قضاياه وأزماته.

بزوغ الخط الثالث

تاريخيًا، ظهر هذا الخط السياسي بوصفه حركة شبابية فاعلة منحت «محمد خاتمي» عشرين مليون صوتًا أهلته للفوز برئاسة الجمهورية في مايو/أيار 1997م، أي أنه انبثق من رحم الثورة (الإسلامية) وكان معترفًا بالإمام الخميني وليًا فقيهًا، ولكنه، اختلف حول قيادة المرشد الأعلى للثورة آية الله «علي خامنئي» صحيح أن ظهور هذا الخط جاء متأخر نسبيًا على الساحة السياسية، إلا أنه كان منطقيًا أيضًا؛ لعدة أسباب، منها:

- الحرب العراقية الإيرانية التي زجت بشباب الأمة على مدى ثمان سنوات إلى ميادين القتال، بدلًا من ميادين السياسة.

- وجود آية الله الخميني على رأس السلطة وتمتعه باحترام وقبول جميع الإيرانيين. فضلًا عن أنه كان قادرًا على سحق أية قوة داخلية قد تهدد النظام الإسلامي الذي أسسه دون أي اعتراض أو عائق يذكر.

- عامل الوقت الذي كان تحتاجه الأجيال الجديدة لاستيعاب التطورات السياسية وبلوغ النضج السياسي والاجتماعي اللازم. في ظل سياق عام مثير للإحباط كانت تتصدره أخبار الفساد المتغلغل في أجهزة الدولة مؤسساتها، والصراع على السلطة.

- الانقسام السياسي الحاد بين التيارات السياسية، وتبني كل تيار منها خطابًا راديكاليًا ذا شحن معنوي، يستهدف الحفاظ على استمرار تأييد القواعد الشعبية من ناحية، وإثارة مخاوف الجماهير من التيار المنافس له من ناحية أخرى. الأمر الذي عزز ثقافة إلغاء الطرف المنافس وأصاب الحياة السياسية بالتشنج والتوتر المتزايد.

وعلى الرغم من أن تيار «الخط الثالث» لم يصدر أي بيانات سياسية تعلن عن وجوده، في ذلك الوقت، إلا أنه من خلال رصد ومتابعة مراحل تطوره يمكن وصفه بأنه أصبح تيارًا منقلبًا على مبادئ الثورة (الإسلامية) وقيمها، داعيًا إلى التمسك بالقيم الإنسانية والثوابت الاجتماعية والهوية الوطنية. ولا يعنيه الانتماء للتيار الأصولي المحافظ ولا للتيار الإصلاحي المعتدل، بقدر ما يعنيه العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية، والحداثة. ومع هذا يمكن أن نلقي الضوء على بعض من خصائصه، على النحو التالي:

أولًا: أنه يرفض تيار تمامًا الصيغة الحالية لولاية الفقيه، وينادي بأن تشغل الكوادر والكفاءات المتخصصة المناصب التي يشغلها الفقهاء في النظام، والحد من صلاحيات من يبقى منهم في بعض المناصب.

ثانيًا: أنه ينادي بإدخال تعديلات على الدستور بصيغته الحالية؛ لكونه لم يعد يلبي احتياجات المجتمع ومطالبه. كما لم يعد مناسبًا لتكييف علاقات إيران الدولية في ظل المتغيرات المتسارعة.

ثالثًا: أنه يؤيد المجتمع المدني، والحريات الشخصية والاجتماعية، بما في ذلك حرية التعبير، وحرية تشكيل الأحزاب السياسية.

رابعًا: أنه يرفض استخدام الدين في السياسة، أو تشكيل الأحزاب على أساس ديني، أو هيمنة طبقة من المجتمع على الطبقات الأخرى باسم الدين.

خامسًا: أنه لا يوافق على وضع الحالي للسلطة القضائية، بما في ذلك الاعتقالات السياسية والإعدامات التي تنفذ بحق المعارضين السياسيين والأقليات العرقية والدينية بالبلاد، ويرفض وجود المحاكم الثورية، ويعترض على الأوضاع اللاإنسانية بالسجون، ومعاملة السجناء والمعتقلين فيها.

سادسًا: أنه يرفض تعامل النظام مع المرأة بالأسلوب الحالي، ومصادرة حريتها باسم الإسلام. أو مع الشباب، والأقليات الدينية، وينصحون بتحديد صلاحيات بعض رجال الدين.

والحقيقة أن النظام الإيراني أصبح اليوم أمام تيار جماهيري متنامي يرفض ولاية الفقهاء على المجتمع ومصادرة حرياته وحقوقه باسم الدين، وأدرك أن لعبة المنافسة الصورية بين تيار إصلاحي معتدل، وآخر أصولي محافظ، ما هي إلا مجرد أداة استدعاء مؤقت تفرضه ضرورات إدارة العملية الانتخابية استكمالًا لصورة نظام يحرص فقط على نسب المشاركة. بدليل أن الانتخابات المتكررة لم تُحدث أي تغيير في ديناميات الجمهورية (الإسلامية)، يؤهلها لتعديل ممارساتها أو يطور سياساتها وقيمها التقليدية. كما لم تؤد إلى تحقيق

كثرة الاحتجاجات الشعبية تكشف لنا مدى الافتراق الأيديولوجي والتباعد السياسي بين المجتمع والنظام

طموحات الأجيال الجديدة، التي لم تعد معنية إسلامية الدولة ولا بجمهورية النظام، بقدر ما هي معنية بوطنية الدولة وأحقية جميع أفرادها في الحرية والتمتع بمقدرات بلادهم التي أهدرها الولي الفقيه على الميليشيات والجماعات المسلحة التابعة له بالمنطقة.

دلالة الاحتجاجات وشعاراتها

في الإطار القيم والمبادئ العامة التي ينادي بها تيار الخط الثالث، خرجت الاحتجاجات الشعبية، منذ عام 1998م وها هي تحتج اليوم على انعدام حرية التعبير، وتدهور حقوق الإنسان، والاعتقال التعسفي والتعذيب بالسجون، والإعدام بحق المعارضين، ومصادرة حرية المرأة، واستشراء الفساد في نظام الحكم، واستبداد الولي الفقيه، وارتفاع الأسعار وتافم نسب البطالة والفقر بالمجتمع، وتدهور البنية التحية بالمناطق ذات الأغلبية غير الفارسية، وإهدار ثروات الدولة في تمويل محور المقاومة بينما أكثر من 60% من الشعب يعيش تحت خط الفقر

ومن ثم، برهنت الشعارات التي رفعها المحتجون على وعي تيار الخط الثالث بجميع قضاياه الوطنية، وقدرته على صياغة قيمه بواقعية، وتحديد أهدافه بطريقة جعلت المجتمع يدرك أهمية الحداثة والحرية مقارنة برجعية النظام واستبداده. بما يعني أن مستقبل إيران أصبح رهنا بقدرة هذا الخط على تحقيق شعاراته. وبتحليل بعضًا من هذه الشعارات نجد أن قيم الخط الثالث، أصبحت تتلخص في:

- رفض ولاية الفقيه، فنجد أن المحتجين نادت بالموت للمرشد الأعلى للثورة (مرك بر خامنه‌ای) ووصفته بالديكتاتور (مرك بر ديكتاتور) وتوعدته بالإطاحة به هذا العام، حتى ولو كانت الدماء ثمنًا لذلك (امسال سال خونه، سيدعلى سرنكونه) فكم من الجرائم التي ارتكبها باسم ولاية الفقيه .. فالموت أيضًا للولاية (اين همه سال جنايت، مرك بر اين ولايت). وقد انسحبت الشعارات المنددة بالمرشد الأعلى على ابنه «مجتبى» تعبيرًا عن الرفض المبرم لمحاولات توريثه الولاية؛ فالموت أقرب له من أن يرى هذا المنصب (مجتبى بميرى، رهبرى رو نبينى). كما جسدت الشعارات أيضًا رفض

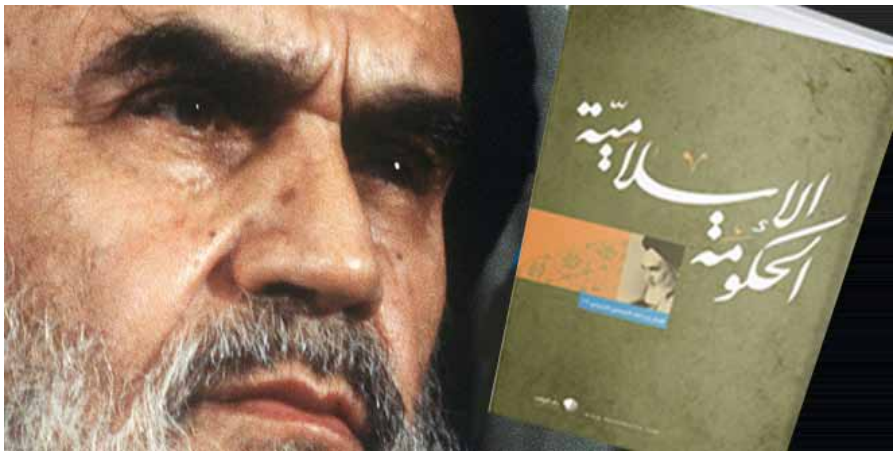

كتاب «الحكومة الإسلامية» وتأسيس نظرية ولاية الفقيه

وجود الفقهاء في حياة الوطن بعد اليوم فلم يعد المجتمع يريده وليًا لا شيخًا ولا مللًا وصيًا عليه، وصبت اللعنات على كل آية الله في البلاد (نه شيخ مى‌خوايم نه ملا، لعنت به آيت‌الله).

- رفض النظام الإسلامي، إذ وصمت الشعارات خامنئي بالقاتل ووصفت حكمه بالباطل (خامنه‌ای قاتله، حكومتش باطله) وبالتالي صرخ المحتجون: لا نريد الحكومة الإسلامية (حكومت اسلامى نمى‌خواهيم، نمى‌خواهيم) ولا نريد الجمهورية الإسلامية (جمهورى اسلامى نمى‌خواهيم، نمى‌خواهيم) فالموت للجمهورية الإسلامية (مرك بر جمهورى اسلامى).

- تأكيد الهوية الوطنية، وهي القضية الأولى باهتمام المجتمع، ولذا تعالت أصوات المحتجين بشعار سنقاتل ونموت ونستعيد إيران ممن اختطفوها (مى‌جنكيم، مى‌ميريم، ايران رو پس مى‌گيريم) فإيران أولى من أي بلد آخر: فلا غزة ولا لبنان؛ فروحي فداء لإيران (نه غزه نه لبنان جانم فداى ايران).

- الحقوق المدنية، فقد طالبت الشعارات بالحرية للمرأة، والحياة الكريمة، والحرية للمواطن والوطن والتعمير (زن، زندكى، آزادى؛ مَرد، ميهن، آبادى) ونادت أيضًا بالعدالة والحرية ورفض الحجاب الإجباري للمرأة (عدالت آزادى نه به حجاب اجبارى) فلا نريد حكومة مناهضة للمرأة (حكومت ضد زن، نمى‌خوايم نمى‌خوايم).

- الترابط الوطني، عكست الشعارات مدى الوعي الجماهيري بسياسات النظام التي استهدفت بث الفرقة وتأجيج العنصرية بين أبناء الوطن الواحد من العرقيات المختلفة؛ كي ينعدم التعاطف أو الترابط بين أبناء المجتمع ومن ثم السيطرة عليهم، فرفع المحتجون شعار كردستان كردستان عين ونور إيران (كردستان، كردستان، چشم وچراغ ايران) من كردستان إلى طهران تسيل دماء كل إيران (از كردستان تا تهران، خونين تمام ايران).

وبناء على ما تقدم، يمكن القول إن جميع الاحتمالات واردة بشأن الوضع الحالي في إيران، والتي باتت مقبلة على تحول دراماتيكي حتمي تتغير فيه الإحداثيات السياسية بالدولة في ظل الانسداد السياسي الحالي، والذي ستكون له تبعاته الإقليمية والدولية. ولكن يظل التوقيت رهنًا بمدى قدرة المعارضة على دفع النظام في الاتجاه المطلوب، وقدرة النظام على التعامل مع الشارع المحتج

وعلى الرغم من هذا، فإن متابعة الاحتجاجات الأخيرة تجعلنا لا نتسرع في الحكم على أنها ستؤدي اليوم إلى الإطاحة بالنظام؛ نظرًا لأنها احتجاجات ذات منشأ اجتماعي التي لا تخلو من عنصر التحريض الخارجي أيضًا. ولذا تقوم تقديرات طهران السياسية والأمنية دائمًا بشأن أي احتجاجات داخلية على فرضية ضلوع الأطراف الخارجية الثلاث الولايات المتحدة و(إسرائيل) ومنظمة مجاهدي خلق في التحريض على النظام (الإسلامي). وبالتالي تتوالى التصريحات الرسمية التي تتهم المحتجين بالمغرر بهم، وبوجود عناصر مندسة بينهم تعمل لحساب أجندات خارجية، وذلك لإفقاد هذه الاحتجاجات بعدها الوطني وسحب المشروعية عنها بما يبرر الإجراءات الأمنية حيالها. وعادة ماتصدر هذه التصريحات فور صدور أي تصريحات أمريكية تؤيد لحرية المواطنين في الاحتجاج. وهنا يتحول الأمر إلى فاكسين لاستمرار النظام وليس إضعافه وإبقائه حيًا وليس الإجهاز عليه.■

* أستاذ الدراسات الإيرانية المعاصرة – كلية الآداب جامعة عين شمس

من تظاهرات مهاباد

طهران تنتهك سيادة المغرب على الصحراء الغربية

خفايا الدعم الإيراني لـ «جبهة البوليساريو»

معبر الكركرات المغربي المحاذي لموريتانيا

إسراء حبيب

■ «الحرس الثوري» يشرف على معسكرات تدريب عناصر الجبهة بمعرفة «حزب الله»

■ في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، اتهم عمر هلال، مندوب المملكة المغربية لدى الأمم المتحدة، إيران و«حزب الله» اللبناني بالتوغل في منطقة شمال إفريقيا، وتزويد «جبهة البوليساريو» التي تطالب بانفصال الصحراء الغربية عن المغرب، بطائرات مسيرة.

واعتبر هلال، في تصريحات للصحفيين بالمقر الأممي في نيويورك، الأمر «تطورًا خطيرًا»، لكونه يزعزع استقرار هذه المنطقة، مثلما فعلت إيران باليمن وسوريا والعراق، مؤكدًا أن «إدخال المسيرات الإيرانية إلى المنطقة يُغيّر قواعد اللعبة».

ووصفت المملكة المغربية الخطوة الإيرانية، بأنها ستزيد من حجم الشرخ في علاقات البلدين المتأزمة منذ عقود، إذ تعد «قضية الصحراء» في قمة القضايا الوطنية بالنسبة إلى الرباط، وأن من يدعم البوليساريو إنما يضرب السيادة المغربية ووحدة أراضيها.

خلافات قديمة

يعود الخلاف الجذري بين المغرب وإيران إلى نهاية السبعينيات من القرن الماضي، فبعدما كانت العلاقات بين البلدين جيدة خلال عهد الشاه، أدت الثورة الإيرانية في 1979 إلى علاقات تشوبها القطيعة. ويعود أصل هذا النزاع إلى استضافة المغرب شاه إيران الراحل محمد رضا بهلوي لأسابيع عدة، إثر إسقاط حكمه عقب الثورة الإيرانية.

ويؤكد المراقبون أنه منذ ذلك الوقت، وحتى اللحظة، لا تزال إيران موجودة بكثافة في هذه المنطقة، لذلك ليس غريبًا أن تؤسس علاقة بقادة «جبهة البوليساريو»، وتقدم لهم

تورط حزب الله اللبناني الشيعي في دعم وتسليح ميليشيات جبهة البوليساريو الانفصالية

الدعم، فمن المعلوم عن النظام الإيراني تسلله إلى غاياته في الدول الأخرى، عبر الخواصر الرخوة التي ينفذ من خلالها سياسته الرامية إلى «تصدير الثورة».

واعترفت إيران بجبهة البوليساريو الانفصالية في 1980، ما تسبب في تجميد العلاقة بين البلدين بشكل رسمي في 1981، وبعد انفراج طفيف في علاقة البلدين، كان دعم المغرب للبحرين إثر إعلان مسؤولين إيرانيين أن البحرين عبارة عن «محافظة إيرانية»، واحدًا من أهم أسباب قطع العلاقات بين البلدين من جديد خلال 2009.

وانطلقت شرارة النزاع بين إيران والمغرب في مارس/آذار 2017؛ بسبب الخلاف بينهما على الصحراء الغربية، عندما اعتقلت السلطات المغربية قاسم تاج الدين، ممول «حزب الله» اللبناني، في الدار البيضاء. وزاد اعتقال قاسم تاج الدين من حدة التوتر بين إيران والمغرب، وأسهم في تعزيز العلاقات بين جبهة البوليساريو و«حزب الله».

وفي مايو/أيار من عام 2018 اتهم المغرب إيران صراحة بمحاولة زعزعة الاستقرار في الصحراء الغربية، عن طريق سفارتها في الجزائر، خصوصًا بعد مساعدات أمير الموسوي، الملحق الثقافي الإيراني في الجزائر، وقررت الرباط إغلاق السفارة الإيرانية وترحيل سفيرها، بعدما بينت بالدليل القاطع تسليح النظام الإيراني لجبهة البوليساريو وتوفير التدريب العسكري لعناصرها، وشملت الأسلحة الإيرانية الموجهة لميليشيات الجبهة الانفصالية قاذفات صواريخ مضادة للطائرات، وصواريخ من طراز SAM-9 وSAM-11 حسب ما جاء في وثائق قدمها المغرب للحكومة الإيرانية، حيث أرسلت أول شحنة من هذه الأسلحة إلى الجبهة عبر عناصر في السفارة الإيرانية بالجزائر.

في المقابل، أنكرت إيران تورطها في دعم البوليساريو، ولجأت إلى خطاب أبدت فيه احترامها الكامل لسيادة الدول وأمنها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

ولم تقتنع الرباط بهذا الإنكار، فقررت مراجعة علاقاتها الثنائية مع طهران، التي لم تسحب أو تجمد اعترافها بما تسميه البوليساريو «جمهورية صحراوية» حتى الآن، رغم أنها أغلقت مكتب ممثلية الجبهة في إيران، محتفظة حينها بورقة مقايضة، أي أن سحب الاعتراف يجب أن يترتب عنه إبداء المغرب لموقف مساند لها بشأن قضية الجزر الثلاثة المتنازع عليها بين إيران والإمارات.

غير أن علاقة نظام الملالي بجبهة البوليساريو لم تتوقف عن التطور والدعم، وهناك مؤشرات وتقارير حديثة تدل على تزويد طهران البوليساريو عبر «حزب الله» بأسلحة متطورة، فضلًا عن الإشراف على تدريب عناصر الجبهة على تكتيكات قتالية متقدمة، وهو ما أكدته مجلة «دير شبيجل» الألمانية، في تقرير لها نشرته العام الماضي 2021، إذ أشارت المجلة إلى ارتباط البوليساريو بإيران، وأن الأولى استلمت من الأخيرة صواريخ أرض- جو، وأن إيران تشرف على معسكرات تدريب عناصر الجبهة بمعرفة «حزب الله» داخل الأراضي الجزائرية.

بوّابة عبور

شكلّت المحادثات التي عقدت في نوفمبر/تشرين الثاني من العام الماضي، بين إبراهيم غالي، السكرتير العام لجبهة البوليساريو، والرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، نقطة التقاء غير مسبوقة بين إيران والجبهة، حيث تسعى طهران في عهد رئيسي إلى زيادة نشاطها الإقليمي، وزيادة نفوذها في المنطقة، ونشر الثورة الإيرانية. ومن ناحيةٍ أخرى، تبدي جبهة

■ الصحراء الغربية تمثّل نافذة لإيران من أجل توسيع نفوذها الاستراتيجي في شمال إفريقيا

■ طهران لم تسحب اعترافها بما يسمى «الجمهورية الصحراوية» رغم أنها أغلقت مكتب ممثلية «البوليساريو» في إيران

جانب من تدريبات عناصر مقاتلة من منسوبي جبهة البوليساريو

البوليساريو اهتمامًا بزيادة قدراتها العسكرية كقوة ردع في وجه المغرب.

وتعتبر إيران منطقة الصحراء الغربية ذات أهمية خاصة؛ فبالإضافة إلى رغبة إيران في بسط هيمنة «الهلال الشيعي» الإقليمية، وتمكينه من لعب دور قيادي في المنطقة، تمثّل الصحراء الغربية نافذة لإيران لتوسيع نفوذها الاستراتيجي في شمال أفريقيا، التي تشكل بوابة عبور إلى المحيط الأطلسي. وبالنظر إلى قرب المغرب من أوروبا، فإن غياب الاستقرار فيه سيؤثر سلبًا على الأمن الأوروبي، مما يعطي إيران ورقة إضافية في أي مفاوضات مستقبلية.

ويقول محمد الطيار، الخبير الأمني المغربي، إن «الخلاف بين الرباط وطهران ليس وليد اليوم، أو هو بسبب علاقة المغرب بدول الخليج العربي أو بـ (إسرائيل)، أو بسبب اصطفاف طهران إلى جانب النظام الجزائري، بل إن تصدي المغرب لإيران في ميادين عديدة، سببه العميق يعود إلى الصراع الذي تقوده إيران و«حزب الله» ضد المملكة المغربية، ودورها في دول غرب إفريقيا، وذلك منذ سنة 1979، حيث أصبحت منطقة غرب إفريقيا ساحة حرب استخباراتية ودينية واقتصادية بين الرباط وطهران».

ويضيف الطيار أن «إيران تحاول السيطرة والتغلغل في المنطقة من مدخل نشر المذهب الشيعي، ومحاربة الامتداد الديني والسياسي والاقتصادي للمملكة، والحد من توسع النموذج السني الصوفي الذي قام المغرب منذ قرون بنشره وحمايته في إفريقيا»، مشيرًا إلى أن معركة مجابهة التغلغل الإيراني في منطقة غرب إفريقيا وفي الوطن العربي، لم تقتصر فقط على المواجهة الاستخباراتية والدينية بين البلدين؛ فقد قام المغرب، في السنوات الأخيرة، في إطار مواجهة الخطر الإيراني، بإنشاء مؤسسة محمد الخامس للعلماء الأفارقة، ومعهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات.

■ خبير أمني مغربي: منطقة غرب إفريقيا أصبحت «ساحة حرب» استخباراتية ودينية واقتصادية بين الرباط وطهران

وهذه العوامل، جعلت بلدان غرب إفريقيا مسرحًا كبيرًا للصراع الاستخباراتي بين المغرب وإيران، ظاهره كسب النفوذ السياسي والاقتصادي، وباطنه حرب دينية بين المذاهب، حيث يدافع المغرب عن امتداده التاريخي والروحي في هذه البلدان معتبرًا إياها عمقه الاستراتيجي الذي يجب أن يحافظ على النموذج السني الصوفي، في حين تعمل إيران لاستثمار المهاجرين اللبنانيين من خلال «حزب الله» لبناء شبكة نفوذ ديني، يكون ولاء المنتسبين إليها لمرشد النظام الإيراني، ولا أحد غيره.■

■ **المصادر:**

1- تنسيق إيران والجزائر ضد مصالح المغرب.. من نشر التشيّع إلى دعم الانفصال، موقع هسبريس، 31 أكتوبر/تشرين الأول 2022.

2- إيران والبوليساريو.. علاقات غامضة وروابط تتكشف، موقع كيوبوست، 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2021.

3- تصدير الثورة إلى إفريقيا وراء دعم إيران لـ«البوليساريو»، موقع نون بوست، 30 يناير/كانون الثاني 2021.

4- دعم إيران البوليساريو يجدد تأزم علاقتها بالمغرب، موقع إندبندنت عربية، 20 مارس/آذار 2021.

بعد 20 عامًا من إنشائه لخداع واشنطن

موسم سقوط «اللوبي الإيراني» في أمريكا

نجح اللوبي الإيراني بواشنطن في الترويج للاتفاق النووي

■ فيما تتواصل الاحتجاجات الشعبية العارمة داخل إيران، وتتجه الإدارة الأمريكية برئاسة جو بايدن إلى التشدد في الملف النووي، يقترب نفوذ اللوبي الإيراني في أمريكا من نهايته الحتمية، خصوصًا في ظل الموقف المتشدد الذي يتخذه نظام الملالي من الملفيّن معًا، أي الاحتجاجات والبرنامج النووي، وهو الأمر الذي دفع إدارة بايدن إلى طرح «الحل العسكري» ضد طهران، والكلام علنًا على «تحرير إيران»، لأول مرة!

ولذلك، يشعر أعضاء اللوبي الإيراني في أمريكا، المعروف باسم «المجلس القومي الإيراني الأمريكي» (NIAC)، بقلق شديد هذه الأيام، خشية إقدام واشنطن و(إسرائيل) على تنفيذ تهديداتهما بالقيام بعمل عسكري واسع النطاق ضد نظام الملالي، الذي يبدو أنه في أضعف أطواره حاليًا، وقصف منشآت البرنامج النووي، ما يعني بالضرورة وضع نهاية للنفوذ الإيراني في الولايات المتحدة، إن

مروان محمود

لم يكن نهاية للنظام نفسه!

ويرى الكثير من الإيرانيين أن مصداقية وشرعية «المجلس القومي الإيراني الأمريكي»، الذي تأسس في مثل هذه الأيام من عام 2002، قد تدهورت بشكل متزايد بسبب ترويجهم لمصالح النظام على حساب مصالح الشعب في الأعوام الأخيرة.

20 عامًا من الخداع

يؤكد الخبراء أن نائب وزير الخارجية الإيراني الأسبق صادق خرازي، الذي أقام في الولايات المتحدة بين عامي 1989-1996، هو مصمم اللوبي الإيراني في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أخذ يربط بين مؤسسات غير حكومية ومنظمات سياسية ومدنية وشركات تجارية لها مصالح اقتصادية مشتركة مع النظام الإيراني.

ونجح المجلس في تنظيم الإيرانيين الموجودين على التراب الأمريكي، لخلق قوة مؤثرة ناعمة، إذ يتجاوز عدد الإيرانيين والأمريكيين من أصول إيرانية في الولايات المتحدة مئات الآلاف، ويملكون قوة مالية تُقدّر بـ (400) مليار دولار، وقاموا بتأسيس أكثر من (320) شركة كبيرة، ومساهمين في أكثر من (450) شركة نافذة أخرى.

وطوّر اللوبي الإيراني، الذي عمل لأكثر من 20 عامًا في واشنطن للدفاع عن النظام في طهران، قدراته مع الوقت، ولا سيما خلال ثماني سنوات من حكم الرئيس الأسبق باراك أوباما. ووصل هذا اللوبي إلى ذروة نفوذه بعد توقيع الاتفاق النووي بين إيران والقوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة عام 2015.

ومنذ ذلك التاريخ، باتت العلاقة بين اللوبي وطهران علنية وغير سرية، وظهرت «مجموعات الضغط» خلال سفرهم إلى إيران أو مباحثاتهم

الاحتجاجات مستمرة منذ 8 أسابيع في إيران

مع المسؤولين الإيرانيين. وسمح لهم نفوذهم في الإعلام وفي الجامعات وقدراتهم المالية، وعلاقتهم الوطيدة مع إدارتي أوباما وبايدن، بأن ينجحوا في طمس وهج ثورتين شعبيتين داخل إيران لدى الرأي العام الأمريكي، الأولى في 2008، والثانية في 2019، وتخفيف تأثيرهما على النظام الإيراني.

وخلال «الثورة الخضراء» استفادت مجموعات الضغط من موقف أوباما الذي وجه بيروقراطيته والإعلام بعدم التعبئة لصالح المتظاهرين منذ 2009. واستمرت قوة اللوبي، ثماني سنوات حتى جاءت إدارة دونالد ترامب في 2017، حيث أحدث تغييرًا كبيرًا في سياسة واشنطن، وبدأ بعزل إيران عبر الانسحاب من الاتفاق ووضع «الباسدران» على لائحة الإرهاب، وعندها أطلق اللوبي حملات واسعة ضد ترامب لحماية الاتفاق والتعاون مع طهران.

تعاظم نشاط هذا اللوبي، ووصل إلى أوجه في عهد الرئيس الإيراني محمد خاتمي، ثم تراجع نشاطه في عهد أحمدي نجاد، لكن مع وصول روحاني للسلطة في يونيو/حزيران 2013 زاد نشاطه، وتكثفت تحركاته في أوساط الجالية الإيرانية في الولايات المتحدة؛ وذلك بهدف استغلال الحماس القومي لديهم وتجنيدهم للعمل لصالح سياسات النظام

■ هدف اللوبي هو إقناع الإدارة الأمريكية بضرورة بقاء نظام الملالي.. وتشويه صورة الدول العربية

الإيراني وأهدافه.

ويشير كثير من الباحثين والمحللين، إلى أن الهدف الأساسي للوبي الإيراني هو إقناع الإدارة الأمريكية وأصحاب القرار في الكونجرس بضرورة بقاء نظام الملالي، والتسوية معه حول «تقسيم النفوذ» في الشرق الأوسط وصيانة المصالح الأمريكية، إضافة إلى أهداف أخرى، منها تشويه صورة دول الخليج العربية وعلى رأسها السعودية، وذلك بتصويرها على أنها مصدر الإرهاب وعدم الاستقرار في المنطقة، وليس إيران.

ونجح اللوبي، ليس فقط في اختراق المؤسسات الرسمية ذات النفوذ، بل في اختراق «الوعي المجتمعي»، بتقديمه «العنصر الفارسي» كإنسان متحضّر ذي فكر منفتح وقريب من العقلية الغربية، لم يتم فهمه بطريقة صحيحة سابقًا، بسبب تشويه الحليف الحالي لأمريكا لهم؛ وهم عرب الخليج، والتقت هنا الصورة النمطية التي رُسّخت من اللوبي الصهيوني ثم الإيراني، عن العربي بأنّه شخص غادر مخادع بربري جاهل، لا تُحرّكه إلا الشهوات والغرائز!

ومن أبرز مهام هذا اللوبي أيضًا، قيامه بتنظيم حملات للترويج للمفاوضات الأمريكية-الإيرانية، والدفاع عن الاتفاق النووي في مواجهة الانتقادات في أمريكا، حيث أخذ اللوبي الإيراني خاصة في واشنطن يدعو لإسقاط العقوبات بشكل غير مشروط عن إيران، وقام من أجل ذلك بالعديد من النشاطات كالندوات، وإصدار دراسات، وعقد مؤتمرات، ونشر مقالات في صحف أمريكية متنوعة، وإقامة صداقات مع باحثين وخبراء أمريكيين.

وأنفق اللوبي أموالًا طائلة مع مجموعات ضغط إيرانية أخرى، لدعم العديد من المرشحين من خلال الإعلانات في الصحافة والإذاعة والتلفزيون والإنترنت، وموّل مجموعات ضغط إيرانية أخرى، وبعض الشخصيات والناشطين البارزين في الولايات المتحدة.

الاحتجاجات الإيرانية المستمرة أصلب وأكثر تنظيماً من سابقاتها

هل يخسر اللوبي المعركة؟

يقول المحلل السياسي اللبناني وليد فارس، إن أكبر تحد للوبي الإيراني كان خلال خريف 2019 عندما انفجرت تظاهرات أكتوبر/تشرين الأول في الداخل الإيراني، ودامت أسابيع، وكانت انتفاضات أخرى في لبنان والعراق قد تمددت أيضًا، فدب الهلع لدى القوى المؤيدة للنظام من أن إدارة ترامب ستبدأ بدعم المحتجين، وتصعد في إطار «حملة الضغوط القصوى» التي كان ينسقها السفير براين هوك. وكان هناك خطر حقيقي على النظام. غير أن اللوبي كسب المعركة في النهاية، بعودة «الديمقراطيين» مجددًا إلى البيت الأبيض في واشنطن.

من جانبه، يؤكد د. كريم عبديان، الباحث الإيراني من أصول عربية، أن علاقة اللوبي الإيراني NIAC قوية بالحزب الديمقراطي وبعض وسائل الإعلام مثل صحيفتي «واشنطن بوست» و«نيويورك تايمز».

ويقول عبديان: «من المؤسف أن صحيفة رائدة مثل «واشنطن بوست» تحولت إلى منبر للتعاطف مع النظام الإيراني المارق، سواء في

■ اللوبي الإيراني طوّر قدراته مع الوقت ولا سيما خلال ثماني سنوات من حكم باراك أوباما

أخبارها أو تحليلاتها أو مقالتها الافتتاحية».

ولكن الاحتجاجات الأخيرة في إيران، أسهمت في زعزعة نفوذ اللوبي الإيراني، وذلك لكونها أصلب، وأكثر تنظيمًا، وأقل اتكالًا على الخارج. وتلعب النساء من ناحية، والشباب المراهق من ناحية أخرى، دورًا أكبر في هذه الانتفاضة الشعبية.

ويرى المراقبون أن مشاركة الأقليات الإثنية، كالأكراد والعرب والأذريين والبلوش مع الفرس في أعمال الاحتجاج، يعطي بعدًا وطنيًا شاملًا للتحركات الشعبية، الأمر الذي أقلق أعضاء اللوبي الإيراني، وهو ما جعلهم يُعيدون الكثير من حساباتهم في الآونة الأخيرة.

وتحاول جماعات الضغط لصالح النظام الإيراني إصلاح صورة النظام، ولكن فيديوهات مواقع التواصل الاجتماعي أقوى. ومشكلة اللوبي هي أن كل الخيارات صعبة. فإذا تراجع النظام، ستتقدم الثورة ويعلو صوتها. وإذا قمع النظام بالدم، سيزداد الوضع على الأرض تعقيدًا.■

■ المصادر:

1- إيرانيون ضد اللوبي الإيراني «NIAC» موقع راديو سوا، 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

2- اللوبي الإيراني في أمريكا.. في مواجهة إدارة ترامب، موقع إيلاف، 5 يونيو/حزيران 2018.

3- لماذا اللوبي الإيراني قلق؟ موقع إندبندنت عربية، 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

تقوده إيران وإسرائيل بدعم من قوى دولية

«استهداف السُنة».. مخطط تركيع الشرق الأوسط

■ في كتابه الكاشف «استهداف أهل السُنة»، يؤكد الأكاديمي اللبناني د. نبيل خليفة، أن أهل السُنة اليوم في مواجهة مع العالم الغربي، والعالم اليهودي، والعالم الشيعي، والعالم الهندي، والعالم الصيني، وأن الكتل البشرية السنية التي تمثل 1.4 مليار نسمة أصبحت على تماس ومواجهة وصراع مع جميع الكتل الدولية الأخرى.

الكتاب الذي يحمل عنونًا فرعيًا طويلًا هو «من يتزعم العالم العربي- الإسلامي: السعودية أم إيران؟ المخطط الاستراتيجي للغرب وإسرائيل وإيران للسيطرة على الشرق الأوسط واقتلاع النفوذ السُني منه!»، بمثابة صيحة تحذير من المخططات الدولية التي تستهدف أهل السُنة، على الرغم من أن مؤلفه هو مسيحي ماروني!

يقول خليفة: «أنا كمسيحي ماروني كاثوليكي، أؤكد أن المخطط الاستراتيجي للغرب ومعه (إسرائيل) وإيران، هو السيطرة على الشرق الأوسط واقتلاع النفوذ العربي السني منه؛ وأعني بالغرب المسيحي، روسيا وأوروبا وأمريكا».

يوضح الكتاب، الذي هو دراسة جيوسياسية، كيف يعمل الغرب منذ عقود طويلة على إضعاف أهل السنة، وتقليل عددهم كأكثرية في الشرق الأوسط، مقابل تقوية إيران، وإحلالها مكان السنة، وما ذلك السعي سوى لهدف واحد، وهو جعل الشرق الأوسط منطقة أقليات، تكون لـ (إسرائيل) فيها الكلمة الفصل.

أمّا السبب، وفق الكاتب، فيذكره على لسان الكاتب اليهودي برنارد لويس، أحد أبرز عرّابي السياسة الأمريكية الخارجية، حيث يقول لويس: «بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أصبح المسلمون كتلة بديلة عن الاتحاد السوفيتي في صراع القطبين، وما يجري من تحولات جذرية ودراماتيكية يأتي سياق استراتيجية إقليمية كونية لها ثلاثة أهداف: أولها إزاحة النفوذ السني واستبداله بنفوذ إيراني شيعي، وثانيها دمج (إسرائيل) كجسم طبيعي في المنطقة

غلاف الكتاب: استهداف السُنة

يوسف شرف الدين

ضمن دولة كونفدرالية، وثالثها السيطرة على نفط العراق».

محاولة «أبلسة السُنة»

يشير المؤلف، إلى أن المسلمين السُنة فخورون بعظمة دينهم، وهم يرون أن وحدة أمتهم، ستجعل منها واحة التقدم ومركزًا جيوبوليتيكيًا من شأنه أن يؤثر على مصير البشرية كلها، لذلك نجد أن هذه الكتل الدولية تدعم الشيعة، وتتحالف من أجل «أبلسة السنة»، حيث يرى الباحث أن الفكر السني مدموغ لدى الغرب بسمة «الإرهاب» بسبب جماعات العنف؛ مع أن الفكر الإسلامي السني يقوم على عمادين هما: الاعتدال والوسطية.

ويلفت خليفة، إلى أن الهدف الغربي والإسرائيلي من ذلك، هو وضع زعامة المشرق في أيدي الشيعة وتحت نفوذهم، خدمةً للمخطط الاستراتيجي الرامي لاقتلاع النفوذ

الدكتور نبيل خليفة

السُني من المنطقة. ويوضح أن القوى الكبرى وبعض القوى الإقليمية، تسعى جميعًا لاستدراج أهل السُنة إلى فخاخ ومطبات لفرملة اندفاعهم كونيًا، وذلك بـ «شيطنتهم» وإلصاق تهمة التطرف بهم.

من جانبها، تسعى إيران بتراثها الإمبراطوري وثورتها الشيعية لإزاحة المملكة العربية السعودية عن موقعها كدولة مركزية في الإسلام والخليج والعالمين العربي والإسلامي، آملة أن تتمكن يومًا من أن تصبح «الدولة المركزية» في الإسلام.

وينوه الكاتب إلى أن «الثورة الإيرانية ثورة شيعية وليست ثورة إسلامية، عبر التوصيف السياسي لا الصراع المذهبي، وقد رأت هذه الثورة حجم تلاقي الغرب مع منظومتها الدينية، لصناعة إمبراطورية جديدة تستلهم الروح الطائفية، كقناعة بها وإيمانًا بدورها».

يقول الكاتب: «قامت ثورة الإمام الخميني بهويتها الإيرانية وانتمائها الشيعي - الإسلامي، وشكّلت منعطفًا في تاريخ الإسلام المعاصر: شيعيًا: باعتمادها نظرية ولاية الفقيه، وإسلاميًا بجرأتها لاعتبار نفسها الممثل الصحيح للإسلام بعقيدته ومصالحه ضد الأنظمة والقيادات السنية التقليدية القائمة في دول المنطقة والعالم. ولأنها أقلية ديموغرافية - جغرافية داخل العالم الإسلامي اعتمدت استراتيجية هجومية، وأساليب البروبجندا الموجهة، لتأكيد وجودها وفعاليتها ومصداقيتها كحركة إسلامية جذرية في مواجهة السنية التقليدية».

وكان من أهداف إيران التكتيكية في هذا الصدد، حديثها عن «مواجهة إسرائيل»، ذلك أن ملالي طهران أرادوا أن يظهروا كمدافعين عن قضية المسلمين الأولى، التي هي القضية الفلسطينية، وبالتالي يريدون الخروج من كونهم 15% فقط من تعداد المسلمين، إلى القول «نحن ندافع عن قضايا المسلمين، وحقوق المسلمين في العالم».

تسعى إيران، تبعًا لذلك، إلى إقامة «الهلال الشيعي» بين دول الخليج والبحر المتوسط، وهو مشروع يحظى بدعم الغرب و(إسرائيل)

■ المخطط الاستراتيجي للغرب ومعه إسرائيل وإيران هو السيطرة على الشرق الأوسط واقتلاع النفوذ العربي السُني

التي تتزعم الأقليات في المنطقة، ويعادل جغرافيًا «الهلال الخصيب»، ويسمح باختراق الجسم السني الكبير من خلال تحالف الأقليات التي تعيش داخله، وعددها (59) أقلية.

إن الاستراتيجية الإيرانية الهجومية، ومعها النظام السوري و«حزب الله» اللبناني والقوى الشيعية، النابعة من اضطهاد تاريخي، هي استراتيجية مبنية على الألم، لذا فهي تستخدم كل أساليب الذكاء والدهاء والرياء، مدعومة من قوى دولية، ومستخدمة كل إمكانات الطاقات الشيعية للسيطرة على «الهلال الخصيب»، كمدخل للسيطرة على العالم العربي الإسلامي.

تحالف الأقليات هذا، عمد حسب المؤلف إلى أمرين، تم السعي إلى تحقيقهما على جناح ما يسمى «الربيع العربي»، أولهما هو إشغال السعودية بشيعة الخليج وبالعبث «الحوثي» في اليمن، وثانيهما، هو تفتيت مصر وإدخالها في دوامة من الصراعات، حتى لا تكون سندًا للعالم السني، في مواجهة العدو الإسرائيلي.

غياب المشروع السُني

التقاطع بين أمن (إسرائيل) وصعود مشروع «الولي الفقيه»، يستدعي التعامل مع المفهوم الذي تم ضخه ليس من الفكرة التحالفية للمحورين فقط، بل من ذات النظام الرسمي العربي، وذلك من خلال الترويج الضخم غير المسبوق لمفهوم «أبلسة أهل السنة» كتصنيف معنوي وسياسي.

■ إيران تسعى بتراثها الإمبراطوري وثورتها الشيعية لإزاحة السعودية عن موقعها كـ «دولة مركزية» في الإسلام

أبلسة أهل السُنة

وتحت مبرر الحرب على الإسلاميين السنة، أفرز المفهوم بعنصرية قهرية الإنسان السني، خارج الوحدة الأممية للبشر، على الأقل في محطات الحروب ومشاريع التصفيات الصعبة، وذلك بهدف لجم أي صعود يصنع نهضة سياسية واجتماعية للشرق، بقوته الديمغرافية الطبيعية، وحاضنته السنية.

يناقش «خليفة» هذا المفهوم، تحت مبدأين مهمين للحياة الإنسانية المعاصرة والسلم الأهلي العالمي، وهو أن مشروع أو مفهوم «أبلسة أهل السنة» استُخدم لخلق صراع لم يكن محتومًا ولا مرغوبًا بين كنائس ومسيحيي الشرق، وبين أهل السنة.

ويوضح المؤلف، أن وضع السلطات في المشرق بيد الشيعة، أو تحت نفوذهم، هو أمر أساسي في الاستراتيجية الإيرانية المتضامنة مع الأقليات المحيطة، وهي خطة يسعى الإيرانيون إلى تعزيزها وليس إلى التخلي عنها، وتحظى برضاء إسرائيلي ودعم غربي- روسي،

■ الكتل البشرية السنية التي تمثل 1,4 مليار نسمة أصبحت على تماس ومواجهة وصراع مع الكتل الدولية

لأن هؤلاء يلتقون في مصالحهم الموضوعية؛ وإن اختلفوا فيما بينهم.

باتت ملامح هذا المشروع واضحة، وهي إقامة شرق أوسط خالٍ من النفوذ السنّي، ومحكوم بالنفوذ الشيعي- الإيراني، بموافقة من (إسرائيل)، ودعم غربي- روسي، وهو ما يكشف خفاياه مسار الأزمة السورية. وما يحصل في المنطقة ليس فيه شيء من تصورات «المؤامرة» التي يتحدث عنها البعض إخفاءً لعجزهم. إنه التقاء المصالح الموضوعية لجهات مختلفة، وحتى متباينة عاشت الاستبعاد عن السلطة.

والسؤال الكبير اليوم، في النهاية، هو: ما هي خطة العبور للنجاة من مشروع «أبلسة السنة» والاستبداد الذي يخدمه، وهل يكون الحل أو جزءًا منه العمل على إطفاء الحريق، وسحب الشعوب من مرمى العنف الحكومي والجماعات المتطرفة، وإطلاق خطاب النهضة من جديد؟■

من طهران إلى وهران

كيف اخترقت شبكات «التشيّع» المجتمع الجزائري؟

يبلغ عدد الشيعة الجزائريين نحو سبعة آلاف، حسب إحصائيات موثوقة

مروان محمود

■ دراسة أكاديمية: «المد الشيعي» في الجزائر لم يكن له وجود واضح قبل فترة الثمانينيات من القرن الماضي

■ لم تتوقف يومًا مساعي إيران الرامية إلى نشر التشيّع في الجزائر، منذ ثمانينيات القرن الماضي حتى الآن، على غرار ما تفعله في بلدان أخرى في الشرق الأوسط وإفريقيا، متبعة في سبيل ذلك أساليب مختلفة، بين الجهر والتقية، خصوصًا في ظل التقارب السياسي بين البلدين خلال الأعوام الأخيرة.

ويمكن اعتبار خصوصية الجزائر ذات المذهب السني المالكي، مرتبطة بشكل أكبر بمصالح إيران في شمال إفريقيا، والتي تتمثل في توسيع دائرة نفوذها وقوتها، وبناء قاعدة شعبية شيعية في دول المغرب العربي تنفذ الأجندة الإيرانية، فضلًا عن تهديد خصوم طهران في منطقة المغرب العربي وإفريقيا عبر هذه الحاضنة الشيعية، لاسيما المملكة المغربية، بفعل الخلاف التاريخي بين المغرب وإيران.

ويبلغ عدد الشيعة الجزائريين نحو سبعة آلاف، حسب إحصائيات موثوقة، بينما تشير بعض المصادر إلى أن العدد هو أضعاف ذلك. وأيًا كان الأمر، فهو عدد مرشح للارتفاع، بالنظر إلى تركيز إيران على الجزائر ضمن مخططها الرامي إلى نشر التشيع، من طهران إلى وهران.

وحسب التوزيع الجغرافي للمد الشيعي في البلاد، تضم ولاية «وهران» في غرب الجزائر عددًا كبيرًا من المتشيعين، يُقدّر بـ 764 متشيّعًا، تليها «الجزائر» العاصمة التي يوجد بها 536 متشيّعًا، ومن ثم تأتي بقية الولايات تباعًا، بأرقام مثيرة للقلق.

شبكة التشيّع الدولية

في أكتوبر/تشرين الأول 2019، فككت السلطات الأمنية الجزائرية أكبر شبكة دولية، كانت تعمل جاهدة على نشر المذهب الشيعي في

الأذرع الإيرانية لنشر التشيع في الجزائر

الجزائر، وكان لها علاقة بدوائر إيرانية نافذة.

قادت هذه الشبكة طبيبة جزائرية، لها علاقات مشبوهة مع دبلوماسيين في عدة سفارات، وكانت تعمل على تجنيد الفتيات والطلبة الجامعيين، إلى جانب رعايا تونسيين ومغاربة، وتتكون من 20 شخصًا، معظمهم تجار وطلبة جامعيون.

واعتمدت هذه الشبكة على الطرق التقليدية، وشبكات التواصل الاجتماعي، وتشجيع سفر الجزائريين إلى المراكز الدينية والأماكن المقدسة لدى الشيعة في العراق وإيران.

وأدلت الطبيبة، زعيمة الشبكة التي كانت تنشط في سرية تامة، باعترافات صادمة عن تمكنها من تشييع عدد من الفتيات من طلاب الجامعات، بارتكازها على أساليب الإغراء بالمال وإكمال الدراسة في جامعات إيرانية، مؤكدة أنها تمكنت فعلًا من ترحيل جزائريات إلى إيران والعراق وسوريا.

ومن بين الثغرات التي تُستغل في بث ونشر الفكر الشيعي، المواقع المخصصة للتعارف والزواج، فهذه المواقع تضم آلاف المنخرطات المسلمات، وأصحابها في الغالب من الشيعة، وخططهم ترتكز على التعرف على فتيات جزائريات، لتتحول بعد ذلك العلاقة الافتراضية إلى علاقة حقيقية بعد قدوم الشخص المعني للزواج بالفتاة، وهم وفي الغالب من الشيعة، وتدوم تلك العلاقة شهرًا أو شهرين،

■ السلطات الأمنية الجزائرية فككت شبكة دولية كانت تتزعمها طبيبة تعمل جاهدة على نشر التشيع في البلاد

حيث يغادر ويتركها إذا فشل في غرس أفكاره في عقلها البسيط الذي لا يمتلك خلفيات تاريخية، أو دراية بالصراع التاريخي بين الشيعة والسنة.

من جهة ثانية، ذكرت دراسة أجراها الدكتور عبد الحفيظ غرس الله، الأستاذ بجامعة وهران، تحت عنوان «الوجود الشيعي في الجزائر»، أن المد الشيعي في الجزائر لم يكن له وجود واضح، قبل فترة الثمانينيات من القرن الماضي، حيث كان المجتمع الجزائري السني المالكي، يعيش بمعزل تام عن أي تأثير طائفي خارجي، حتى بدأ إرسال البعثات الدراسية من الجامعات الوطنية نحو مؤسسات للتعليم العالي في دول المشرق العربي، خاصة تلك الدول التي تضم نسبة كبيرة من أتباع المذهب الشيعي، مثل سوريا ولبنان والعراق.

ويشير «غرس الله»، إلى أن الجانب الذي يعتمد عليه دعاة التشيع في الجزائر، هو الارتباط الكبير للشعب الجزائري بأهل بيت رسول الله، الذين يحظون بمكانة كبيرة بينهم، دون أي تسييس للرواية التاريخية، ولا التقديس الذي يتنافى مع رسالة التوحيد التي جاء بها الإسلام.

وكان هناك عامل آخر لزيادة عدد الشيعة، وهو السفارة الإيرانية بالجزائر، التي لعبت دورًا مركزيًا في نشر التشيع، من خلال النشاطات الكثيرة التي تقيمها، وبرعاية موظفين كبار على مستوى السفارة، وتشمل رحلات دراسية إلى

إيران والغزو الشيعي للبلاد العربية

المؤسسات الدينية العليا في إيران، وذلك في كل من طهران وقم.

وهذه النشاطات «الدعوية» ليست ذات طابع ديني فقط، فقد أشارت الدراسة من خلال مجموعة من الاستجوابات مع المتحولين إلى المذهب الشيعي، أنها تقتضي من جميع أتباع هذا المذهب الولاء التام للمرشد الأعلى للثورة الإيرانية في إيران، الخميني ثم خامنئي من بعده، وهو ما قام به ما يعرف بـ «الوكيل الشرعي لخامنئي» في الجزائر المدعو الشيخ فاضل الجزائري، الذي يتولى تأطير الجماعات الشيعية.

حقق التشيع اختراقًا مهمًا للنسيج الاجتماعي للبلاد، وخاصة في صفوف النخب الجزائرية. وقد ساهمت عدة عوامل متداخلة في هذا الاختراق، أهمها وجود بنية ثقافية منذ الثمانينيات من القرن العشرين مناصرة سياسيًا لإيران و«حزب الله» اللبناني، وما يطلق عليه «محور المقاومة».

أما من الناحية الشعبية، فإن المواجهة الشرسة للدولة مع تيارات السلفية والسلفية الجهادية، والتضييق على المؤسسات الدينية غير الرسمية، مكّن التشيع من النفاذ واختراق المجتمع الحضري والقروي الجزائري.

من السر إلى العلن

سعى المتشيعون مع الانفتاح السياسي الذي عرفته الجزائر في أواخر ثمانينيات القرن الماضي التغلغل بين قواعد حزب «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، الذي كان يسيطر على الساحة وقتها، والترشح في الانتخابات المحلية والبرلمانية.

وفي نفس الفترة، وقفت إيران إلى جانب «الجبهة الإسلامية للإنقاذ»، الأمر الذي تطور لاحقًا إلى أزمة سياسية بين البلدين انتهت إلى قطع العلاقات بينهما، حتى 1999 مع وصول الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة إلى السلطة.

وتشير المعطيات إلى أن التركيز الإيراني على الجزائر صار قويًا جدًا، رغم أن الجزائريين لطالما رفعوا سقف التحذير من المد الشيعي الذي بات واضحًا للعيان، بعد أن تحول شيعة الجزائر من السرية إلى العلن، وصاروا يشاركون في الفضائيات الشيعية بصورهم وأسمائهم ويتجمعون في أطر جماعية خارج القانون، بل يسافرون إلى قم والنجف لأداء الشعائر والطقوس الشيعية المعروفة.

وهكذا، أصبح شيعة الجزائر لا يترددون في ممارسة التبشير بالتشيع، في الشوارع والمدارس والإدارات، على عكس ما كان عليه الأمر من قبل، حيث كانوا لا يتجرأون حتى على ذكر تشيع غيرهم فضلاً عن تشيعهم، بل كانوا يذهبون للصلاة في المساجد السنية تفاديًا لأي شبهات قد تلاحقهم، خاصة أن الجهات الأمنية كانت تتابع نشاطاتهم وشبكاتهم المختلفة.

وتحول كثير من شيعة الجزائر إلى أثرياء، يستغلون بعض شبكات الفساد ويشترون عقارات في مناطق استراتيجية، خاصة في الجزائر العاصمة، ويفتحون الشركات لتوظيف الناس وإخضاعهم بالإغراء المادي ومناصب الشغل، بل إن كبار تجار الذهب في بعض الولايات هم من الشيعة، الذين تلقوا الدعم المادي من المراجع الشيعية في سوريا والعراق وإيران ولبنان.

ويؤكد قادة بعض الأحزاب الإسلامية في الجزائر، أن السلطات قد تأخرت في مواجهة التمدد الشيعي في البلاد، بعد أن بُحَّ صوت المحذرين من هذا المد. غير أن الوقت لم يفت من أجل محاصرتها ومواجهتها؛ ولهذا فقد ثمّنَ الجميع خطوة إنشاء هيئة لمكافحة التشيّع بالتنسيق مع الجهات الأمنية، من أجل محاصرة المد الشيعي والقضاء عليه نهائيا.■

■ المصادر:

1- سبعة آلاف شيعي في الجزائر، موقع صحيفة أخبار اليوم الجزائرية، 9 أغسطس/آب 2018.

2- الأذرع الإيرانية لنشر التشيع.. الجزائر نموذجاً، موقع طريق الإسلام، 9 فبراير/شباط 2019.

3- التشيع في الجزائر الواقع والمستقبل.. والدور الإيراني، موقع شيعة أو سنة، 6 أبريل/ نيسان 2019.

4- بين الجهر والتقية... كيف تتدخل إيران في الجزائر عن طريق الدين؟ موقع إيران واير، 13 يناير/كانون الثاني 2022.

تاريخ طويل من النضال والتضحيات

المرأة الإيرانية.. من جنة الشاه إلى جحيم الملالي

نساء إيرانيات يرتدين الشادور

■ كانت المرأة الإيرانية الثائرة، التي تطاردها قوات «الباسيج» في الشوارع حاليًا، على خلفية الاحتجاجات المستمرة منذ أكثر من شهرين، تحظى بكافة حقوقها الدستورية في عهد الشاه محمد رضا بهلوي، حتى اندلعت ثورة عام 1979 فكانت وبالًا على النساء الإيرانيات، وأدت إلى تراجع دورهن في المجتمع بشكل عام.

وبدأت شرارة الحركة النسوية في إيران منذ مطلع القرن العشرين، تزامنًا مع الثورة الدستورية التي جاءت بأول برلمان إيراني منتخب عام 1909 في عهد الشاه رضا بهلوي، حيث شاركت المرأة بقوة في تلك الثورة ضد

سحر عزوز

الاستبداد، لكن لم تتبلور مطالب نسوية محددة حينها، وتشكلت مؤسسات نسائية بدائية بمطالب محدودة، ما اعتُبر تحديًا للنظم الاجتماعية البالية، ودفع التنظيمات النسوية إلى ممارسة نشاطها سرًا.

وظهرت العديد من منظمات الدفاع عن حقوق المرأة في عهد سلفه محمد رضا بهلوي، وفي 1959 شكلت 15 منظمة نسوية «المجلس الأعلى للمنظمات النسائية» في إيران، الذي ركز جهوده على إعطاء حق التصويت في الانتخابات للمرأة.

ورغم معارضة رجال الدين، اكتسبت النساء بالفعل حقّ التصويت والترشح للمناصب العامة في 1963؛ عبر استفتاء وطني، لتترشح ست سيدات للبرلمان. وشهدت طهران وعدد من المدن الإقليمية الرئيسية مظاهرات ضخمة، حركها رجال الدين ضد هذه الإصلاحات، لكنها قوبلت بحسم.

واستمر محمد رضا بهلوي في تطبيق سياسة اجتماعية مرنة إلى حد بعيد، خصوصًا في بداية حكمه، فأعطى المرأة حقوقًا سياسية واسعة لخلق نساء مؤيدات له، وأسس منظومة تعبر عن مشكلات النساء، فارتفعت نسب المتعلمات،

ونسبة مشاركة المرأة في العمل.

وفي أواخر الستينيات، اقتحمت المرأة السلك الدبلوماسي والخدمي والقضاء والشرطة، وفي 1968 أصبحت فرخرو بارسا وزيرة للتعليم، لتصبح أول امرأة تشغل منصبًا وزاريًا. وفي 1969 تولت خمس نساء مناصب قضائية، بخلاف انتخابهن في المجالس المحلية.

خدعة الخميني

عندما حشد موسوي الخميني المؤيدين للثورة، دعا النساء لكي يكنّ جزءًا من الحراك الشعبي، وشجعهن على القيام بدور نشط في الاحتجاجات، ووعد بفرص أكبر لهن في ظل «حكومة ديمقراطية» ستعمل على نصرة النساء الإيرانيات.

وشاركت المرأة الإيرانية مشاركة فاعلة في الثورة، ما تجلى في ملايين النساء اللواتي شاركن في التظاهرات ضد نظام الشاه، ونزلت النسوة من جميع الطبقات، وخاصة الطبقة الوسطى إلى الشوارع، وكان لهن الدور الأكبر في نجاحها، وسقطت 600 امرأة في مذبحة «الجمعة السوداء» عام 1979، الأمر الذي شكل الخطوة الأولى لتأسيس أول نظام الملالي.

كانت تعبئة النساء عاملًا أساسيًا في بناء قاعدة دعم للثورة، ولكن القرارات الصادمة التي أعقبتها صدّرت لهن إحساسًا بأنهن لم يكن سوى «أداة للحشد» سرعان ما تم الاستغناء عنها. وأُجبرت النساء على ترك وظائفهن، وحدثت ردة في مكتسبات قوانين الأسرة وسن الزواج التي تم إقرارها قبل الثورة.

كما جلبت الثورة تغييرات زلزالية إلى المجتمع الإيراني، حيث تركز اهتمام نظام الملالي على ثياب المرأة، وغطاء الرأس تحديدًا؛ فالشاه كان قد منع الحجاب في الثلاثينيات من القرن الماضي، حتى إنه أمر الشرطة بنزع غطاء الرأس بالقوة. ولكن في أوائل ثمانينيات القرن الماضي، ألزمت السلطات جميع النساء بارتداء الحجاب.

وبدأ الحراك النسائي بعد أسابيع قليلة من انتصار الثورة، ففي مارس/آذار 1979، تظاهرت النساء في قاعة إحدى المحاكم بطهران اعتراضًا على الحجاب الإجباري، وقوبلت هذه الاحتجاجات بالقمع، بعد خطاب المرشد الأعلى الإيراني آنذاك، الخميني في يوم المرأة العالمي في 8 مارس/آذار 1979، والذي قال فيه «لا مانع لدينا من عمل النساء، ولكن بالحجاب».

وفي اليوم التالي، لم يُسمح للموظفات اللواتي لا يرتدين الحجاب بدخول مقار عملهن.

إيرانيات في صورة من العام 1971

■ شرارة الحركة النسائية في إيران بدأت عام 1909 مع الثورة الدستورية التي جاءت بأول برلمان منتخب

ثم بدأت الجمهورية الوليدة بإلغاء معظم القوانين التي وضعت قبل الثورة واستبدالها بقوانين جديدة، على سبيل المثال: تخفيض الحد الأدنى لزواج الفتيات من 18 إلى 9 سنوات، وخفض فدية المرأة إلى النصف مقارنة بالرجل، واعتبار الطلاق سلطة حصريّة للرجل.

وخلال السنوات الأولى بعد الثورة، كرست النساء الإيرانيات جهودهن لإلغاء أو تعديل بعض هذه القوانين التمييزية ضد المرأة، وبالفعل حقّقن بعض الانتصارات الصغيرة، مثل رفع الحد الأدنى لزواج الفتيات إلى سن 13 عامًا، وحصول المرأة المطلقة على حق حضانة أطفالها حتى سن عامين للذكور، وسبعة للفتيات.

وفرض نظام الخميني على المرأة البقاء في المنزل حتى عام 1984، عندما نشبت الحرب بين إيران والعراق، وظهرت الحاجة إلى قوة المرأة، لأن إيران كانت تشهد حربًا، فظهر الخميني وألقى بيانًا قال فيه: "بإمكان المرأة مزاولة السياسة والانضمام إلى الأعمال الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بدون وضع الأخلاق الإسلامية وسط الأخطار والمهالك".

مديرات جمعية النساء الوطنيات الإيرانية التي أنشأت في طهران (1923-1933)

من الانفتاح إلى القمع

بدأت المشاركة النسائية الواسعة في الحياة العامة عام 1997، حين فاز الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي برئاسة الجمهورية، وعين امرأة كمساعدة له في مجال البيئة، وأخرى مستشارة له، وشهدت إيران وقتها ارتفاعًا في عدد النائبات للوزراء والمديرات في الدوائر الحكومية، وكانت هذه الفترة هي فترة الانفتاح الاجتماعي.

غير أن المرأة عانت اضطهادًا كبيرًا في فترة حكم الرئيس السابق محمود أحمدي نجاد، حيث لاحقت قوات الأمن النساء بسبب لباسهن. ووضع نجاد نفسه في مواجهة مع النساء، حيث بدأت قوات الأمن بتنفيذ ما يُسمي بـ "حملة التصدي للحجاب السيئ" بموجب قانون "المجازاة الإسلامي"، فالمادة 638 تنص على مسؤولية الأمن في مواجهة هذه المخالفات.

ويقول الدكتور محمد الصياد، الباحث في الشأن الإيراني، إن الحراك النسوي وقع تحت "تأميم الخميني" بعد نجاح الثورة، وترتب عليه تراجع وضع المرأة في كافة مناحي الحياة، لا سيما السياسية منها؛ إذ آمن الخميني وغيره من منظّري الخط الولائي بمركزية عمل المرأة في بيتها، وتربية أطفالها.

■ الخميني خدع النساء من أجل «الحشد الثوري».. ثم منعهن من ممارسة أي دور في الحياة العامة

ويضيف الصياد "كانت المرأة، في عهد الشاه، إلى حد كبير مندمجة في المجتمع والمؤسسات، حتى جاء النظام (الإسلامي)، ليرسخ هويته الدينية والمذهبية، عبر تثبيت بعض المظاهر في المجتمع، وكان ثمة مسائل كثيرة متعلقة بالمرأة من أدوات هذا التثبيت، كفرض الحجاب على النساء، والفصل بين الجنسين ومنع الاختلاط، ونحو ذلك. فهذا المستوى هو إطار سياسي، بالدرجة الأولى، لإثبات فاعلية الثورة وديمومتها واستمراريتها في أحشاء المجتمع".

غير أن سياسة الملالي لتقويض الحركة النسوية لم تتمكن من القضاء عليها، أو فقدانها لدورها، والتخلي عن أفكارها وقيمها، خاصة في ظل التحولات العالمية، خلال العقدين الأخيرين، والانفتاح الرقمي والإعلام الاجتماعي، حيث يمكن أن نرى حالة خفوت أو تضييق ومحاولة تغييب قسرية، لكن في النهاية، بمقدورها استعادة نشاطها في لحظات الانتفاضة، وتعلن عن وجودها كما حدث في "انتفاضة الحجاب" المستمرة منذ أكثر من شهرين، والتي هزت عرش الملالي بقوة، وبثت الرعب في قلب النظام.■

■ المصادر:

1- الثورة المستمرة: الحركة النسوية في إيران، موقع إضاءات، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2022.

2- 3 محطات تاريخية في حياة المرأة الإيرانية: «من إنكار الجنس إلى التحرر تحت سيف القهر» موقع المصري اليوم لايت، 13 فبراير/شباط 2015.

3- النّساء في إيران: قصة نضال أمام دولة ذكورية ومعاندة، موقع البيت الخليجي للدراسات والنشر، 23 مارس/آذار 2021.

4- المرأة الإيرانية.. حقوق مهدورة بين سلطوية الشاهات وقمع الملالي، موقع حفريات، 18 يونيو/حزيران 2019.

إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية

تهتـم «شـؤون إيرانية» بتعريف قرائها بجديـد إصداراتنا العربية التي تهتم بالشـأن الإيراني. وتدعو قرائها لمراسلة المجلة أو المركز للحصول على إصدارات مركز الخليج من خلال الموقع الإلكتروني أو من خلال صفحات التواصل الاجتماعي.

■ **التقرير السنوي**
بلاد المشانق المُعلّقة
حالة حقوق الإنسان في إيران 2021
تحرير: شريف عبد الحميد
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 220 صفحة

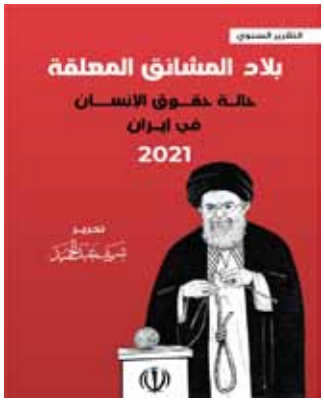

■ **الاجتياح الفارسي: دراسات في التدخلات الإيرانية في الدول العربية ما بعد عام 2011**
د. عبد القادر نعناع
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 395 صفحة

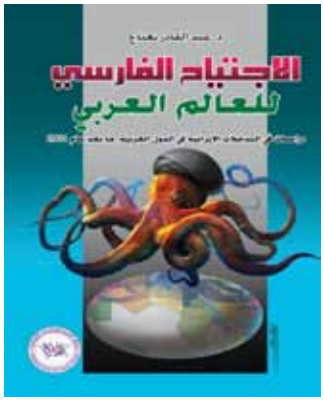

■ **إيران: انهيار في الداخل**
«دراسات في تفكك البنى الداخلية للدولة الإيرانية»
د. عبد القادر نعناع
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 281 صفحة

■ **التقرير الاستراتيجي السنوي**
«الحالة الإيرانية 2021»
تحرير: شريف عبد الحميد
تقديم: د. جهاد عوده
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.أولى 2022، 336 صفحة

■ **التقرير الاستراتيجي السنوي**
«الحالة الإيرانية 2019»
تحرير: شريف عبد الحميد
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.ثانية 2022، 384 صفحة

■ **طابور إيران الخامس في الوطن العربي**
«متشيعون مدفوعو الأجر»
شريف عبد الحميد
القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية، ط.ثانية 2021، 292 صفحة

■ التقرير الاستراتيجي السنوي
الحالة الإيرانية 2020

تحرير: شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية 2021، 340 صفحة

■ خامنئي كبير الأبالسة

شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية 2021، 232 صفحة

■ جيش الظل الإيراني
إمبراطورية الميليشيات الشيعية

شريف عبد الحميد

القاهرة: من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية 2021، 259 صفحة

مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات..

«قاطع طهران لتقطع يد الإرهاب»

■ لا جدال أن كل من يشتري منتجا إيرانيا، فهو يدفع بذلك ثمن «الرصاص» الذي تقتل به إيران وأعوانها من عُصبة الشر إخواننا في سوريا والعراق واليمن. وكل من يتعامل في منتج إيراني، يصب مزيدا من الوقود على الحريق الطائفي الذي أشعله نظام «الملالي» في منطقة الشرق الأوسط برمتها، كما يدعم مساعي التخريب المستمرة التي تنفذها طهران ضد كل ما هو عربي، حقدا وغُلوا وعدوانا.

وبناء على ذلك، فإن مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات التي يمكن يقوم بها المواطنون العرب، من الخليج إلى المحيط، لكي يسهم في إضعاف آلة الحرب الطائفية التي تشنها طهران ضد دول المنطقة، لهذا علنا كمواطنين عرب ومسلمين أن نرفع شعار «تقاطع إيران لتقطع يد الإرهاب».

وفي إبريل 2015، دشن نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي وسماً (هاشتاغ) تحت اسم «حملة مقاطعة المنتجات الإيرانية». تضمن الوسم أكثر من 19 ألف مشاركة وتغريدة، شدد معظمها على أن طهران لا تصدر للمنطقة العربية إلا السموم الزُعاف، وأن مقاطعة المنتجات والسلع الإيرانية باتت أمرا واجبا على كل عربي مسلم.

وأكد النشطاء أن المواجهة الراهنة بين إيران على كافة الأصعدة، في كل المحافل، لم تعد حكرا على الأنظمة والحكومات فحسب، أو على السياسة والأمن والحدود فقط، حيث دخل الشعب العربي على خط المواجهة، وهو ما عكس حجم الغضب الكبير في الشارع العربي من ممارسات إيران، فالمغردون بحثوا عن مختلف المنتجات التي تصدرها إيران وشهّروا بها، ونشروا الرمز الدال على المنتج الإيراني، وبشّروا بأن انتشار هذه الحملة سيؤدي إلى انهيار الاقتصاد الإيراني،كما بدأوا يرصدون المنتجات الإيرانية التي تباع في الأسواق الخليجية، داعين المواطنين إلى تجنب هذه السلع والدعوة إلى مقاطعتها، مشيرين إلى

أن «الباركود» الخاص بهذه المنتجات يبدأ بالأرقام 626.

وقال أحد النشطاء على موقع «تويتر» إن إيران «دولة جاهزة للانهيار، ادعموا الحملة»، مؤكدا أن «الحرب الاقتصادية لا تقل أهمية عن الحرب العسكرية والإعلامية، لذلك وجب علينا مقاطعة المنتجات الإيرانية بجميع أنواعها».

وعن هذا الوسم الإلكتروني قال الأكاديمي والكاتب الكويتي عبد الله الشايجي إن «هذا الهاشتاغ تطور شعبي يؤكد عمق الحرب الباردة بيننا».

وإلى ذلك، طالب حساب «خطر إيران» على «تويتر» مواطني كل الدول العربية بمقاطعة جميع المنتجات الإيرانية. وذكر الحساب أن «البعض يكره إيران ويعلم عن عداوتها للإسلام، لكنه ضعيف أمام منتجاتها مقاطعة المنتجات الإيرانية قوية في الخليج ويجب تعميمها في المنطقة العربية».

منتجات «لا يشرّفنا بيعها»

بدأت حملة مقاطعة المنتجات الإيرانية تؤتي ثمارها ليس في داخل المملكة فحسب، بل في عدة دول خليجية منها الكويت، وتتوسع أكثر فأكثر، حيث انضمت إليها الكثير من الجمعيات التعاونية الكويتية، انطلاقا من دوافع وطنية وقومية، ولجهة أنه بقيمة هذه المنتجات والأرباح الناتجة عنها، يتم الإنفاق على أتباع إيران وذيولها في الكويت وجميع دول الخليج، وشراء الذمم في وسائل الإعلام المختلفة، ومنها الفضائيات والصحف والمراكز الإخبارية، وغير ذلك مما يشكل خطرًا على الوطن العربي برمته وأمنه ويجعله لقمة سهلة في يد إيران، فضلا عن الدافع الصحي لكون هذه المنتجات إمّا ملوث، أو محقون بمواد مسرطنة أو سيئ الصنع أو منتهي الصلاحية، وغير ذلك.

وطالب سالم الشعشوع، الناطق الرسمي باسم حركة إصلاح العمل التعاوني في الكويت، رؤساء وأعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية بمقاطعة المنتجات الإيرانية. وقال «الشعشوع» إن «مبيعات المنتجات الإيرانية تقدر بمئات الملايين من الدولارات، وأن الجمعيات التعاونية لها نصيب 85% من تجارة التجزئة في الكويت»، وتمنى أن «تنجح مقاطعة المنتجات الإيرانية 100%، لكي لا يتم محاربتنا بأموالنا».

فيما دعا فهد العذاب، رئيس مجلس إدارة «جمعية الرقة التعاونية»، التعاونيين الكويتيين إلى «المشاركة في حملة مقاطعة البضائع الإيرانية التي يتم تخصيص ريعها لقتل أهلنا اليمنيين والسوريين والعراقيين، وقصفهم وتدمير بيوتهم وذبح نسائهم وأطفالهم وشيوخهم على مرأى ومسمع من العالم المتآمر على الشعب المغلوب على أمره».

وقال «العذاب»: «إن ما تقوم به ظهران من دعم مكشوف بالسلاح والمال وتزويد حزب الشيطان الإيراني بصنوف الدعم لذبح المسلمين بالسكاكين تحت شعارات تكفيرية، لا تخرج إلا من أفواه زمرة باغية فاسدة العقيدة، هي أمور مستنكرة ومذمومة تستوجب منا أن نقف في وجه إيران بكل السبل، وعلى رأسها مقاطعة السلع الإيرانية».

وعلى المستوى التجاري الرسمي، قال المهندس عمر باحليوه، الأمين العام للجنة التجارة الدولية في مجلس الغرف التجارية السعودية: «ستؤثر المقاطعة على الصادرات الإيرانية التي تتم بالطريق غير المباشر، لأن إيران تعتمد على إعادة التصدير عن طريق الإمارات، وهذه غالبا طريقة دخول المنتجات الإيرانية، إضافة إلى تأثر حركة الاستيراد والتصدير الشخصي عبر التجار، لذا ستجد إيران أن منتجاتها قلّ تصديرها لدول الخليج، من خلال وقوف الصف الخليجي أولا والعربي ثانيا والإسلامي ثالثا، لذلك سيكون هناك تأثير بعيد المدى على التجارة البينية وعلى الاستثمارات داخل إيران أيضا، وبالتالي سيتأثر الاقتصاد الإيراني بشدة».

فيما أعلن يوسف محمد القفاري، الرئيس التنفيذي لشركة «أسواق العثيم» التجارية، عن أن الشركة ستقاطع المنتجات الإيرانية في استجابة لحملة شعبية واسعة على مواقع التواصل الاجتماعي في المملكة. وقال «القفاري» عبر حسابه الشخصي في موقع «تويتر»، إن «كل منتج يحتوى على باركود يبدأ بالرقم 626 لا يشرّف أسواق العثيم بيعه مهما كان ربحه».

وتتضمن قائمة السلع والمنتجات والوكالات التجارية الإيرانية التي كانت متداولة في المملكة قبل إطلاق حملة المقاطعة الشعبية، ما يلي:

أولا، المواد الغذائية:

- مؤسسة «المطرود لتموين الأغذية الوطنية» ومن أشهر المنتجات «خبز الشرائح -الدونات - كورن فليكس- كيك بريما»
- منتجات مصنع الري للعصائر، ومؤسسة الري للمواد الغذائية ومقر المصنع الرئيسي بالأحساء .
- مصانع الريان للألبان والعصائر
- مخابز وحلويات «العيد» في مدن «الدمام وسيهات والقطيف».
- مخابز أبو خمسين الآلية.
- مخابز الخرس بالأحساء.
- مصنع الجواد للمواد الغذائية.
- مياه «الشفاء» المعبأة.
- مياه «نجران» المعبأة. لصاحبها علي المسلم وهو شيعي إسماعيلي.
- ألبان وعصائر ومربى «نجران».
- مشروب «زمزم كولا».

ثانيا، الملبوسات:

- محلات «الصالح» للأقمشة والأزياء بـ«الدمام والخبر والأحساء».
- عبايات «بوكنان».
- «بو حليقة» للعبايات.
- محلات «الرواد الصغار» لملابس الأطفال.
- «البن سعد» للأقمشة.
- «القطان» للمشالح.
- «البغلي» للمشالح.
- محلات «العوفي» لبيع جميع أنواع الملابس.

ثالثا، المفروشات والأثاث:

- مفروشات العصفور «طريق الخُبر- طريق الجبيل»
- مفروشات بو كنان.
- عبد الستار البراهيم لأعمال الديكور.
- الرميح للأثاث

رابعا، المصوغات والمجوهرات:

- محلات مجوهرات «غسان النمر - ياسر النمر للمجوهرات- حسن النمر».
- مؤسسة «ماسة النمر» للمجوهرات.
- مجوهرات «بوخمسين».
- «أريج» للمجوهرات.
- مجوهرات «الحرمين».
- محلات «المهنا».
- مؤسسة «لؤلؤة الناصر».
- مؤسسة «الأربش للمجوهرات».
- مجوهرات الأمير.
- مجوهرات الصبايا

الإصدار
من إصدارات مركز الخليج للدراسات الإيرانية

عملت إيران بكل السبل منذ عقود طويلة، على تأسيس أذرع سياسية وعسكرية لها في عدد من بلدان العالم، ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية بالنسبة لها، وخصوصًا الدول العربية المجاورة، لكي تكون أداة في تمرير وتنفيذ مخططات طهران الهادفة إلى السيطرة عبر «تصدير الثورة» إلى محيطه العربي الإقليمي أولًا، وكان الجيران العرب هم أول المستهدفين!

وغيّرت الميليشيات المسلحة الشيعية، المشهد الاجتماعي والسياسي والعسكري في الشرق الأوسط. واعتبارًا من عام 2019، باتت هذه الميليشيات التي تعمل في العراق ولبنان وسوريا، المحرك الرئيسي لمد النفوذ الإيراني إلى خارج الحدود، ضمن مخطط «إيران الكبرى».

ولا يُخفي الإيرانيون حقيقة مشروعهم الذي يرمي إلى بسط نفوذهم العلني من طهران إلى شواطئ البحر المتوسط عبر جغرافية متصلة من طهران مرورًا بالعراق وسورية وصولًا إلى البحر المتوسط؛ ونفوذ آخر أقل علانية يتجه نحو دول الخليج العربي بالانطلاق من العراق الذي تسيطر عليه قوى سياسية وأمنية موالية لإيران.

مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات

«قاطع طهران لتقطع يد الإرهاب»

لا جدال أن كل من يشتري منتجًا إيرانيًا، فهو يدفع بذلك ثمن «الرصاص» الذي تقتل به إيران وأعوانها من عُصبة الشر إخواننا في سوريا والعراق واليمن. وكل من يتعامل في منتج إيراني، يصب مزيداً من الوقود على الحريق الطائفي الذي أشعله نظام «الملالي» في منطقة الشرق الأوسط برمتها، كما يدعم مساعي التخريب المستمرة التي تنفذها طهران ضد كل ما هو عربي، حقدًا وغُلوًا وعدوانًا.

وبناءً على ذلك، فإن مقاطعة المنتجات الإيرانية باتت أبسط الواجبات التي يمكن أن يقوم بها المواطنون العرب، من الخليج إلى المحيط، لكي يسهم في إضعاف آلة الحرب الطائفية التي تشنها طهران ضد دول المنطقة، لهذا علّنا كمواطنين عرب ومسلمين أن نرفع شعار «تقاطع إيران لتقطع يد الإرهاب».